الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم **الاقتصادية**

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــــوع

دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية
–دراسة حالة خزينة ولاية بسكرة 2018-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: تسيير مؤسسات

إعداد الطالبة:

سلمي العطرة

الأستاذ المشرف:

د.بن ضيف محمد عدنان

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	إلياس عقال	محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د.بن ضيف محمد عدنان	محاضر أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	مجدولين دهينة	محاضر ب	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالَ اجْعَلْنِي على خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)

سورة يوسف -55-

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاما على عباده الذين إصطفى وبعد :فإني أشكر الله تعالى الذي و وفر لي الأسباب وذلل لي الصعاب، وعلمني ما لم أكن أعلم وكان فضله علي عظيما.فهو المبدئ المعيد الغني الحميد من هداه فهو السعيد ومن أضله فهو الطريد البعيد ومن أرشده إلى سبيل النجاة فهو الرشيد واشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله .

وإعترافا بالفضل والجميل أتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير والإمتنان للأستاذ الدكتور بن ضيف عدنان الذي أشرف على هذا العمل وتعهده بالتصويب في كل مراحل إنجازه ،وعلى كُل ما أخذنا من عِلمه وأخلاقه وتواضعه.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة الدكتورة عديسة شهرة من زودتني بالنصائح والإرشادات التي أضاءت أمامي سبيل البحث فجزاها الله عني كل خير.

كما أخص بالشُّكر أيضا الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة العلمية لهذه المذكرة، الذين تفضلوا بقبول النظر فيها وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم لتخرج بالشكل العلمي الصحيح.

وفي الختام أتقدم بالشّكر لكل من ساندني ولو بالكلمة الطيبة ،من أساتذة وطلبة وطاقم إداري.

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ،إلى من أحمل إسمه بكل افتخار ...إلى والدي سلمي عبد الجبار ،

إلى من غمرتني بفضلها ومنحتني حنانها ودعاءها الكثير ،الى مصدر قوتي ونور دربي ، إلى من قاسمت معي عناء الطريق ،والدتي سلمي رزيقة .

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله اخوتي مازن واحمد رامي.

إلى من وجودهم أكسبني القوة اخواتي ندى واية.

إلى جدتاي عطاء الله حدة وسلمي فاطمة .

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي إلى عائلتي الكبيرة من اخوال واعمام وخالات عمات وأولادهم كما لانسلى كل أحبابي من جيران واصدقاء وزملاء.

وأخيرا إلى الكتاكيت رفيف ملاك أسيل دور صاف أماني رونزا فطيمة علي شيماء يحي إبراهيم معين وأنس ومنيسا وروشان همام إسحاق .

الملخص باللغة العربية

تلعب المراقبة المالية دورا أساسيا في ضمان الوقاية من الأخطاء والإنحرافات وتصحيح الأداء كما تساعد المراقبة المالية على محاربة أي إنحراف أو سلوك ممكن أن يمس المصلحة العامة ،وعلى إعتبار أن تدخل الدولة يكون عن طريق إنفاقها مبالغ مالية لتسيير الحياة الإقتصادية ولضمان إنفاق مطابق للخطة المرسومة لابد من وجود جهاز رقابي فعال يكلف بعملية المراقبة على تسيير الأموال العمومية ممثل في صورة المراقب المالي ،المحاسب العمومي ،مجلس المحاسبة والمفتشية العامة والبرلمان .

ولإن الرقابة المالية لها أهمية كبيرة فإنها بالضرورة تساعد بشكل كبير في ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا ما تم الإشارة له من خلال بحثنا حيث قمنا بمعالجة الإشكالية التالية : **كيف تساهم الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في خزينة ولاية بسكرة خلال 2018؟**ومن خلال دراسة الموضوع تطبيقيا حاولنا معرفة مدى تطبيق الرقابة المالية في خزينة ولاية بسكرة مبرزين دورها في ترشيد الإنفاق الحكومي وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تطبيق الرقابة المالية لترشيد الإنفاق الحكومي والحد من الفساد .

<u>الكلمات المفتاحية</u> :النفقات العامة ،الرقابة المالية ،خزينة ولاية بسكرة .

Le contrôle financier joue un rôle principal afin de garantir la précaution contre les fautes et les déviations et pour corriger la performance. Il aide aussi à battre toute sorte de déviation ou comportement qui peuvent toucher l'affaire publique. Pour que le gouvernement gestionne des sommes de monnaie il faut qu'il ait y un appareil contrôleur efficace conseillé pour le contrôle des argents publiques sous forme d'un contrôleur financier et le gestionnaire publique et le conseil de gestion et l'inspection générale et le parlement.

Le contrôle financier a une grande importance .Il aide nécessairement à régulier la convention gouvernementale et qu'était désigné dans notre recherche à partir laquelle nous avons traité cette problématique *:* Comment pourrait le contrôle financier à régulier les bourses au trésor de la wilaya de Biskra en 2018 ? Et à partir notre étude pratique du ce sujet nous avons essayé jusqu'à quel point le contrôle financier est appliqué au trésor de Biskra et nous avons prouvé son rôle au règlement du convention gouvernementale cette étude a pu consoler la nécessité de la pratique du contrôle financier pour réglementer la convention gouvernementale et pour arrêter la corruption.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	I.
إهداء	II.
ملخص الدراسة	III.
فهرس المحتويات	IV.
فهرس الملاحق	V.
فهرس الجداول والأشكال	VI.
مقدمة عامة	أ-خ
الفصل الاول :الإطار المفاهيمي للرقابة المالية والنفقات العامة	**9-38**
تمهيد	**9**
المبحث الأول : مدخل الرقابة المالية	**10-19**
المطلب الأول: نشأة الرقابة المالية	**10-11**
المطلب الثاني: تعريف الرقابة المالية	**11-14**
المطلب الثالث :اهداف واهمية الرقابة المالية	**14-16**
المطلب الرابع :أصناف الرقابة المالية	**16-19**
المبحث الثاني: مدخل للنفقات العامة	**20-31**
المطلب الأول :تعريف النفقة العامة واركانها	**20-22**
المطلب الثاني: قواعد النفقة العامة وصورها	**23-24**
المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة	**24-28**
المطلب الرابع :أسباب ظاهر تزايد النفقات	**29-31**
المبحث الثالث: ترشيد النفقات	**32-36**
المطلب الاول :مفهوم ترشيد النفقات	**32-33**
المطلب الثاني :أهداف ترشيد النفقات	**33-34**
المطلب الثالث: عوامل ومتطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات	**34-35**
خلاصة الفصل الأول	**36**
الفصل الثاني :واقع الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة	**38-59**
تمهيد	**38**

المبحث الأول: تنفيذ الرقابة المالية	**34-40**
المطلب اأاول :مراحل الرقابة المالية	**41-40**
المطلب الثاني: أساليب ووسائل الرقابة	**42**
المطلب الثالث: مستلزمات تنفيذ ومقومات الرقابة المالية	**43-42**
المبحث الثاني: الهيئات المكلفة بالرقابة المالية على النفقات العامة	**58-44**
المطلب الأول :رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي	**51-44**
المطلب الثاني: المفتشية العامة ومجلس المحاسبة	**56-51**
المطلب الثالث: الرقابة البرلمانية	**58-57**
خلاصة الفصل الثاني	**59**
الفصل الثالث :واقع تطبيق الرقابة المالية في خزينة ولاية بسكرة	**117-61**
تمهيد	**80-61**
المبحث الأول : بطاقة قراءة لخزينة ولاية بسكرة ونفقاتها لسنة 2018	**80-62**
المطلب الأول: نظرة عامة حول خزينة ولاية بسكرة	**64-62**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية بسكرة	**73-64**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف خزينة ولاية بسكرة	**74-73**
المطلب الرابع :النفقات العامة المدفوعة من قبل خزينة ولاية بسكرة لسنة 2018	**80-75**
المبحث الثاني: واقع تطبيق الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة في خزينة ولاية بسكرة	**95-81**
المطلب الأول :إختيار منهج الدراسة	**82-81**
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة واختيار العينة	**86-83**
المطلب الثالث: عرض نتائج الإستبيان الخاصة بتطبيق الرقابة المالية في خزينة ولاية بسكرة وتحليلها	**95-87**
خلاصة الفصل الثالث	**96**
الخاتمة	**100-97**
قائمة المراجع	**108-101**
قائمة الملاحق	**117-109**

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	مذكرة الرفض	**110**
02	الحوالة	**111**
03	الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية بسكرة	**112**
04	استمارة الاستبيان	**113**

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي	50-51
02	مهام كل لجنة من لجان المجلس الوطني للمحاسبة	56
03	النفقات الشهرية لميزانية التسيير لسنة 2018	75
04	حساب عمليات الإستثمارات العمومية الممركزة 2018	76
05	النفقات الممركزة لنفقات التجهيز لسنة 2018	77
06	الإعتماد والإنفاق الخاص ببرنامج البلديات لسنة 2018	78
07	الإعتماد والإستهلاك لبرنامج تطوير مناطق الجنوب	79
08	الحوالات المقبولة والمرفوضة في ميزانية التجهيز لسنة 2018	79
09	الحالة التجمعية للحوالات المدفوعة والمقبوضة لميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع العمومي	80
10	توزيع الاختصاص حسب الاسلاك 2018	83
11	عرض نتائج الاستبيان وفق مخرجات spssللمحور الاول	88
12	عرض نتائج الاستبيان وفق مخرجات spssللمحور الثاني	91
13	عرض نتائج الاستبيان وفق مخرجات spssللمحور الثالث	94

فهرس الاشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أصناف الرقابة المالية	19
02	عناصر النفقة العامة	22
03	تقسيمات النفقة العامة	28
04	مراحل الرقابة	41
05	التدرج الإداري لخزينة ولاية بسكرة	64
06	منحنى بياني يمثل نفقات التسيير خلال سنة 2018على مستوى خزينة ولاية بسكرة	76
07	التمثيل القطاعي لعمليات التسيير المركزي لنفقات التجهيز	77
08	أعمدة بيانية توضح التسيير غير الممركز لنفقات التجهيز	78
09	التمثيل القطاعي للعمال حسب الجنس	84

مقدمة عامة

وتعتبر الرقابة أداة مطبقة منذ نشأة الدولة لكن بصورة بدائية فبمجرد تطور مهام الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في مختلف الجوانب. أصبحت الحاجة إلى جهاز رقابي أمر ضروري، وللمحافظة على الإستعمال الحسن للمال العام وجب أن يحاط بأدوات رقابية تلزم الحكومة بتنفيذ الميزانية، كما وجب الحفاظ على المال العام بشتى الطرق والوسائل لذا وجب على المشرع مراقبتها رقابة صارمة.

وتطور مفهوم الرقابة المالية بتطور المبادئ التي تحكم النشاط المالي للمؤسسة. حيث بدأت بمفهومها المالي التقليدي على الرقابة المحاسبية القائمة على المراجعة المستندية والتحقق من سلامة تطبيق القوانين المالية، غير أن الرقابة المالية وفق المنهج الحديث لم تعد قاصرة على الإجراءات التي تتبع لمراجعة الحسابات والتصرفات المالية، بل تجاوزت هذا المفهوم إلى تقييم أعمال الأجهزة الخاضعة للرقابة، وقياس مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف الموضوعة وفق الزمن المحدد لها.

فإن إرتفاع أسعار البترول مع مطلع الالفية الثالثة جعل الجزائر تتمتع ببحبوحة مالية تعود نتائجها لإرتفاع أسعار البترول مما أدى إلى إرتفاع حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ وذلك تماشيا مع البرامج والسياسات الإنمائية المتبعة من قبل الدولة ولكن في ظل إنهيار أسعار النفط منذ سنة 2014 تزايد التنديد بضرورة ضبط النفقات العامة وترشيدها خاصة أن إيرادات الدولة أصبحت شحيحة ولضرورة التقليل من عجز الموازنة العامة شكلت الرقابة المالية إحدى مقومات الحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد في المؤسسات العمومية وأهم ركائز إهتمام السلطات الإشرافية والرقابية للمؤسسة بإعتبارها ألية من أليات ترشيد الانفاق العام وفي ظل ذلك لوحظ إهمال الرقابة المالية في المؤسسات ذات الطابع العمومي ،وتعتبر الخزينة العامة جيب الدولة فهي المسؤولة عن النفقات العامة وهي المسؤولة عن حمايتها وضبطها وفقا لقواعد وقوانين مما يستلزم ضرورة العمل بكل شفافية مع تجنب الأخطاء والإنحرافات للحفاظ على المال العام حتى تضمن له إستخدام و توزيع يحقق التوازن الإقتصادي والإجتماعي لذلك نجد الدول بإختلاف أنظمتها تحرص على إيجاد أليات وكيفيات متعددة لرقابة المالية على الإنفاق العام حتى تتم على أتم أوجهها ،

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

كيف تساهم الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في خزينة ولاية بسكرة خلال 2018؟

الأسئلة الفرعية :

على ضوء هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

1) ماهي أليات تنفيذ الرقابة المالية على النفقات العمومية ؟

2) هل تحقق الرقابة المالية هدفها في ترشيد النفقات العمومية ؟

3) هل يطبق عمال خزينة ولاية بسكرة الرقابة المالية في تنفيذ العمليات الإنفاقية ؟

الفرضيات :

وللإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بطرح جملة من الفرضيات :

1) تنفيذ الرقابة المالية يتطلب وجود جهاز رقابي يسهر على إكتشاف الإنحرافات والأخطاء وتصحيحها.

2) الرقابة المالية تحقق هدفها في ترشيد النفقات العامة .

3) لا يطبق عمال خزينة ولاية بسكرة الرقابة المالية في تنفيذ العمليات الانفاقية.

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع الرقابة المالية والنفقات العامة اهمية بالغة ويمكن إبراز ذألك فيما يلي:

1) إلقاء الضوء على دور الرقابة المالية كإحدى أنواع الرقابة الممارسة على صرف النفقات العمومية .

2) توضيح الإجراءات العملية لممارسات الرقابة المالية .

3) النفقات العامة تمثل إحدى أدوات السياسة المالية للدولة والتي تعكس مختلف مخططاتها وإستراتيجياتها الإتفاقية .

4) الخزينة العمومية هي صراف الدولة فهي تشرف على متابعة نفقات مختلف الأنشطة لمختلف القطاعات و تتولى الرقابة عليها للحفاظ على المال العام لتحقيق الصالح العام .

5) ترشيد النفقات العامة يمنع عجز الموازنة .

أهداف الدراسة :

نصبو من خلال هده الدراسة الى ابراز الدور الدي تلعبه الرقابة المالية على النفقات العامة بالإضافة الى جملة من الاهداف :

1) توضيح عملية النفقات العمومية وتنفيذه و مراحله وتقسيماته و التطرق لظاهرة تزايدها والأسباب التي أدت لذألك .

2) توضيح عملية الرقابة المالية و التعرف على الهيئات التي تتولاها .

3) التعريف بالمراقب المالي والمحاسب العمومي والمهام المستندة لهما .

4) التعريف بخزينة ولاية بسكرة وإعطاء صورة واضحة عن مهامهم وحساسيتها وما مدى إتجاه الرقابة المالية لديهم.

الإطار الزمني و المكاني للدراسة :

هناك حدود زمانية ومكانية للدراسة نجملها فيما يلي :

الاطار الزمني : تمت الدراسة خلال سنة 2018.

الاطار المكاني :الحدود المكانية للدراسة هي خزينة ولاية بسكرة .

منهجية الدراسة :

لمعالجة موضوع البحث تطلب منا إستخدام المناهج المعتمدة في البحوث الاقتصادية بصفة عامة والمتمثلة في :

المنهج الوصفي :إستخدم هذا الأخير لعرض الأبعاد المراد الوصول إليها من خلال وصف ماهية المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث مثل الرقابة المالية والنفقات العمومية .

المنهج التحليلي :تم إستخدامه في الجانب التطبيقي لأنه يمكننا من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق ، وذلك من خلال البرنامج الاحصائي spss فالإستبيان يستخدم لإبراز الأثر العلمي بلغة كمية رقمية ومن ثم تحليلها ودراستها .

مبررات اختيار الموضوع :

تتمحور المبررات العلمية التي دفعتنا لإختيار الموضوع دون غيره من المواضيع إلى عدة أسباب منها

1) الأسباب الذاتية :

- الفضول العلمي والرغبة في الإثراء المعرفي للموضوع .
- الميل الشخصي لدراسة مواضيع المالية العامة وكيفية ممارسة الرقابة المالية عليها .
- الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تولدت مع الحراك الشعبي وظهور المطالبة بالشفافية والمحاسبة والرقابة الفعلية للمال العام وضرورة الحفاظ عليه.

2) الأسباب الموضوعية :

- الأهمية التي يكتسيها الموضوع وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في الاقتصاد .
- تسليط الضوء على ضرورة تطبيق كل ما شانه محاربة الفساد وهدر المال العام خاصة في ظل سياسة ترشيد النفقات العامة .

الدراسات السابقة :

خلال فترة إنجاز البحث تمكنا من فحص مجموعة من المراجع التي تتناول جانب من الموضوع أو الجانبين معا وقد إعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة يمكن إبراز أهمها فيما يلي :

الدراسة الأولى: بوشنطر سليمة, المحاسبة العمومية ودورها في حماية أملاك الدولة ,رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر 2010-2011فالاشكالية المطروحة هي عن ماهية الإجراءات والأليات المعتمدة لحماية الأموال العمومية في إطار المحاسبة العمومية وما مدى فعاليتها وتوصلت لوجود نقائص تمس هذه الإجراءات من الجانب النظري والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق.

الدراسة الثانية: دراسة الباحث عبد القادر موفق وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات من الحاج لخضر باتنة سنة 2015 تحت عنوان الرقابة المالية على البلدية في الجزائر (دراسة تحليلية نقدية) حيث تناول واقع الرقابة المالية على البلديات في الجزائر و الأجهزة التي تقوم بذألك بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون فعليتها.

الدراسة الثالثة: كرودي صبرينة الترشيد الإتفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة 2013 2014والإشكالية المطروحة من طرف الباحث تقول :إلى أي مدى يمكن أن يساهم ترشيد الإنفاق العام في علاج الموازنة العامة لدولة في الإقتصاد الإسلامي وتوصلت إلى أن النفقات العامة في الإقتصاد الإسلامي تلتزم بمبادئ تتضمن الترشيد منها ضرورة النفقات العامة بالمصلحة العامة بالإضافة إلى التحديد الجيد للحجم الأمثل لها و التحديد الدقيق لمقدار النفقة و المطلوبة و التوقيت السليم لها .

موقع البحث من الدراسة السابقة:

وتكمن القيمة المضافة لبحثنا على الدراسات السابقة في محاولة تحديد واقع تطبيق الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة لما لها من أهمية في دعم السياسة ترشيد المال لعام في ظل الظروف الحالية الإقتصاد الجزائري والأوضاع السياسية خلال فترة انهيار أسعار البترول وذلك في خزينة ولاية بسكرة لسنة2018.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي وجهتنا في إعداد هذا البحث :

1) الصعوبات العلمية: تمثلت في
- إتساع مفهوم الرقابة على النفقات العامة وتعداد الجهات التي تتولاها.
- قلة المراجع المتاحة خاصة فيما يتعلق بالدراسات المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بحيث تكتفي .

2) الصعوبات العملية: تمثلت في
- الطابع القانوني للرقابة على مستوى الخزينة لذا كان من الصعب تفسيره من أجل فهم دور الذي يؤديه المحاسب العمومي .
- ضيق الوقت المخصص للمقابلات الشخصية وذلك لإشتغال المعنين بإختتام السنة المالية 2019 وضبط الحسابات الختامية و الإستعداد للميزانيات الحالية .
- إنتشار وباء كرونا وإلتزام الحجر المنزلي مما عاق عملية جمع المراجع وصعب دراسة الحالة .

هيكل الدراسة:

وللإجابة على إشكالية البحث وإختيار صحة فرضياته من عدمها إعتمدنا ثلاثة فصول فصلين نظرين وفصل تطبيقي حيث تم التطرق لما يلي :

الفصل الأول : ويتضمن هذا الفصل المفاهيم الأساسية لكل من الرقابة المالية والنفقات العامة وترشيد الانفاق .

الفصل الثاني : يتمثل في واقع تطبيق الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية وفي هذا الفصل نقوم بالإجابة على إشكالية البحث حيث تناولنا فيه مبحثين المبحث الأول تنفيذ عملية الرقابة المالية على النفقات العامة والمبحث الثاني هيئات الرقابة المالية على النفقات العمومية .

الفصل الثالث : فمن خلال الفصل التطبيقي سنتطرق لواقع تطبيق الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في خزينة ولاية بسكرة 2019 حيث يضم المبحث الأول بطاقة قراءة عن خزينة ولاية بسكرة وهيكلها ومهامها وأهدافها بالإضافة إلى إلقاء الضوء على النفقات العامة المصرح بها في تقريرها السنوي لسنة 2018 وإعطاء إحصاءات النفقات العامة المدفوعة في إطار مختلف الميزانيات سواء ممركزة أو غير ممركزة في حين المبحث الثاني يمثل إستبيان فقدمنا مفهوم الاستبيان وخصائصه ثم إستفرغناه في برنامج Spss لمعرفة ما مدى إلتزام خزينة ولاية بسكرة بتطبيق الرقابة المالية وتقديم عرض وتحليل نتائجه.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للرقابة المالية والنفقات العامة .

تمهيد:

تلعب المراقبة المالية دورا أساسيا في ضمان الوقاية من الأخطاء والإنحرافات وتصحيح الأداء ،كما تساعد المراقبة المالية على محاربة إي إنحراف أو سلوك ممكن أن يمس النفقات العامة ،وعلى إعتبار أن تدخل الدولة يكون عن طريق إنفاقها لمبالغ مالية لتوجيه الحياة الإقتصادية وحتى يكون هذا الإنفاق مطابقا للخطة المرسومة لابد من وجود جهاز رقابي فعال يكلف بعملية مراقبة على تسيير الأموال العمومية ،كما أن الحفاظ على النفقات العامة يستدعي ضرورة تطبيق الرقابة المالية وذلك من خلال العمل على ترشيدها .

ومنه فقد قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات الرقابة المالية.

المبحث الثاني: مدخل النفقات العامة.

المبحث الثالث: ترشيد النفقات النفقات العامة.

المبحث الأول: مدخل الرقابة المالية.

تحتل الرقابة المالية أهمية بالغة في العملية الإدارية وتعد من إحدى أهم الدعائم الأساسية في المؤسسة الاقتصادية فهي عملية ديناميكية مستمرة تتطلب إجراءات مدروسة من أجل ضمان التماشي مع الخطط والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسات في تسيير أعمالها، فهي التي تحافظ على التوازن بين الوسائل والأهداف أو بين الجهود والنتائج بقصد التأكد والتحقق بأن هناك توافق بين الأداء الفعلي والأداء المقصود والمخطط له.

المطلب الأول: نشأة الرقابة المالية.

نشأة الرقابة المالية ترجع الى تكون الدولة وملكيتها للمال العام وادارته نيابة عن الشعب .[1]

يمكن رد جذور الرقابة الى زمن بعيد حيث استمدت نشأتها من حاجة الانسان منذ القدم الى التحقق من صحت العمليات التي تم انجازها ولذلك فقد تم الاحتفاظ على مرور العصور بالسجلات نظرا لفوائدها العديدة.[2]

فقد كان لدى الفراعنة في مصر رقابة تهتم بضبط المحاصيل باعتبارها أهم الأشياء التي يمكن اقتضاء الضرائب منها وكان لدى اثينا منذ اكثر من 300سنة ق م مؤسسة مختصة بالرقابة على اموال الدولة [3].

كما احتفظ الاغريق والرمان بسجلات مماثلة منتظمة وبالرغم من ان هذه السجلات لم تكن تمثل نظاما متكاملا بالمعنى الذي نعرفه اليوم [4].

وعرفت الرقابة المالية في أورابا منذ نشوء مجتمعاتها وتنازع سلطتها التشريعية مع السلطة التنفيذية المتمثلة بسلطة الحاكم وقد برزت هذه الرقابة بدءا من عام 1956م التي تمثلت في سلطة ورقابة غرفة محاسبة باريس .

ونتيجة التطورات السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا في القرن 19تطور مفهوم الرقابة وزادت اختصاصاتها وتعمق نطاقها[5].

[1]مزيتي فاتح ،**الرقابة على ميزانية البلدية** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام تخصص : قانون الإدارة العامة ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2013-2014 ،ص 77 .

[2]عبد القادر موفق ،**الرقابة المالية على البلدية في الجزائر** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2014-2015،ص27.

[3]عوف محمود الكفراوي ،**الرقابة المالية في الاسلام** ،مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،الاسكندرية ،1997، ص17,

[4]عبد القادر موفق ،مرجع سابق ،ص 27

[5]محمد خير العكام ،**الرقابة المالية** ،الاجازة في الحقوق ،منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ،2018،ص 3-4.

وإذا كان العديد من الباحثين يرجعون تطور الرقابة المالية إلى الدول الغربية خاصة بعد الثورة الصناعية في أوروبا ،فإن التاريخ الإسلامي حافل بالسجلات المتعلقة بنشأة وتطور الرقابة التي أخذت أنماطا متنوعة وعلى رأسها الرقابة المالية على الأموال العمومية منذ النشأة الأولى للحضارة الإسلامية حيث كانت تعرف بالحسبة. [1]

وتعتبر الرقابة المالية ركنا من أركان التنظيم والتخطيط في الدولة الحديثة و لا يقف دورها على مجرد المراجعة المستندية او الإنتقادي للمستندات والحسابات بل يمتد ليشمل تقييم الأداء والتحليل المالي وإتخاذ ما قد يلزم من إجراءات تصحيحية ولكن هذه الرقابة ليست وليد نظم الدولة الحديثة .[2]

وقد إتسع نشاط الإدارة العامة وإزداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة من محافظة على الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل إلى التدخل في مختلف نواحي النشاط الإقتصادي ،فإن إزدياد حجم المال العام وإتساع نشاط الدولة يتطلب مزيد من الرقابة المالية الفعالة.[3]

المطلب الثاني: تعريف الرقابة المالية.

لقد مر تعريف الرقابة المالية بتطورات عديدة خلال القرن العشرين فبعد أن كانت الرقابة مقتصرة بشكل رئيسي على حماية الأصول النقدية من السرقة والضياع أصبحت تشمل الوسائل الكفيلة بضمان دقة البيانات المالية وصحتها وتتضمن في مضمونها الشمال جميع أشكال الرقابة المالية و الإدارية والضبط الداخلي داخل المؤسسات العامة.[4]

وتعرف الرقابة المالية:

الفرع الاول :الرقابة لغة.

نجد في مدلولات اللغة العربية أن الرقابة وردت بمعان كثيرة :

[1] عبد القادر موفق ،مرجع سابق ،ص28.

[2] عوف محمود الكفراوي ،مرجع سابق ،ص17 .

[3] عوف محمود الكفراوي ،**تطور الرقابة المالية** ،مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،2010،ص 12.

[4] مبارك محمد الدوسري ،**تقييم اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة** الكويت ،رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة ،كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط ، 2010-2011ص 20 .

الحراسة والرعاية : رقب الشيء وراقبه اي حرسه ،ورقيب القوم حارسهم والرقيب هو الحارس الحافظ.

الاشراف :إرتقب أي أشرف وعلا والمرقب والمراقبة هو الموضع الذي يرتفع عليه الرقيب فتقول إرتقب المكان إذا علا وأشرف.[1]

الانتظار: رقب فلانا أي إنتظره وترصد قدومه.[2]

الفرع الثاني: الرقابة شرعا.

إستعمل فقهاء الشريعة الرقابة بمعناها اللغوي فهي عندهم المحافظة والإنتظار.

فمن قوله تعالى:

'كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ (8).

(سورة التوبة –الآية 8)

وقوله تعالى:

لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ (10).

(سورة التوبة – الآية 10)

وقوله تعالى:

إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ (27) .

(سورة القمر –الآية 27)

ومن مجموع النصوص القرآنية المشار إليها يتبين أن معنى الرقابة : الرعاية ،الحفظ ، الانتظار.[3]

[1] مزيتي فاتح، مرجع سابق ،ص 79.

[2] بن يحي ابو بكر الصديق ،الاسس اللازمة لتفعيل الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد الثاني ،الجزائر ،بدون سنة نشر ص286 .

[3] عوف محمود الكفراوي ،مرجع سابق ،ص18.

الفرع الثالث: الرقابة اصطلاحا.

للرقابة مفاهيم متعدد ومتنوعة تختلف في معظمها من حيث درجة التفاصيل وتتفق في معظمها من حيث المحتوى ويبدوا ان الخلاف على تحديد معنى موحد للرقابة يضفي عليها أهمية خاصة [1]

وقد عرف المغربي الرقابة: بأنها قياس نتائج اعمال المرؤوسين وتصحيح أخطائهم بغرض التأكد من أن الخطط المرسومة قد نفذت وإن الأهداف الموضوعة قد حققت على أكمل وجه.[2]

كما يمكن تعريف الرقابة المالية "الرقاب التي تستهدف التأكد من حسن إستعمال المال العام بما يتفق مع أهداف التنظيم الإداري.[3]

كما عرفها المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية عل أنها "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والإنتماء بين المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية والإدارية تهدف ألى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة إستخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المتحققة على أن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب على السلطة التشريعية وغير خاضع للسلطة التنفيذية.[4]

كما توجد تعريفات أخرى منها :[5]

- أنها "مجموعة الاجراءات التي تصنعها الدولة للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعية ودراسة الانحراف في التنفيذ لكي تعالج نواحي الضعف والقصور على الخطأ بمنع تكراره .
- انها التأكد من أن كل شيء يتم وفقا للقواعد التي وضعت والتعليمات التي أعطيت .
- وقيل أنها وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة بكفاية وفي الوقت المحدد.

ومن خلال التعاريف المختلفة للرقابة المالية نستخلص وجود مجموعة عناصر تشكل الرقابة منها :[6]

- وضع مقاييس أو معايير تمثل النتائج المطلوبة .
- قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير الموضوعية .

---

[1] بسام عوض عبد الرحيم عياصرة ،الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي ،دار الحامد ،الطبعة الاولى ،عمان الاردن ،2009،ص27.

[2] كامل محمد المغربي ،المدخل لادارة الاعمال اسس ووظائف ،مكتبة عمان ،عمان الاردن ،بدون الطبعة ،1974،ص268 .

[3] حمدي سليمان سحيمات القبيلات ،الرقابة الادارية والمالية على الاجهزة الادارية والمالية ،مكتبة دار الثقافة ،عمان الاردن ،الطبعة الاولى،1997،ص14

[4] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،الطبعة الاولى، 2015،ص 248

[5] بسام عوض عبد الرحيم عياصرة ،مرجع سابق ،ص 28.

[6] اكرم ابراهيم حماد،الرقابة المالية في القطاع الحكومي ،جهينة للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،الطبعة الاولى 2002ص18.

- تصحيح الأخطاء والإنحرافات ما بين النتائج الفعلية والنتائج المطلوبة وتحديد المسؤولية عن وقوع هذه الأخطاء والإنحرافات.
- تحليل وتقييم الوضع الحالي ورفع نتائج والاقتراحات للمختصين في المؤسسة .

المطلب الثالث :أهداف وأهمية الرقابة المالية.

ويمكن إستخلاص أهداف وأهمية الرقابة المالية فيما يلي .

الفرع الأول :أهداف الرقابة المالية.

تطورت أهداف الرقابة المالية تبعا لتطور دور الدولة والجماعات المحلية من توفير الأمن والحراسة إلى التركيز على التنمية الوطنية والمحلية وتوفير الخدمات للمواطنين.[1]

ومما تقدم يتضح أن الرقابة المالية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كما يأتي :[2]

1) التحقق من أن جميع الإيرادات العامة في الدولة قد حصلت وأدخلت في ذمتها وفقا للقوانين واللوائح والأنظمة السارية .

2) فحص وتدقيق معاملات الانفاق العام للتأكد من سلامتها وعدم تجاوز الاعتمادات المقررة لها في الموازنة ، واستخدام الاموال العامة في الاغراض المخصصة لها .

3) رقابة تقويم الأداء التي يقصد بها شكلا من أشكال الرقابة يركز على تحليل النتائج التي تم التوصل اليها من الجهود المبذولة كافة بهدف الوقوف على مدى تحقيق أهداف الإدارة .

4) التأكد من عدم خروج السلطة التنفيذية عن الحدود التي وضعتها السلطة التشريعية عند إعتمادها للموازنة العامة للدولة .

بالإضافة إلى: [3]

[1] موفق عبد القادر مرجع سابق ،ص 46

[2] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،مرجع سابق ،ص259-260.

[3] . مبارك محمد الدوسري مرجع سابق،ص36.

5) حماية المال وترشيد الانفاق و إكتشاف حالات الغش والسرقة والإختلاس والتلاعب في المال العام أو سوء الإستعمال سواء كانت الأصول نقدية أو غيرها .

6) تحسين الجودة في الإدارة العامة وإدارة المشروعات .

وكذلك:[1]

7) التأكد من أن أنظمة العمل تأدي إلى أكبر نفع ممكن وبأقل النفقات الممكنة وبأقصر السبل .

8) مراجعة الحسابات الختامية للميزانية والقوائم المالية المختلفة بها للتأكد من صحتها .

9) كشف وتحديد الممارسات الإبداعية حال وقوعها حتى يمكن رعايتها والممثلة أساسا في تحسين الايرادات بأكبر كيفية ممكنة والتحكم في النفقات بأكبر قدر ممكن .

10) المساهمة في وضع وتطوير القواعد والأصول والمعايير المحاسبية والرقابية .[2]

ومما سبق يمكن إبراز أهداف الرقابة المالية في عنصرين مهمين.[3]

- الهدف الأول :التحقق من أن الإنفاق العام تم وفق لما هو مقرر له طبقا للخطط الموضوعة .
- الهدف الثاني :أن الموارد حصلت كما هو مقرر وانها أستخدمت أفضل إستخدام .

الفرع الثاني: أهمية الرقابة المالية.

تظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها نتيجة لتوافر العديد من الأسباب وذلك على النحو التالي :[4]

1) أن هناك دائما فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم في تنفيذها وخلال هذه الفترة قد يحدث ظروف غير متوقعة تسبب إنحرافا في الإنجاز على الأداء المرغوب فيه وهنا تظهر دور الرقابة في تحديد الإنحراف وتحديد الإجراءات اللازمة للقضاء عليها .

[1] عبد القادر موفق، مرجع سابق ،ص47.
[2] انصاف محمود رشيد واخرون ،فاعلية نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق ،مجلة جامعة الانبار العلوم الاقتصادية والادارية العدد8،2012ص328.
[3] اكرم ابراهيم حماد ،مرجع سابق ،ص 21.
[4] بعلي حمزة ،**الرقابة المالية وفعاليتها في تشخيص حالات الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية** ، مجلة المقريزي ،العدد 2،الجزائر ،2019،ص5.

2) عادة ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل هذا التنظيم فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع ما تسعى المؤسسة إلى تحقيقه ومن ثم فإن نظام الرقابة الفعالة تسعى إلى ضمان أن عمل الأفراد موجها أساسا وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية .

بالإضافة الى .[1]

3) هي أحد أركان الادارة المالية والتي تقوم على عملية متابعة وتنفيذ الخطط وقياس وتحليل النتائج الفعلية بالمقارنة مع الخطط وما تتضمنه من أهداف ،سياسات ،إجراءات وبرامج.

4) تتعدى عملية الرقابة جرد الكشف عن الإنحرافات والمشكلات العلمية لتشمل جوانب تتعلق بتقييم الأثار والنتائج وتطوير الأداء الفكري والتنظيمي بشكل يكفل حسن سير الأعمال بكفاية وفعالية .

5) تهدف الرقابة إلى التأكد من أن تنفيذ الميزانية يسير وفق للإجازة التي منحها البرلمان للسلطة التنفيذية وأجهزتها .

6) الرقابة تضمن إستقامة ونزاهة الموظفين والتأكد من أن أدائهم لمهامهم ووجباتهم بكل أمانة و استقامة.

7) الرقابة المالية من أهم الوسائل التي تلزم جميع الموظفين بإختلاف مواقعهم الإداري على إحترام وتطبيق القوانين والتعليمات كاملة.

8) الرقابة المالية صمام أمان للإدارة العليا.

9) الرقابة المالي ؛حدى الأدوات الهامة لإكتشاف أصحاب القدرات المميزة.

10) الرقابة المالية تقيم النشاط الحكومي في تحقيق أهداف الميزانية.

المطلب الرابع :أصناف الرقابة المالية.

تصنف الرقابة المالية حسب مجموعة من المعايير نبرزها فيما يلي:

[1] مزيتي فاتح ، مرجع سابق ،ص80.

الفرع الأول: من حيث الجهة التي تتولى الرقابة.

أولا: الرقابة المالية الخارجية:و يمكن تعريف الرقابة المالية الخارجية بأنه: نشاط تقييمي مستقل عن السلطة التنفيذية يهدف إلى التأكد من صحة العمليات المالية و البيانات المحاسبية ومشروعيتها والتحقق من كفاءة وفعالية أداء الأجهزة الحكومية من إنجاز أهدافها ومشاريعها.[1]

ثانيا:الرقابة المالية الداخلية :يتم التطرق إلى الرقابة الداخلية من مدخلين :

- الرقابة الذاتية(الضمير): وهي مراقبة الفرد لنفسه و ومحاسبتها بل وردعها في حال سولت له نفسه بالقيام بأي عمل مخالف.
- الرقابة من خلال إنشاء وحدة داخلية: وهي تلك الرقابة التي تقوم بها المنظمة على أعمالها ونشاطاتها من خلال وحدة رقابية تابعة للمنظمة لإمكانية اكتشاف المشكلات وتفاديها.[2]

الفرع الثاني :الرقابة المالية من حيث السلطة .[3]

أولا :رقابة ادارية : هي تلك التي تكون مهمتها جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج معينة للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات وتحقيق الأهداف الموضوعة بكفاءة تامة مع وجود سلطة التوصية بإتخاذ القرارات المناسبة لتجنب أي إنحراف أو مخالفات ،فدور هذا النوع من الرقابة ينتهي عند إكتشاف الأخطاء والمخالفات والتنبيه اليها أو احالتها للسلطة المختصة .

ثانيا :رقابة قضائية .

هي تلك التي تتولها هيئة قضائية تكون مسؤولة عن إجراء عمليات الرقابة وإكتشاف المخالفات المالية ويعهد إليها بمحاكمة المسؤولين عن هذه المخالفات واصدار العقوبات اللازمة فمن حق هذه الهيئات او الأجهزة سلطة توقيع الجزاء عند وقوع المخالفة .

الفرع الثالث: الرقابة من حيث دور الدولة.[4]

اولا الرقابة الشعبية: هي الرقابة التي تتم بواسطة أفراد المجتمع على أجهزة ومؤسسات الدولة وتتم عن طريق النقابات والمؤسسات المجتمعية والتنظيمات السياسية.

---

[1] بن زيدي عبد اللطيف وقالون جيلالي ،دور الرقابة المالية الادارية في ترشيد النفقات العمومية في الجزائر،مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد 1، 2019،ص468.

[2] اسلام زياد شكري الظاظا ،دور ديوان الرقابة المالية والادارية في تطوير الاداء الاداري ،اطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في القيادة والادارة في اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ،جامعة الاقصى،2016ص 24

[3] عوف محمود الكفراوي ،الرقابة المالية ،مطبعة الانتصار ،الاسكندرية ،الطبعة الثانية 2006ص26-27.

[4] اسلام زياد شكري الظاظا، مرجع سابق،ص 25.

ثانيا الرقابة التشريعية: فهي الرقابة التي يقوم بها المجلس التشريعي أو البرلمان في الدولة على المؤسسات.

ثالثا الرقابة القضائية: فهي الرقابة التي تقوم بها المحاكم والنيابة الإدارية في الدولة على المؤسسات.

الفرع الرابع: الرقابة من حيث النظم المحاسبية.[1]

اولا الرقابة المالية (المستندية):هي الرقابة على المستندات والسجلات والدفاتر المالية من ان الموارد حصلت وفقا للتعليمات وقد انفقت في حدود الاعتمادات المخصصة لها وأن مستنداتها مستوفاة وصحيحة ومطابقة لما هو وارد بالسجلات .

ثانيا الرقابة الاقتصادية :هذا النوع من الرقابة هو عبارة عن تلك العمليات التي تقيس الاداء اجارى وتقوده الى أهداف معينة محددة مسبقا .

الفرع الخامس: الرقابة من حيث التوقيت /المدى الزمني للتنفيذ.. [2]

وتقسم هذه الرقابة إلى ثلاث مراحل يتم من خلالها إتمام النشاط، والمتمثلة في :

أولا الرقابة السابقة للتنفيذ :وهناك من يسميها بالرقابة المتقدمة أو الوقائية، وذلك لأنيا تتم قبل تنفيذ أي عمل بهدف الوقاية من أي خلل أو مشكلة قد تعترض حسن سير العمل المطلوب تنفيذه ،ويسعى المسؤولون في هذا النوع من الرقابة للحصول على أكبر قدر من المعلومات التي قد تساعدهم في التنبؤ بحدوث أي خطأ، بحيث يتم الاهتمام بمدخلات النشاط بشكل كبير من حيث الكم والكيف والجودة والإجراءات والقواعد، فضلا عن المساعدة في وضع سياسات المنظمة والقوانين واللوائح التنظيمية .

ثانيا الرقابة المتزامنة: وهي الرقابة التي يسميها البعض بالرقابة الفورية– أثناء التنفيذ –المرحلية، ويتم هذا النوع من الرقابة أثناء تنفيذ العمل في حال حدوث أي خلل أو مشكلة، والعمل على حل هذه المشاكل أولاً بأول لمنع استفحالها وانتشارها، وتعتمد على الإشراف المباشر للنشاط .

ثالثا الرقابة اللاحقة (العلاجية:)هناك من يسمي هذه الرقابة بالرقابة بعد التنفيذ /التاريخية، حيث تتم عملية الرقابة بعد إتمام النشاط وظهور المخرجات التي قد تنطوي عمى مشكلات لم يتم ملاحظتها في النوعين السابقين، حيث يتم إتمام العملية العلاجية بعد تنفيذ العمل ،ويعتبر هذا النوع من أشهر الأنواع وأكثرها استخداماً، حيث تزود المسؤولين بالبيانات والمعلومات حول النتائج النهائية ومدى مطابقتها للخطط المستخدمة .

[1] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق ، ص35-36.
[2] اسلام زياد شكري الظاظا ،مرجع سابق ، ص23-24.

شكل رقم 1:اصناف الرقابة المالية

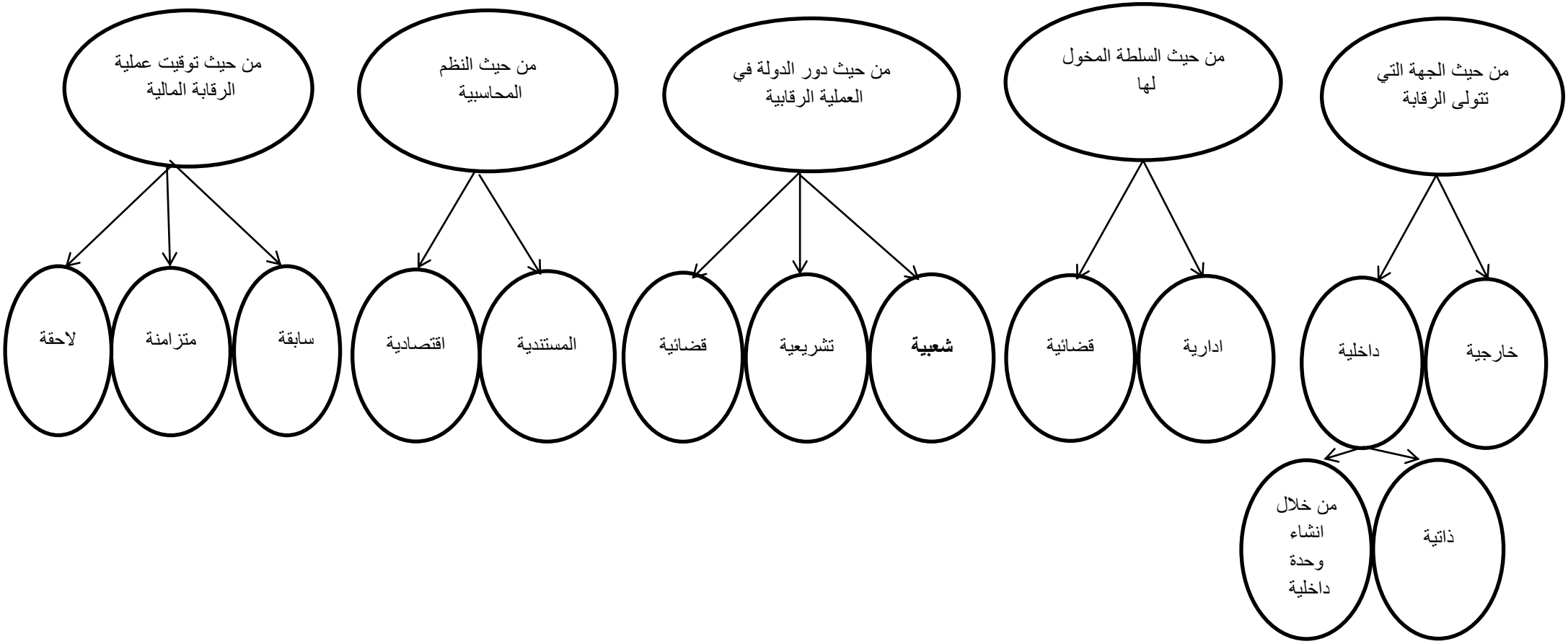

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المراجع السابقة

المبحث الثاني :مدخل للنفقات العامة .

تشكل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة للدولة، كما أن سياسة الإنفاق العام تعتبر من بين أهم سياسات الدولة الرامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية منها، لذا وجب توجيهها الوجهة الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الاول :تعريف النفقة العامة واركانها.

الفرع الاول :تعريف النفقة العامة .

النفقة العامة لغة.

مشتق من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه ومنه نفقت الدابة اي ماتت ونفق البيع اي راج ،وذلك انه يمضي فلا يكسد ولا يقف وسميت النفق لأنها تمضي لوجهها ونقول انفق الرجل اي ذهب ما عنده ورجل منفاق اي كثير النفق ومنه قوله تعالى :الاسراء 100

اي لأمسكتم خشية نفاذها فتصبحوا فقراء.[1]

النفقة العامة اصطلاحا.

توجد عدة تعريفات للرقابة العامة :

- هي مبلغ من المال (اقتصادي او نقدي)يصدر عن الدولة او عن اي شخص معنوي عام ،بقصد تحقيق منفعة عامة .[2]
- النفقة العامة هي مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق نفع عام.[3]

[1]شعبان فرج،الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،2011-2012ص 78

[2]بدون طبعة ،2016ص54 خباية عبد الله ،الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق ،دار الجامعة الحديدة ،الاسكندرية ،

[3]بوغزالة امحمد،محاضرات في المالية العامة ،سنة ثانية ،جميع التخصصات ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016-2017،ص27

وتم تعرفيها ايضا:النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام .[1]

- وهي ايضا تلك المبالغ التي تقوم السلطة العمومية بصرفها.[2]
- ومحاسبيا تعرف النفقات العامة بانها العمليات التي تقم بها احدى وحدات الحكومية العامة وتأدي الى نقص في القيمة الصافية،[3]او النفقات المنجزة بواسطة الاموال العامة .[4]

حيث تمثل النفقة العامة مجموعة الاستخدامات في ميزانية الدولة.[5]

كما يمكن ان نميز بين مفهومين للنفقات العامة :

- المفهوم التقليدي :تحدد النفقات العامة بتمويل الادارات العامة للدول التي بدورها يجب ان لا تتعدى نشاطاتها وظائف الدول الاساسية والتي يحصرها التقليديون في اربع وظائف رئيسية :الامن الداخلي ،الامن الخارجي ،العدال والتمثيل الخارجي للدولة في الخارج.
- المفهوم الحديث: اصبح المفهوم الحديث للنفقات العامة يتلاءم مع الوظائف الجديدة للدولة العصرية التي بدا يظهر تدخلها الفعال في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعي لحل مجمل الأزمات التي واجهت الدولة الرأسمالية.[6]

يحدد مفهوم النفقة العامة(باعتبارها مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة) عناصرها التي تستند الى كل من طابعها (مبلغ نقدي) وصفة القائم بها (صفة عامة) وهدفها (اشباع حاجة عامة).[7]

[1] كردودي صبرينة ،ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013-2014ص4.

[2] مصطفاوي ياسين وبختي فريد ،دراسة اثر تقلبات اسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسييروعلوم التجارية ،العدد 18،2017،ص249.

[3] عزيزة عبيد ،اثر الدين العام على الانفاق الحكومي ،رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ،كلية التجارة ،جامعة الاسلامية غزة 2015ص41.

[4] محمد مسعي ،المحاسبة العمومية ،دار الهدى ،عين مليلة الجزائر ،طبعة ثانية ،2003،ص73.

[5] عدة اسماء ،اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران 2،2015-2016ص 31.

[6] بن موسى ام كلثوم وعيسى نبوية ،ترشيد النفقات العمومية ،محلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ،العدد الرابع ،بدون سنة نشر ،ص 177.

[7] يونس احمد البطريق ،المالية العامة ،دار النهضة العربية ،بيروت،1984ص173.

الفرع الثاني :أركان النفقة العامة.

ومن التعريف السابقة نجد أن عناصر وأركان النفقة العامة تتمثل في :

1) الانفاق العام مبلغ نقدي: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات وبعد انفاق المبالغ النقدية الاسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على حاجياتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد واقساط الدين العام ، اما الموارد غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها اجبارا او بدون مقابل لا يدخل اطار النفقات العامة.[1]

2) صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام : ان الانفاق العام لابد من ان يصدر من جهة عامة كالدولة او احد الهيئات العامة التابعة لها لكي تعد النفقة العامة.[2]

3) تحقيق النفقة العامة للمنفعة القصوى للمجتمع : تستهدف النفقة العامة أساسا إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ولا يعتبر خروجا عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات العامة – التحويلية إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستوى المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخول المحدودة – إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية [3]

الشكل رقم 02: عناصر النفقة العامة

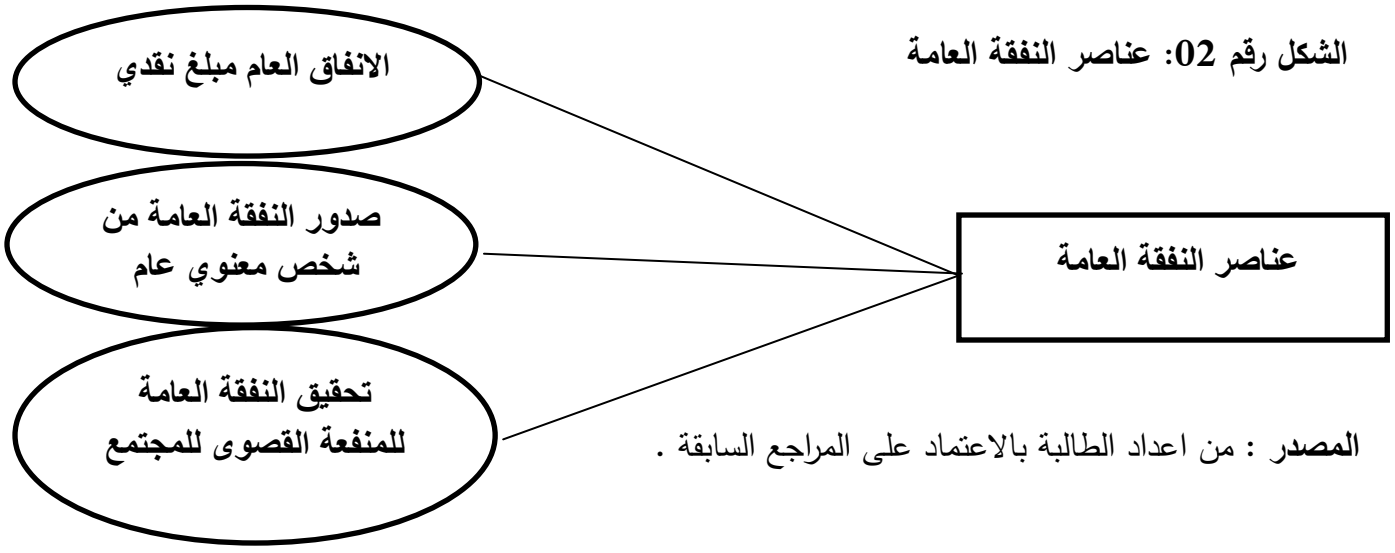

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع السابقة .

[1] امل سعدان خفاجة ،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ،ماجستير اقتصاديات التنمية ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية غزة ،2013ص23.
[2] بن طبي دلال ،محاضرات في مقياس المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر 2015-2016ص 13.
[3] معلم يوسف محاضرات في المالية العامة ،كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة 1،الجزائر بدون سنة ،ص6.

المطلب الثاني: قواعد النفقة العامة وصورها.

الفرع الاول :قواعد النفقة العامة.

يقصد قواعد النفقة العامة الضوابط التي تحكم الانفاق العام حتى نضمن سلام مالية الدولة ،اذ ينبغي ان تلتزم الهيئات المكونة للاقتصاد العام المخول لها القيام بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ والضوابط وهو ما يطلق عليه "دستور النفقات العامة "[1]وتتمثل هذه القواعد في :

- قاعدة المنفعة القصوى: "يقصد بالمنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة ،اذ يعتبر اشتراط تحقيق المنفعة في النفقة العامة شرطا منطقيا .
ولهذا فان تحقيق أكبر قدر من المنفعة يعني في المقام الاول توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الافراد او بعض فئات المجتمع دون البعض الاخر.[2]
- قاعدة الاقتصاد والتدبير :أن الاستخدام غير العقلاني يؤدي الى ضياع الأموال العامة كما يضعف الثقة في مالية الدولة ويعد مبرر للتهرب الضريبي وعليه يجب أن يتسع نطاق هذه القاعدة ليشمل كل انفاق رشيد ،وذلك بتحديد أولوية وجوه الانفاق.[3]فهذه القاعدة تعني أن استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات.[4]
- قواعد الرقابة على الانفاق العام :كما يجب التذكير في هذا المقام بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الاعلام والرقابة في خلق رقابة فعالة على عمليات صرف النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة والرقابة على صرف النفقات العامة يمكن ان تمارسها ثلاث جهات هي الادارة ،الهيئات السياسية وجهات اخرى مستقلة ومتخصصة.[5]
- قاعدة الترخيص :تقضي قواعد المالية العامة بأن اي انفاق عام يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية ضمنا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة.[6]

[1] اوكيل حميدة ،دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،2015-2016،ص 19.

[2] كردودي صبرينة ، محاضرات في مقياس المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية،2015-2016ص 15.

[3] اوكيل حميدة ،مرجع سابق ،ص 20.

[4] دغمان زوبير ،محاضرات مالية عامة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد الشريف مساعدية -سوق أهراس- 2016 ص39

[5] كردودي صبرينة ،مرجع سابق ،ص17.

[6] حسين كشيتي ،دراسة اقتصادية لاثر تقلبات النفط على اعداد برامج الموازنة العامة للدولة ،اطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019ص 25.

الفرع الثاني: صور النفقة العامة.

يمكن تحديد صور النفقة العامة كالتالي :[1]

- المرتبات والأجور التي تدفعها الدولة الى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين في أجهزتها وهيئاتها اذ تشكل هذه الشريحة الاجتماعية حجما كبير في قطاعات الدولة مما يستوجب على الدول عند تحديد المرتبات أن تراعي تكاليف المعيشة وطبيعة العمل والخبرة الفنية .
- قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة بغية اشباع الحاجات العامة .
- المساعدات المختلفة التي تؤديها الدولة الى مختلف الفئات الاجتماعية او الى الدول أو المنظمات الدولية .
- تسديد أقساط وفوائد الدين العام.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة.

للنفقات العامة أنواع عديدة حاول الكتاب حصرها وتقسيمها حتى يسهل دراستها ،والتعرف على طبيعتها[2]، ويزداد هذا التنوع يتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع[3]،وقد تعددت أوجه نفقات الدول حجما ونوعا و تختلف النفقات العامة مع اختلاف النظم السياسية والاقتصادية القائمة وقد قسم الباحثون في مجال المالية العامة إلى عدة تقسيمات لعل أبرزها تقسيم النفقات العامة حسب:

- التقسيم الاقتصادي.
- التقسيم الوضعي.

[1] اوكيل حميدة ،مرجع سابق ،ص19.
[2] رمضان صديق ،**الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2009ص117.
[3] محمد خالد المهايني ،**محاضرات في المالية العامة** ،المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية ،2013ص18.

الفرع الأول : التقسيم الاقتصادي .

وحسب هذا التقسيم تصنف النفقات العامة إنطلاقا من خمسة معايير هي:

أولا معيار طبيعة النفقة : تقسم النفقة حسب هذال المعيار إلى :

- نفقة حقيقية (فعلية):هي تلك التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل :رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي لأنها تؤدي إلى خلق دخول جديدة تضاف إلى الدخول المكونة للدخل الوطني.[1]

- نفقات تحويلية (ناقلة): يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض فئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل.[2]

ثانيا معيار دورية النفقات: وتقسم النفقة حسب هذا المعيار إلى :

- نفقة عادية (ثابتة –جارية):يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في موازنة الدولة كرواتب الموظفين.[3]

- نفقات غير عادية :هي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة[4]،فهي النفقات التي تخصص لمواجهة ظروف غير عادية قلما تتكرر خلال السنة كنفقات مكافحة وباء طارئ أو زلزال.[5]

ثالثا معيار الغرض من النفقة : وتقسم النفقة حسب هذا المعيار إلى :

- نفقات إدارية :وهي النفقات الضروري لقيام أجهزة الدولة لمهامها المختلفة دون أن تدر أي ثروة للإقتصاد القومي[6]،حيث تشمل :نفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي وتعتبر النفقات العسكرية

[1] مناصرية خولة ،اثر السياسة على اداء سوق الاوراق المالية دراسة حالة الاردن ،اطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-2016ص32-33.

[2] محمد خالد المهايني ، مرجع سابق ،ص 19.

[3] محمد خالد المهايني ، مرجع سابق ،ص 20.

[4] مناصرية خولة مرجع سابق ، ص 33.

[5] رمضان صديق ،مرجع سابق ،ص 119.

[6] محمود بيداري ،العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران 2،2014ص18.

أهم بنود هذا النوع من الإنفاق.[1]

- نفقات إجتماعية : وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الإجتماعية والتأمينات الاجتماعية.[2]
- النفقات الإقتصادية :وتخصص هذه النفقات لتحقيق الأغراض الإقتصادية ،كأنشاء البنية الأساسية التي تخدم الاقتصاد ككل .ومن أمثلتها :نفقات إنشاء الطرق والمواصلات.[3]

رابعا معيار الهيئة القائمة بالإنفاق: حسب هذا المعيار تنقسم النفقة إلى :[4]

- النفقات القومية (المركزية):وهي التي توجد لها تخصص في موازنة الدولة العامة ويكون السبيل من إنفاقها تحقيق للمصلحة العليا للدولة مثال على ذلك نفقات (الدفاع–الأمن–القضاء).
- النفقات المحلية(الإقليمية):وهي نفقات يوضع لها تخصيص مالي في الميزانية الخاصة للدولة ونقصد بأن تكون النفقة محلية أي تخصص لأي ولاية أو بلدية معينة للإنفاق عليها كان يوضع تخصيص مالي لها كنفقات الماء والكهرباء .

خامسا معيار الأثار الإقتصادية للنفقة: حسب هذا المعيار تنقسم النفقة إلى:[5]

- النفقات العامة القابلة للإستهلاك الذاتي :وهي النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدين منها أي لا تحمل الدولة أعباء اضافية حيث الدخول المولدة عنها تستخدم لتغطية نفقاتها.
- النفقات العامة المولدة :أي النفقات التي تولد مميزات إقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي ،وهي عادة قابلة للإستهلاك الذاتي .
- النفقات العامة المنتجة :وهي النفقات التي تؤدي إلى الإضافة للدخل القومي وهي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل

[1] مناصرية خولة ، مرجع السابق ،ص 33-34.
[2] عبد الكريم مسعودي ،محاضرات في المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة احمد دراية –ادرار- 2018-2019،ص17
[3] رمضان صديق ،مرجع سابق ،ص 135.
[4] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،مرجع سابق ،ص38.
[5] سوزي عدلي ناشد ،اساسيات المالية العامة ،منشورات الحلبي ،بيروت لبنان ،بدون طبعة 2009ص46-47.

- النفقات العامة الحكومية :ويقصد بها النفقات الحكومية الحالة التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل.

- النفقات العامة الإستثمارية :وهي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى أنشاء ثروة جديدة ومن ثم حدوث إنتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة .

الفرع الثاني: التقسيم الوضعي.

إن التقسيمات الوضعية للنفقات العامة هي تلك التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة إستنادا إلى الإعتبارات الواقعية أو العملية.[1]

وحسب هذا التقسيم تصنف النفقات إستنادا إلى المعايير التالية:[2]

أولا المعيار الإداري :يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة والهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق ،حيث يتم توزيعها حسب الوزارات ،كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.

ثانيا المعيار الوظيفي: حيث تظهر الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع وعلى سبيل المثال نجد :نفقات إدارة عامة ،نفقات قضاء ،نفقات علاقات دولية ،نفقات إقتصادية ،نفقات إجتماعية ،نفقات ثقافية ....الخ .

ثالثا المعيار الإقتصادي :بمفهوم هذا المعيار على الإعتبار الوظيفي ،لكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة ،فلا يكتفي بالقول نفقات إقتصادية وإجتماعية بل يظهر توزيعا بحسب أنواع هذا النشاط ومثال ذلك ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الإقتصادي إلى المجالات المختلفة التي تدخل في هذا القطاع كمجال الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والصيد ...الخ ،والإتجاه الحديث في الدولة المتخلفة هو الجمع بين القسمين الإداري والإقتصادي.

[1] محمد خالد المهايني ،مرجع سابق ،ص21.
[2] مناصرية خولة مرجع سابق ،ص35.

الشكل رقم 03:تقسيمات النفقة العامة.

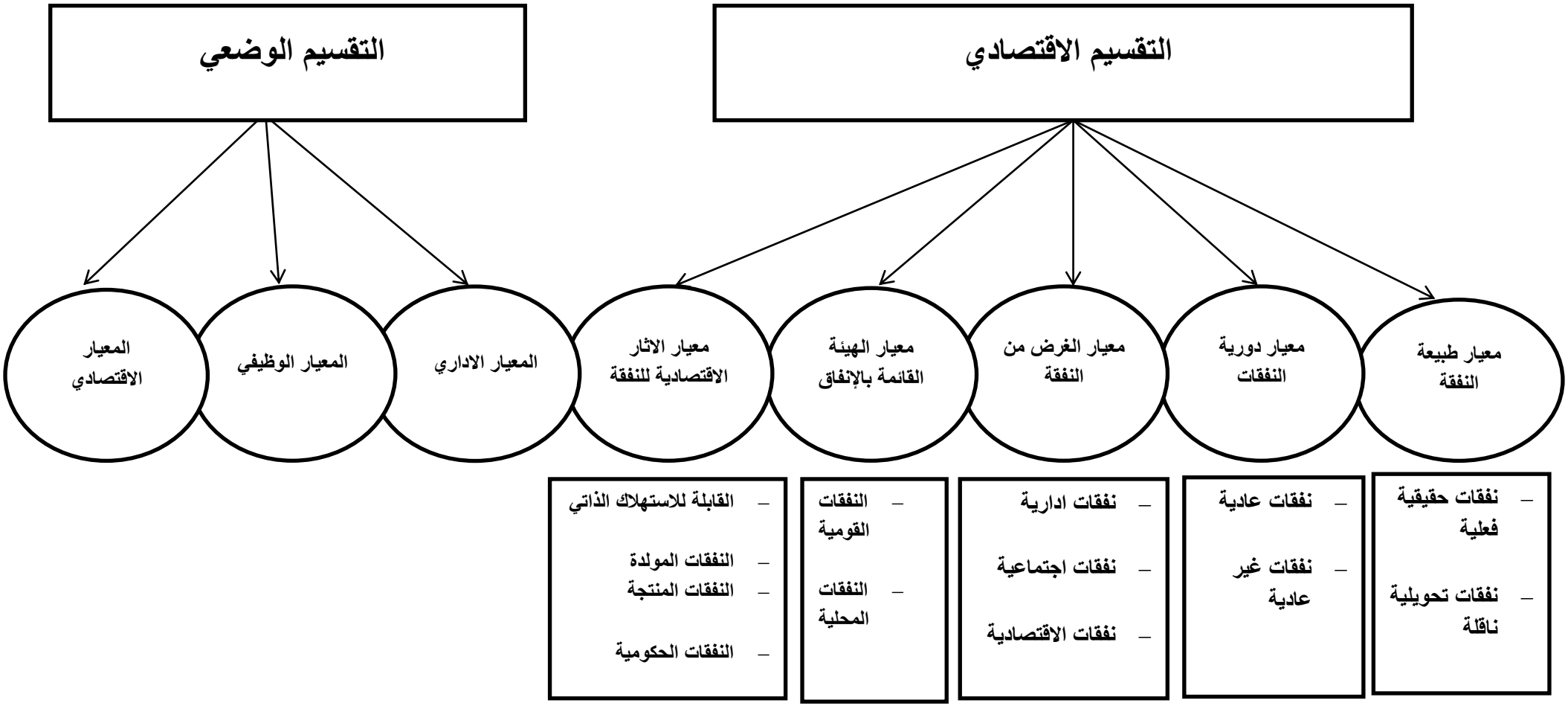

المصدر :من اعداد الطالبة بناء على المراجع السابقة

المطلب الرابع :أسباب ظاهر تزايد النفقات .

الأصل في ميزانية الدولة أنها تمتاز بمبدأ التوازن ،أي أن جملة النفقات تساوي جملة الايرادات ولكن في بعض الأحيان لا يتحقق هذا التوازن بالشكل الذي تريده الدولة ،ويظهر ما يسمى بعجز الميزانية العامة ،والذي يعني أن الايرادات الدولة لا تستطيع أن تغطي نفقاتها وأسباب العجز كثيرة ومتنوعة ألا أن أبرزها هو النفقات العامة غير المرتبطة بسياسة إنفاقيه مخططة وحكيمة والتي غالبا ما تتزايد بإضطراد وتكون سببا في وقوع الدولة في عجز مالي كبير.[1] وهذا ما يدفعنا لدراسة أسباب زياد النفقات العمومية ونميز نوعين من الأسباب:

- أسباب ظاهرية .
- أسباب حقيقية.

الفرع الاول :الأسباب الظاهرية .

هناك العديد من الأسباب التي تزيد الانفاق العام ظاهريا دون زيادة أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة ولعل أبرزها ما يلي :

1) إنخفاض قيمة النقود: الذي يرجع إلى إرتفاع الأسعار والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد إنخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات.[2]

بالإضافة إلى :

2) إختلاف طرق المحاسبة المالية (إختلاف طرق إعداد الميزانية):إن التغير في الأساليب والإجراءات المحاسبية والمالية التي يتم بموجبها حساب النفقات العامة يمكن أن يقود إلى زيادة ظهارية فيها .

3) زياد مساحة الدولة وعدد سكانها :إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة النفقات العامة وذلك لمواجهة الأعباء الجديدة التي تقع على الدولة وهذا يظهر خاصة إذا كان النمو الإقتصادي أقل من الزيادة السكانية لكن إذا كان النمو الإقتصادي كبيرا أو متوازي مع الزيادة السكانية التي يظهر عليها مظاهر إنفاق الدولة هنا نكون أمام زيادة حقيقي وليست ظاهرية .

[1] براهيم خناطلة،نادية خلفة ،ترشيد النفقات العامة كألية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العددالاول،2020ص552.
[2] عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المالية العامة ،الشركة العربية المتحدة ،الطبعة الاولى،2010،ص184.

الفرع الثاني :أسباب حقيقية .

وتتمثل في تلك الأسباب التي تؤدي لزيادة النفقات العامة مع ما قابلها من زيادة في القيمة الحقيقية إذا ظلت مساحة الإقليم وعدد السكان دون تغيير أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل تغيير النفقة العامة[1]،وتشمل الأسباب الحقيقية ما يلي :

اولا الأسباب الاقتصادية :وهي كالاتي :[2]

1) زيادة الثروة ونمو الدخل القومي :فإن هذا الإزدياد يؤدي إلى حصول الدولة على حصيلة أوفر من الضرائب وغيرها من الإيرادات كما أن مقاومة الأفراد تقل أمام جباية الدولة من الإيرادات لإن هذه النتيجة تختلف بإختلاف الظروف الإقتصادية لكل دولة ،

2) توسع الدولة في مشروعاتها العامة :يؤدي التوسع في المشروعات العامة وزيادة ظاهرية في حدودها ما تفعله تلك المشروعات من إيرادات وزيادة حقيقية فيما يزيد على ذلك عندما لا تحقق أرباحا وترجع الزيادة الحقيقية .

3) الدورة الإقتصادية :أن توالي فترات الرخاء والكساد من شانه أن يزيد النفقات العامة.

4) المنافسة الأجنبية :عنيت كثير من الدول بعد الأزمة الإقتصادية العالمية 1929بحماية صناعتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية بوسائل شتى منها نظام المنح .

ثانيا الأسباب الإجتماعية: منها ما يأتي[3]

1) الزيادة المستمرة في عدد السكان التي تتراوح بين 0,8% سنويا في الدول المتقدمة الى 2,8% سنويا في الدول النامية مما يؤدي لزيادة نفقات الدولة للحفاظ على نفس مستوى تقديمها للخدمات السابقة

2) إهتمام الدولة الحديثة بالحد من الفوارق الطبقية

3) أهتمام الدولة الحديثة بأمور الرفاهية الاجتماعية أي العمل على رفع مستوى الخدمات الإجتماعية

[1] خديجة الاعسر ،اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ،2016ص73.
[2] يسرى ابو العلى واخرون ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،كلية الحقوق مركز التعليم المفتوح ،جامعة بنها بدون سنة ،بدون صفحة.
[3] خديجة الاعسر ،مرجع سابق ،ص 75-76.

ثالث الأسباب المالية:[1]

1) سهولة اقتراض الدولة
2) وجود فائض من الايرادات
3) عدة مراعاة بعض القواعد المالية

رابعا أسباب سياسية: تشمل ما يلي[2]

1) إنتشار المبادئ الديمقراطية :يترتب على إنتشار مبادئ الديمقراطية تعمق مسؤولية الدولة إتجاه الأفراد وخروج الأفراد من حالة العزلة في العلاقات الخارجية وفي جميع الدولة التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب ويدفع أصحابها الى الأسراف والمزايدات الإنتخابية كل ذلك يؤدي لزيادة النفقات .

2) زيادة نفقات التمثيل الخارجي :أدى تطور العلاقات الدولية في الآونة الاخيرة وكثرة عدد المدن إلى إتساع مدى التمثيل الدبلوماسي من جهة ،وتطور دور الدولة في المنظمات الدولية والاقليمية من جهة أخرى فضلا عن واجبات التعاون بين الدول أدى الى هذه الزيادة .

خامسا الأسباب الادارية :وترجع هذه الأسباب إلى عدم تطور الإدارة الحكومية بنفس نسبة تطور وظائف الدولة مما يؤدي إلى خلل في قيام هذه الإدارة بوظائفها ويساهم في عدم التطور الكافي للإدارة.[3]

سادسا الأسباب العسكرية :أدى انتشار الحروب منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى زيادة النفقات بصورة ملحوظة ويمكن أن نرجع ظاهرة زيادة النفقات في الحرب إلى ما يأتي :

1) إنتشار إستخدام الأسلحة الحديثة ذات التكاليف المرتفع .

2) إختلاف استراتيجية الدفاع الحديثة عن التقليدية فلم تعد مقتصرة عن التسلح بل تمتد خطط الدفاع إلى خارج الحدود .

3) يتميز الإنفاق الحربي بسرية الأمر مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق .[4]

[1] يسرى ابو العلى واخرون مرجع سابق ،بدون صفحة .
[2] عبد الباسط علي جاسر الزبيدي ،مرجع سابق ،ص48.
[3] يسرى ابو العلى ، مرجع سابق،بدون صفحة.
[4] عبد الباسط علي جاسر الزبيدي ،مرجع سابق ،ص48-49

المبحث الثالث :ترشيد النفقات .

أعتبر موضوع ترشيد الانفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة و ذلك بسبب الانخفاض الحاد في الايرادات العامة لتلك الدول مع تزايد الانفاق العام الذي نتج عن تطور الدول الوظيفي للدولة و تدخلها اعتمادا على كافة الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف المجتمع المختلفة. و لذلك فقد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الانفاق العام و اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك و أخذ الخبراء الاقتصاديون و الماليون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة تدعو غلى ضبط الانفاق و ترشيده ومحاربة التبذير .

المطلب الأول :مفهوم ترشيد النفقات .

يعتبر ترشيد الانفاق العام من المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل ،وبالرغم من الاختلافات المفاهيمية وتطبيقها ،الا أنه هناك اتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ الترشيد وضروریاته.[1]

الفرع الأول: تعريف ترشيد النفقات.

شرعا: ويقصد بالترشيد المحافظة على المال العام وحسن تدبيره ورعايته وتجنب هدره وإضاعته، ومصداق ذلك ما أخرجه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال" :إن الله تعالى كرّه لكم ثلاثاً :قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال[2]

ونحن نعلم من النصوص والمفاهيم الشرعية وأقوال علماء المسلمين ان الرشد يضاده السفه كما أنه يتنافى مع كل من التبذير والاسراف من جهة والتقتير من جهة اخرى.[3]

اصطلاحا: المقصود بترشيد الانفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الاهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون اساءة استعمالها وتبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.[4]

[1] قدوري طارق ،مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ،تخصص نقود وتمويل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-2016،ص120.

[2] جمال الدين سلامة ،سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازني ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،العدد21،الجلفة،ص42.

[3] شوقي احمد دنيا ، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق ،حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية العدد 14،قطر ،1996ص

[4] يونس منصور ميلاد ،مبادئ المالية العامة ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،ليبيا ،بدون سنة ،ص47.

ولا يقصد بالترشيد بالضرورة ضغط النفقات العامة بل الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة. [1]

كما يقصد به اختيار أمثل للنفقة العامة، يحدد بدقة وفق منهج موضوعي ويهدف إلى بيان قدرة الوسائل الفنية على تحديد قيمة العائد في المجالات العامة، وهو يعني التركيز الأولي على بعض القطاعات، وبعض المشكلات الكبيرة ذات الأولوية، واعداد استراتيجية على المدى المتوسط لاختيار النفقة الرشيدة[2]

ويتضح لنا من خلال التعاريف السابقة ليس المقصود بترشيد الانفاق العام خفض في هذا الانفاق أو كبح نموه بشكل كبير الامر الذي ينحم عنه ارباك في الادارة العامة للحكومة ،بل التركيز على نوعية النفقة وعائدها ((على وفق مفهوم الكلفة والعائد الاجتماعيين))،أي يعني زيادة كفاءة الانفاق العام الى أعلى درجة ممكنة وهو ما يعني الحصول على أفضل النتائج ،والغاية النهائية هو رفع رفاهية الفرد والمجتمع .[3]

الفرع الثاني :عناصر ترشيد الانفاق.[4]

- التحديد الجيد للحجم الصحيح للإنفاق العام على مستوى الدولة ،فلابد من بذل جهود صادقة لمعرفة السقف الأمثل للحجم الكلي للإنفاق العام ،اذ أن ذلك يمثل قيدا قويا أمام عدم ترشيد هذا الانفاق .
- ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة :فاذا ما تم انفاق من أي جهة حكومية بهدف اشباع حاجات خاصة سواء ببعض الموظفين أو غيرهم فان ذلك يعتبر تضيعا للمال العام وليس انفاقا له .
- التحديد الدقيق لمقدار النفقة المطلوبة والتوقيت السليم لها .

المطلب الثاني :أهداف ترشيد النفقات .

يهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق ما يلي4 : (فرج ش.)[5]

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

[1] جمال الدين سلامة، مرجع سابق ص42.
[2] ساجدة احمد عاطف حرارة ،اثر كفاءة وفعالية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق ،رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل ،كلية الادارة ،جامعة الشرق الاوسط 2016ص6.
[3] عمرو هشام محمد صفوت ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد25،2017،بدون صفحة .
[4] شوقي احمد دنيا، مرجع سابق ،ص257-266.
[5] شعبان فرج، مرجع سابق ،ص89-90.

- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
- مراجعة هيكلية للمصروفات، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة.
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وأثارها خصوصا وان كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل انها اسرفت فيها في الماضي.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنيب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه من جهة أخرى .

المطلب الثالث: عوامل ومتطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات.

ان سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة اولى على طريق وجود انفاق عام رشيد ،خطوة ضرورية لكنها بمفردها غير كافية ،فهي في حاجة الة توافر ضمانات ومتطلبات كي يمكن انجاز هذه العملية على الوجه المطلوب.[1]

وفيما يلي أهم متطلبات نجاح ترشيد النفقات :

[1] شوقي احمد دنيا ،نفس المرجع السابق ،ص 269.

- تحديد الأهداف بدقة : بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة البرامج الحكومية ،سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل وأن تكون الغاية من النفقات العامة هي تحقيق النفع العام ويقتضي ذلك عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الافراد والمجموعات .
- تحديد الاوليات :تحديد أولويات للإنفاق بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها لأن في ظل محدودية الموارد المالية سيتعين على وحدات التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات حسب درجة اشباعها لحاجات الأفراد الأكثر الحاحا .
- القياس الدوري لبرامج الانفاق :بمعنى تقسيم كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة اليها والابتعاد ما أمكن عن النفقات الغير منتحة او التي تكون انتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية والاحتفالات الضخمة المكلفة.
- عدالة الانفاق ومدى التأثير لمصلحة الفئات الاضعف : ينبغي على الدولة ان تسعى الى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات أي ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا بين مختلف مناطق الدولة حتى تتحقق التنمية المتكاملة التي يستفيد منها جميع السكان وليس فئة خاصة او منطقة محددة.
- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة :ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الانفاق العام وذلك بالتأكد من صرفه في المحالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح ،من أجل بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

وقبل كل ذلك تماسك المنظومة السياسية اذ أن غياب هذا التماسك سوف يعطل تفعيل النقاط السابقة .[1]

[1] عمرو محمود هشام صفوت ،مرجع سابق ،بدون صفحة .

خاتمة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل ارتئينا ان النفقات العامة وبعد دراستها من جوانب مختلفة ماهي الا وسيلة الدولة للوصول الى أهدافها ،فهي تسعى من خلالها الى تحقيق أكبر نفع ممكن يخدم المواطن ويشبع رغباته وحاجاته بطريقة معقولة دون اسراف ولا تقتير.

ومع تزايد حجم الانفاق العام وبالمقابل شح الموارد كان من الضروري العمل على ضبط النفقات العامة حتى تتماشى مع حجم الموارد العامة دون احداث عجز في الميزانية لذالك باتت الحكومة تسعى لشريد النفقات العامة لتناسب قدراتها الإنفاقية واحتياجات المواطن على حد سواء.

مما دفع الحكومات لتفعيل الرقابة المالية كألية لردع الفساد والغش وحماية المال العام من النهب والاحتيال وتوجيهه للقيام بدوره كوسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..

الفصل الثانـي:

واقع الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة.

تمهيد

لقد أجمع علماء الاقتصاد والمالية على اهمية الرقابة المالية على الأموال العامة فهي تمنع التجاوزات وتؤدي إلى المحافظة على الأموال العامة و تعد عصب الدولة الحديثة ووسيلة لتحقيق التنمية و الرفاهية وتعتبر رقابة الأجهزة و الهيئات المالية من أكثر أنواع الرقابة فاعلية، لذلك نجد أن الحكومات وباختلاف سياساتها تسعى لإيجاد هيئات وكيفيات متعددة للرقابة المالية حتى تتم على احسن وجه وتوكل هذه المهمة الى أعوان محددين لذلك قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول : تنفيذ الرقابة المالية.

المبحث الثاني: الهيئات المكلفة بالرقابة المالية على النفقات العامة .

المبحث الأول: تنفيذ الرقابة المالية.

تعتبر الرقابة المالية صمام أمان للإدارة حيث أنها تكفل وتضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة .وباحترام وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات كاملة حسب القانون والدستور، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف أساليب ومراحل تنفيذ الرقابة المالية وكذامستلزماتها.

المطلب الأول :مراحل الرقابة المالية.

إن القيام بالعملية الرقابية على النفقات العامة تمر بأربعة مراحل هي :[1]

أولا مرحلة الإعداد: قبل القيام بعملية الرقابة يجب تحضير فريق العمل الذي سوف يقوم بعملية الرقابة، وتعد هذه المرحلة من المراحل الهامة لإن إختيار أفراد العمل الأكفاء سوف ينعكس بصورة جيدة على باقي المراحل ،لذلك على المراقب المالي أن يتمتع بعدد من الخصائص منها:

- قدرة المراقب المالي على توفير معلومات دقيقة عن أوجه نشاط المنشأة المالي.
- الإلمام بأوجه نشاط المنشأة الخاضعة للرقابة.
- قدرة المراقب المالي على الاتصال مع جميع إدارات المنشأة.
- إكتساب ثقة الآخرين الأمر الذي يؤذي إلى تسهيل مهمته في الرقابة وذلك من خلال تقديم المساعدة.
- القدرة على تحليل البيانات المتوفرة وتحويلها إلى معلومات ذات فائدة.
- أن يتسم بالموضوعية والمرونة ويبتعد عن التحيز.

ثانيا مرحلة البيانات: في هذه المرحلة يقوم فريق عمل الرقابة بجمع البيانات المالية من مصادرها سواء كانت محفوظة في السجلات المحاسبية أو المحفوظة على أجهزة الحواسب واستخراج هذه البيانات وجدولتها للقيام بالعملية التي ستليها.

ثالثا مرحلة الفحص: في هذه المرحلة يقوم المراقب المالي بمقارنة البيانات التي حصل عليها مع ما هو مخطط وهنا يستعين المراقب المالي بأدوات الرقابة المالية وهي كالتالي:

[1] سيروان عدنان ميزر الزهاوي ،الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة في القانون العراقي ،منشورات الدائرة العلمية في مجلات النواب ،2008،ص92.

- الموازنة التخطيطية: وتعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة وهي عبارة عن خطة شاملة لجميع عمليات المنشأة خلال مدة معينة فهي تحتوي على معايير من أجل مقارنة الانجاز الفعلي وقياس الأداء.
- التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي الخطوة الأساسية في الرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعة ومستوى تنفيذها والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وبين المنشآت المتماثلة. وتتم عملية المقارنة في التحليل المالي من خلال :

1) تحليل القوائم المالية: وذلك من خلال الميزانية العمومية حساب الدخل.

2) التحليل عن طريق النسب المالية المختلفة: مثل نسب السيولة والربحية والعائد على الاستثمار.

رابعا التقارير المالية: بعد الإنتهاء من العمليات السابقة يأتي دور رئيس فريق عمل الرقابة لإعداد التقرير المالي للمدير ليصبح على علم بكل العمليات المالية أثناء تنفيذ الخطة المالية وعند الانتهاء منها، وهذه التقارير يجب أن تكون مختصرة وذلك من خلال إما عرضها على شكل رسوم بيانية أو بأشكال أخرى تظهر مدى التغيرات المالية التي تحدث في المنشأة وتعرض أسباب المشاكل المالية.

الشكل رقم 04:مراحل تنفيذ الرقابة المالية .

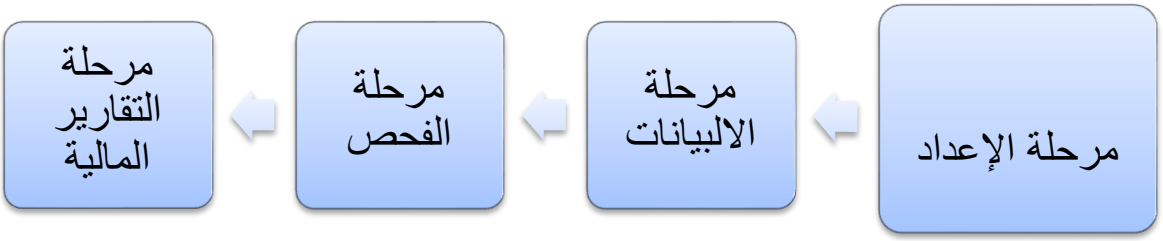

من إعداد الطالبة بناء على المراجع السابقة

المطلب الثاني: أساليب ووسائل الرقابة.

توجد أساليب عامة للرقابة تعتبر أدوات اساسية للعمل الرقابي وهذه الأساليب لا تختلف في مضمونها في الرقابة على وحدات الجهاز الإداري للدولة أو في الرقابة على وحدات القطاع العام ،ولكن قد يستخدم أسلوب او أكثر في وحدة من الوحدات ولا يستخدم في الوحدة الأخرى وقد تختلف الوسائل المستخدمة في الرقابة على الوحدة ذاتها بين عام وأخر وذلك تبعا لنظام العمل وحجم الوحدات وطبيعة نشاطها[1]

ويمكن تلخيص الأساليب التي تتبعها أجهزة الرقابة بصفة عامة فيما يلي:[2]

- وضع النظم والقواعد المالية التي يلتزم بها والتي تعتبر الخروج عليها مخالفة مالية تستوجب المساءلة وهذه وسيلة للرقابة غير كافية فان اتباع النظم والقواعد المالية لا يضمن بالضرورة سلامة الاداء المالي
- المراقبة عن طريق الملاحظة والمتابعة للوحدات اثناء قيامها بالعمل بغرض تصحيح ما تقع فيه من أخطاء فور وقوعه أو بعد إتمام التصرفات وهو الأمر المتاح للأجهزة الخارجية المتخصصة والتي لا يتوفر لها فرصة الرقابة الفورية عن طريق الملاحظة .
- القيام بالمراجعة والتفتيش ويجب أن يكون ذلك بواسطة أفرادا أو أجهزة لم تشترك في العمليات التنفيذية وقد تتم المراجعة والتفتيش بعد انتهاء التصرفات ويشترط وجود مستندات والبيانات الكافية وبالشكل المطلوب بحيث يمكن مراجعتها وتحليلها للتعرف على سير العمل داخل الوحدة وتحديد الإنحرافات إن وجدت والتأكد من سلامة النتائج من سلامة تصرفاتها .
- تحديد المعايير أو المعدلات القياسية مسبقا كأساس واضح للرقابة وتقييم الاداء .

المطلب الثالث: مستلزمات تنفيذ ومقومات الرقابة المالية.[3]

لقد إستمدت هذه المستلزمات من المعوقات التي يجب أن يتصف بها نظام الرقابة المالية إضافة إلى الشروط التي يجب توفرها في من يمارس مهمة الرقابة والقواعد التي يجب إن يتبعها في عمله الرقابي وقد أهملت الجمعيات والهيئات المالية المختصة بالرقابة المالية في هذه المستلزمات وفيها المنظمة الدولية للأجهزة

[1] عوف محمود الكفراوي ، مرجع سابق،ص78.
[2] عوف محمود الكفراوي ، مرجع سابق ،ص26-27.
[3] عبد الرؤوف الجابر، **دور الرقابة ديون المحاسبة**، دراسة قانونية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1997 ،ص89.

العليا للرقابة المالية والإتحاد المحاسبين الدوليين كل هذه الهيئات وضعت القواعد العامة والمقومات الاساسية لنظام الرقابة المالية منها:

1) سهولة ووضح النظام الرقابي

2) مرونة وملائمة النظام الرقابي وطبيعة عمل الجهة موضوع الرقابة .

3) الإقتصاد في تكاليف العمل الرقابي بالإكتفاء بالعدد المطلوب من الموظفين الذي لا يتعدى الخاصية الفعلية واختصاصاتها.

4) الإستقلالية والحماية التي لابد أن تتوفر للقائمين بالأعمال الرقابية الذي يبعدهم عن الضغوط والمؤثرات الخارجية

المبحث الثاني: الهيئات المكلفة بالرقابة المالية على النفقات العامة.

لقد وضعت الحكومات أجهزة أسندت لها مهمة الرقابة على النفقات العامة وتتمتع هذه الأجهزة بالإستقلالية ولها مهام مسؤولة عن تنفيذها وهذا ما سوف نتطرق له من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول :رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي .

يعتبر المراقب المالي من أجهزة الرقابة مسبقة حيث يتخذ طابعا وقائيا لتجنب حدوث الأخطاء والإنحرافات مسبقا ،بينما يعتبر المحاسب العمومي من أجهزة الرقابة المالية المرافقة للنفقات العامة .

الفرع الأول: المراقب المالي :

أولا تعريف المراقب المالي :هو موظف تابع لوزارة المالية ،يمارس مهامه الرقابية على مستوى الإدارة المركزية أو المحلية (الولاية ،البلدية) يعين هو ومساعديه بموجب قرار وزاري وتعد رقابته رقابة مشروعية وليست رقابة ملاءمة على النفقات العمومية كونها تقوم على رقابة شرعية النفقة[1]

وطبقا للمادة 02 من المرسوم 414/92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالمراقبة السابقة للنفقات فإنه":يعين الوزير المكلف بالميزانية المراقبين الماليين والماليين المساعدين"[2]

ثانيا شروط تعين المراقب المالي ومساعديه[3]

1) شروط تعين المراقب المالي :

يقوم المراقب المالي بإدارة الرقابة المالية حيث يعين بقرار من طرف وزير المالية من بين :

- رؤساء المفتشين المحليين للميزانية.
- المتصرفين المستشارين الذين يثبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.
- المفتشين المحللين المركزيين للميزانية الذين يثبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.

[1] قويدر عياش ،يوسف لزرق، دور المراقب المالي في الرقابة على نفقات الجماعات المحلية ،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة- العدد الرابع ،ص124.

[2] صورية شنبي ،السعيد بن لخضر ، واقع الرقابة المالية في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، Revue Des Recherches En Sciences Financieres Et Comptables، العدد 4،2017ص191.

[3] حمودي محمد ،دور المراقب المالي في متابعة المسار المهني للموظف ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،العدد الثاني ،2018ص540.

- المتصرفين الرئيسيين الذين يثبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة بإدارة الميزانية او ثماني سنوات من الاقدمية بإدارة الميزانية.
- المفتشين المحللين الرئيسيين للميزانية الذين يثبتون سيع سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.
- المفتشين المحللين للميزانية والمتصرفين الذين يثبتون عشر سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة بإدارة الميزانية.

وبالإضافة إلى الشروط السابقة الذكر فإنه يشترط حصول الشخص على الأقل على شهادة ليسانس في التعليم العالي أو شهادة جامعية معادلة لها للتعيين في المنصب، وهذا الشرط يعتبر إجراء تمييزي على حساب الإطارات أصحاب الأقدمية والخبرة المهنية والذين تدرجوا إلى رتب عليا تعادل مستويات أعلى من الشهادة المطلوبة من ناحية الكفاءة، رغم أن الواقع يثبت أنه إستثنائيا ما يتم تعيين مراقبين ماليين رغم عدم حصولهم على شهادة ليسانس في التعليم العالي لخبرتهم المهنية.

2) شروط تعيين المراقبين الماليين المساعدين:

المراقب المالي المساعد يعين بقرار من الوزير المكلف بالميزانية من بين 5رؤساء:

- رؤساء المفتشين المحللين للميزانية
- المتصرفون المستشارين الذين يثبتون ثلاث سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية
- المفتشين المحللين المركزيين الذين يثبتون ثلاث سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية
- المتصرفين الرئيسيين الذين يثبتون ثلاث سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة بإدارة الميزانية أو ست سنوات من الاقدمية بإدارة الميزانية.
- المفتشين المحللين الرئيسيين للميزانية الذين يثبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية
- المفتشين المحللين للميزانية والمتصرفين الذين يثبتون ثماني سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة بإدارة الميزانية

ثالثا وظائف المراقب المالي: تتمثل صلاحيات المراقب المالي في الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقات العمومية ويكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يلي: [1]

[1] قويدر عياش ،مرجع سابق ،ص124.

- تنظيم مصلحة المراقبة المالية وإدارتها وتنشيطها؛
- تنشيط الأحكام القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بمراقبة النفقات الملتزم بها؛
- القيام بأية مهمة أخرى مترتبة عن عمليات الميزانية؛
- تمثيل الوزير المكلف بالمالية لدى لجان الصفقات العمومية ولدى المجالس الإدارية ومجالس توجيه المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الأخرى؛
- إعداد تقارير سنوية عن النشاطات وعروض الأحوال الدورية الوافية التي توجه إلى الوزير المكلف بالمالية؛
- تنفيذ كل مهام الفحص والرقابة المتعلقة بجوانب تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمالية العمومية، بناء على قرار من الوزير المكلف بالمالية؛
- ممارسة السلطة السلمية على الموظفين الموضوعين تحت تصرفه وتأطيرهم؛
- المشاركة في تعميم التشريع والتنظيم المرتبط بالنفقات العمومية؛
- المشاركة في دراسة وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المبادر بها من المديرية العامة للميزانية، والتي لها أثر على ميزانية الدولة و /أو على ميزانية الجمعات المحلية والهيئات العمومية؛
- إعداد تقييم سنوي ودوري حول نشاط المراقبة المالية؛
- مساعدة أي مهمة رقابية أو تقييم لمصالحه في إطار البرنامج المسطر من المديرية العامة للميزانية؛
- تقديم نصائح للأمرين بالصرف على المستوى المالي قصد ضمان نجاعة النفقات العمومية وفعاليتها؛
- المساهمة في الأعمال التحضيرية للميزانية المعهودة إليه وضمان متابعتها وتقييمها وكذا اقتراح كل تدبير ضروري يسمح بتسيير ناجع وفعال للنفقات العمومية

الفرع الثاني: المحاسب العمومي.

أولا تعريف المحاسب العمومي :يقصد بالمحاسب العمومي الشخص المعين بمقتضى قرار وزاري صادر عن الوزير المكلف بالمالية ، ووفق نص المادة 33 من قانون90 /21 حيث تنص أنه " : يعد محاسبا عموميا في مفهوم هذه الأحكام ، كل شخص يعين قانونا للقيام فضلا عن العمليات المشار إليها في المادتان 18 و 22 بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات و دفع النفقات.
- ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها و حفظها.

- تداول الأموال و السندات و القيم و الممتلكات و العائدات و المواد.
- حركة الحسابات الموجودة.[1]

ويتم تعيين المحاسبيين العموميين أو اعتمادهم من قبل الوزير المكلف بالمالية ويخضعون أساسا لمسؤوليته لقد نظم المرسوم التنفيذي رقم 91-311الصادر بتاريخ 07 سبتمبر 1991،كيفيات تعيينهم واعتمادهم[2]

و يجري حسب الممارسة الحالية في الجزائر اختيار المحاسب العمومي بإحدى كيفيات ثلاث هي[3]:

- إما أن يختار من بين المستخدمين التابعين لوزارة المالية، والتي تقترحه على وصاية المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، والتي تقترحه بدورها على مؤسستها، وإذا لم يكن هناك أي تعارض قانوني أو مبرر آخر، فإنه يعين كمحاسب عمومي مكلف بتنفيذ ميزانية المؤسسة ذات الطابع الإداري المعنية، وهذه المهمة وظيفة و ليست منصبا لأنها تزول بزوال أسبابها.
- أو يختار من بين مستخدمي الوزارة الوصية التي تستشير المؤسسة المعنية وفي هذه الحالة يعرض ملفه على وزارة المالية التي تدرسه بعمق، وإذا لم يتوفر فيه أي مانع قانوني أو موضوعي، فإنه يعين كمحاسب عمومي للمؤسسة المعنية.
- أو يختار من بين مستخدمي المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري نفسها، بحيث يقوم الآمر بالدفع بتقديم ملف ترشيحه (محاسب عمومي)إلى الوزارة الوصية والتي بعد موافقتها تطلب موافقة وزارة المالية التي توافق على ذلك حتى في وجود الموانع القانونية والموضوعي

ثانيا أصناف المحاسبون العموميين

يكون المحاسبون العموميين رئيسين أو ثانويين ويتصرفون بصفة مخصص أو مفوض وقد حددهم المرسوم التنفيذي 11-313 كالاتي:[4]

1) المحاسبون الرئيسيون : هم المحاسبون المكلفون بتنفيذ العمليات المالية وفقا لنص المادة 26 من قانون رقم90-21 وهم:

[1] شويخي سامية ،**اهمية الاستفادة من الاليات الحديثة والمنظور الاسلامي في الرقابة على المال العام** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير واالعلوم التجارية ،جامعة اوبكر بلقايد تلمسان ،2010- 2011،ص19.

[2] عباس عبد الحفيظ ،**تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير واالعلوم التجارية ،جامعة اوبكر بلقايد تلمسان،2011-2012ص24.

[3] صورية شنبي ،السعيد بن لخضر ،مرجع سابق ،ص 189-190.

[4] مزيتي فاتح ،مرجع سابق ،ص 105-106.

- المسؤولون المكلفون بالتسيير المالي للمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة.
- الوزراء.
- الولاة عندما يتصرفون لحساب الولاية.
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية الذين يتصرفون لحساب البلدية.
- المسؤولون المعينون قانونا على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- المسؤولون المعينون قانونا على مصالح الولاية المستفيدة من ميزانية ملحقة.
- المسؤولون المعنيون أو المنتخبون الذين لهم صلاحية الآمر بالصرف.

2) المحاسبون الثانويون : هم الذين يتولى المحاسب الرئيسي تجميع عملياتهم، ويرسل المحاسبون الثانويين بصفة دورية ومنتظمة الوثائق والبيانات المحاسبية قصد تجميع الإيرادات والنفقات إلى المحاسب الرئيسي وفق علاقة تسلسلية.

3) المحاسبون المخصصون :هم الذين يقيدون بصفة نهائية في كتابتهم الحسابية العمليات المأمور بها من صندوقهم والتي يحاسبون عليها أمام مجلس المحاسبة.

4) المحاسبون المفوضون :هو الذين يقيدون العمليات لحساب المحاسبين المخصصين.

ثالثا التزامات المحاسب العمومي: [1]

1) التنصيب والتسلم المهام :بعد تعينه أو اعتماده من طرف وزير المالية وادائه اليمين القانونية في حالة تعينيه لأول مرة يتم تنصيب المحاسب العمومي في مهامه من طرف ممثل لوزير المالية (المادة 4من القرار الوزاري المؤرخ في 6-1-1991والمتعلق بتنصيب وتسليم المهام للمحاسبين العمومين) يترتب على هذا التنصيب الرسمي تحرير محضر تسليم المهام الذي يحب توقيعه حضوريا من قبل المحاسب الداخل (المباشر لمهامه) والمحاسب الخارج (المنتهية مهامه)يبين هذا المحضر وضعية كل من الاموال القيمية وعناصر الحرد للمصلحة المحاسبية كما يرفق بيان لبواقي التحصيل ،بواقي الدفع ، حالات التقارب ،البيانات المفصلة لأرصدة وبموازنة عامة للعمليات المالية ،تكمن اهمية تسليم المهام في تحديد بداية مسؤولية المحاسب الحديد وكذا مدى مسؤوليته عن تسيير أسلافه بالإضافة الى بداية الحساب فيما يخص مهلة التحفظ المقدرة ب 03 اشهر (المادة 10من القرار الوزاري المؤرخ في 06-01-1991)

[1] رمضان بلقاسم ، تنفيذ نفقات الدولة ،التكوين التحضيري للمفتشين الرئيسين للخزينة والمحاسبة والتأمينات ،الجزائر ،2015،ص 28.

2) إيداع الحسابات :المحاسبون العموميون ملزمون بعد نهاية كل سنة مالية بإيداع حسابات تسييرهم لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة (المادة 60من الامر رقم 95-20) لمراجعتها والبت في مسؤولياتهم عن التسيير الذي خضع لهذه المراقبة .

جدول رقم رقم01: الفرق بين رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي:

المراقب المالي	المحاسب العمومي
المراقب المالي عون رقابة	المحاسب العمومي عون تنفيذ
المراقب المالي يمارس رقابة أنية	المحاسب العمومي يمارس رقابة أنية
خاضع لسلطة وزيرة المالية	خاضع لسلطة وزير المالية
اساس الرقابة المادة 58من القانون 21/90	اساس الرقابة المادة 36من القانون 21/90
المادة 09من المرسوم التنفيذي 414/92	مضمون الرقابة:
مضمون الرقابة:	مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها
صفة الآمر بالصرف	صفة الآمر بالصرف أو المفوض له شرعية عمليات
المطابقة التامة للعملية مع القوانين والأنظمة	التصفية النفقات
المعمول بها	توفر الاعتمادات
توفر الاعتمادات أو المناصب المالية	أن الديون لم تسقط أجالها أو أنها محل معارضة
التخصيص القانوني للنفقة	الطابع لإبرائي للدفع
مطابقة مبلغ الالتزام للعناصر المبينة في الوثائق	تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها
المرفقة	القوانين والأنظمة المعمول بها
وجود التأشيرات أو الآراء المسبقة التي سلمتها	الصحة القانونية للمكسب ألإبرائي
السلطة الإدارية المختصة لها الغرض،عندما تكون	من حيث الوثائق:
مثل ىذه التأشيرة قد نصت عليها والأنظمة المعمول	حوالة الدفع، حالة الدفع ،فاتورة،إشعار بالتحويل،
بها	بطاقة الالتزام ،الجداول الأصلية،مختلف
من حيث الوثائق:	القرارات،.....
بطاقة الالتزام،سند الطلبية،الفاتورة	نتيجة الرقابة:
الشكلية،مختلف القرارات،المحاضر المتعلقة	قبول النفقة،تسديد النفقة
بالاستشارة،الجداول الاسمية ،الجداول	رفض تسديد النفقة
الأصلية.....	التسخير :
نتيجة الرقابة:	أن يكون الرفض نهائي.
قبول النفقة،التأشير على الالتزام	أن يكون مكتوب
رفض التأشير على الالتزام.	أن يتضمن كلمة تحت مسؤوليتي
التغاضي:	يرفض التسخير شكلا إذا لم يتضمن كلمة تحت
أن يكون الرفض نهائي.	مسؤوليتي

أن يكون مكتوب- . أن يتضمن كلمة تحت مسؤوليتي. يرفض التغاضي شكلا إذا لم يتضمن كلمة تحت مسؤوليتي يرفض التغاضي موضوعا إذا تضمن إحدى النقاط التالية: صفة الآمر بالصرف. -عدم توفر الإعتمادات أو انعدامها. -انعدام التأشيرات والآراء المسبقة. -انعدام الوثائق الثبوتية الخاصة بالالتزام. -التخصيص الغير القانوني للالتزام،بهدف إخفاء إما تجاوزا للاعتماد وإما تعديلا لها وتجاوز المساعدات المالية في الميزانية إذا امتثل المراقب المالي للتغاضي تبرأ ذمتو من المسؤولية يرسل المراقب المالي نسخة من ملف الالتزام الذي كان موضوع التغاضي إلى الوزير المالية لو مسؤولية شخصية	يرفض التسخير موضوعا إذا تضمن إحدى النقاط التالية: عدم توفر الإعتمادات المالية،ماعدا بالنسبة- للدولة،عدم توفر أموال الحزينة. -انعدام إثبات أداء الخدمة. -طابع النفقة الغير إبرائي. -انعدام تأشيرة مراقبة النفقات الموظفة أو تأشيرة لجنة الصفقات المؤبلة إذا امتثل المحاسب العمومي للتسخير تبرأ ذمتو من المسؤولية المالية والشخصية يرسل تقرير مفصل إلى وزير المالية حسب السلم الإداري. لو مسؤولية شخصية ومالية

المصدر :بن رمضان بلقاسم تنفيذ النفقات العامة التكوين التحضيري للمفتشين الرئيسين للخزينة والمحاسبة والتأمينات 2015ص62-61

المطلب الثاني :رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة .

تمارس الرقابة اللاحقة بعد تنفيذ ميزانية الدولة، من أجل كشف الأخطاء التي يتعذر ظهورها في حالة مراجعتها بإنفراد، وتقوم بهذا النوع من الرقابة أجهزة مختصة بذلك ,وقد اخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ حيث انشأ المفتشية العامة للمالية، كجهاز رقابي دائم ومجلس المحاسبة كهيئة وطنية مستقلة للرقابة بعد التنفيذ، والمجالس الشعبية من خلال الرقابة على المستوى المركزي واللامركزي.

الفرع الأول: رقابة المفتشة العامة.

أولا :التعريف بالمفتشية العامة للمالية:

إن المفتشية العامة للمالية هي هيئة دائمة للرقابة تابعة للدولة تسهر على مراقبة تسيير أموال الدولة العامة والخاصة من حيث التسيير و الاستغلال الامثل لها:[1]

وتعرف على أنها: جهاز رقابي مرتبط مباشرة بديوان وزارة المالية مكلف بمراقبة المحاسبين العموميين .[2]

أنشات المفتشية العامة للمالية سنة 1980بموجب المرسوم رقم 80-53المؤرخ في أول مارس 1980والذي كان المحدد لتنظيمها وسيرها وصلاحياتها قبل صدور :

- المرسوم التنفيذي رقم 08-272المؤرخ في 2008/09/06البمحدد لصلاحيات المفتشية والذي حل محل المرسوم التنفيذي رقم 92-78المؤرخ في 1992/02/22(لاغي لأحكام المرسوم رقم 80-53الا مادته الأولى المتعلقة بأحداث المفتشية).
- المرسوم التنفيذي رقم 08-273المؤرخ في 2008/09/06المتضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية والذي حل محل المرسوم التنفيذي رقم 92-32المؤرخ في 1992/01/20
- المرسوم التنفيذي رقم 08-274المؤرخ في 2008/09/06 المتعلق بتنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية وصلاحياتها والذي حل محل المرسوم التنفيذي رقم 92-33المؤرخ في 1992/01/20.[3]

ثانيا: مهام المفتشية العامة للمالية :

إذ يخول للمفتشية العامة للمالية في المؤسسة العمومية الاقتصادية مايلي :

- رقابة تسيير الصناديق ،فحص الاموال ، القيم ،السندات والموارد من أي نوع ،التي يحوزها المسيرون او المحاسبون .
- الحصول على كل مستند او وثيقة تبريرية ضرورية لفحوصاتهم بما في ذلك التقارير التي تعدها أي هيئة رقابية او خبرة خارجية .
- تقديم أي طلب معلومات شفاهي أو كتابي .

[1] سالمي وردة ،طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة وتدقيق تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،العدد 8،ص34.

[2] مزيتي فاتح ،مرجع سابق ،ص137.

[3] شويخي سامية ، مرجع سابق،ص63.

- القيام في عين المكان بأي بحث وإجراء كل تحقيق بغرض فحص النشاطات أو العمليات المسجلة في المحاسبات .
- الإطلاع على الملفات والمعطيات آيا كان سندها .
- التأكد من صحة المستندات المقدمة ،مصداقية المعطيات والمعلومات الأخرى المبلغة .
- القيام بكل فحص في المكان بقصد التأكد من أن أعمال التسيير ذات التأثير المالي قد قيدت في المحاسبة بصفة التسيير ذات التأثير المالي قد قيدت في المحاسبة بصفة صحيحة وكاملة ومعاينة حقيقة الخدمة المنجزة عند الاقتضاء .

وبهذه الصفة تمارس المفتشية العامة للمالية حق مراجعة جميع العمليات التي يجريها محاسبو المؤسسة العمومية الاقتصادية ،غير أنه لا يمكن أن تكون موضوع مراجعة الحسابات التي تمت تصفيتها نهائيا وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[1]

ما يلاحظ أن المفتشية العامة للمالية لها حق الرقابة فقط ولا تملك حق معاقبة مرتكبي التجاوزات ،ويمكن ألا تكون إقتراحات المفتشية العامة للمالية محلا لأي متابعة فالمفتش لا يمكنه أن يأمر أو يمنع أو يوقف تنفيذ أي عملية حتى والو لاحظ عدم شرعيتها وتطابقها المقاييس القانونية.[2]

الفرع الثاني: مجلس المحاسب

أولا :التعريف بمجلس المحاسبة .

يعد مجلس المحاسبة مؤسسة للرقابة المالية اللاحقة، عرف منذ إنشائه العديد من التعديلات والتغيرات ،وهو ما يبين الأهمية الكبيرة التي يحظى بها، والدور الهام الذي يقوم به في مجال حماية المال العام.[3]

أنشئ مجلس المحاسبة او يطلق عليه بمحكمة مراجعي الحسابات بموجب المادة 190من دستور 1976حيث يتولى مجلس المحاسبة مهمة الرقابة البعدية على الأموال العمومية ،وقد كرس الدستور الجديد لسنة 2016في مداته 192 استقلالية المؤسسة وعزز دورها في مجال الرقابة على الأموال العمومية وخولها مهمة المساهمة في تطوير الحكم الراشد للمال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومية، ويخضع مجلس المحاسبة حاليا في تسييره

[1] صالح يسمينة صفاء ومحدوبي شهرزاد،المفتشية العامة كأداة لقياس اداء عمل المؤسسة العمومية الاقتصادية ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، 2016ص69.

[2] جليل مونية ،رهانات ترشيد النفقات ومكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية ، المجلة الجزايرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ،ص432.

[3] بن دراحي عثمان ، محال تدخل المراقب المالي في الصفقات العمومية على ضوء القانون الحديد للصفقات العمومية ،مداخلة بمناسبة اليوم الدراسي حول قانون الصفقات الحديد ،بسكرة،2015 ص12

للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17جويلية 1995المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02المؤرخ في 26اوت 2010الذي يخوله صلاحيات ادارية وقضائية ويمنحه اختصاص شامل للرقابة على كل الأموال العمومية ،على كل الهيئات العمومية بإختلاف أنواعها بما فيها المؤسسات المختلطة التي تملك الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والهيئات العمومية جزء من رأسمالها.[1]

وتم تعريفه في المادة 2على أنه المؤسسة العليا لرقابة البعدية للأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية .[2]

ثانيا :نشاطات مجلس المحاسبة[3]

- إعداد تقرير سنوي :يعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا يلخص فيه جميع إستنتاجاته و ملاحظاتها التي يراها مفيدة ويوجهها إلى رئيس الجمهورية .
- التقييم : يستشار مجلس المحاسبة بشأن المشاريع التمهيدية لقوانين ضبط الميزانية ويعد في هذا الشأن تقريرا تقييميا يرسله إلى الحكومة كما يمكن إستشارة مجلس المحاسبة بشأن المشاريع التمهيدية للنصوص المتعلقة بالمالية العامة .
- تقييمك البرامج والسياسات العمومية :يشارك مجلس المحاسبة من أجل تحقيق أهداف المصلحة الوطنية والملتزم بها بصفة مباشرة او غير مباشرة من قبل مؤسسات الدولة او الهيئات العمومية الخاضعة لرقابته يشارك في تقييم البرامج والسياسات العمومية على المستويين الإقتصادي والمالي والتي باشرتها السلطات العمومية .
- الأخطار عن طريق الإجراء الاستعجالي: عندما يرى مجلس المحاسبة أن الوقائع أو الوضعيات او المخالفات المشار اليها في المادتين 24 و25من النظام الداخلي للمجلس يجب ان تعرض على السلطة السلمية أو الوصية فان رئيس مجلس المحاسبة يقوم بإخطار هذه الاخيرة عن طريق الاجراء الاستعجالي.
- اصدار المذكرات المبدئية : يقوم مجلس المحاسبة عن طريق اصدار مذكرات مبدئية بإبلاغ السلطات الوصية للمصالح او الهيئات التي تمت مراقبتها بالنقائص الملاحظة فيما يتعلق بتطبيق النصوص التي تنظم تسيير الاموال العمومية .

[1] حرمل خديجة ،**دور مجلس المحاسبة في حماية المال العام** ،مجلة صوت القانون ،العدد 2،2019ص1334.
[2] هبة اسماعيل ،تنفيذ الصفقات العموميةوالرقابة الخارجية عليها ،مذكرة ماجستير في القانون العام والاقتصادي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016-2017ص186.
[3] على موقع www.ccomptes.dz،اطلع عليه بتاريخ 2020/09/08على الساعة 23:02.

- اثارة أي مسالة ذات اهمية خاصة: يبلغ مجلس المحاسبة رئيس الجمهورية باي مسالة ذات اهمية وطنية
- دراسة الملفات ذات الاهمية الوطنية :يمكن لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الامة ورئيس مجلس الوطني والوزير الاول ان يطلبوا من مجلس المحاسبة دراسة الملفات ذات الاهمية الوطنية والتي تدخل في نطاق اختصاصه .

تنشأ لدى هذا المجلس اللجان المتساوية الأعضاء التالية :[1]

- لجنة تقييس الممارسات والواجبات المهنية .
- لجنة الاعتماد .
- لجنة التكوين .
- لجنة الانضباط والتحكيم.
- لجنة مراقبة النوعية .

[1] رابح طويرات ، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصال في القوائم المالية ،مذكرة شهادة الماحستير تخصص علوم التحارية ،العلوم الاقتصادية والتحارية وعلوم التسيير ،حامعة المسيلة ،2013-2014ص147-148.

جدول رقم 02: مهام كل لجنة من لجان المجلس الوطني للمحاسبة

اللجان	تقييس ممارسات المحاسبة والعناية المهنية	الاعتماد	التكوين	الانضباط والتحكيم	مراقبة النوعية
المهام	وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية تحضير مشاريع اراء حول الاحكام المحاسبية الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للإلزام القانوني في مسك المحاسبة انجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير واستعمال الادوات والمسارات المحاسبية اقتراح كل اجراءات يهدف الى تقييس المحاسبات ضمان تنسيق وتلخيص الابحاث النظرية تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في لتقييس المحاسبي وكذا تطبيقها بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية	اعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد تحديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير والمحافظ والمحاسب المعتمد ضمان سير طلبات الاعتماد تحضير ملفات الاعتماد ضمان متابعة ونشر جدول لمهنيين المعتمدين	اعداد طرق التكوين فيما يخص مجال التكوين دراسة ملفات المشاركة في التربصات ضمان المتابعة الدائمة للتربصات توجيه المتربصين الى المكاتب المحاسبية المعتمدة تسليم شهادات نهاية التربص تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية التعاون مع هياكل التكوين الاخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهني المحاسبة تنظيم ملتقيات و أيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والتدقيق	عداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة .دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو اخلال بالقواعد المهنية التقنية او الاخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم .تحضير مشاريع الآراء حول الاحكام في ميدان تحكيم أو انضباط .ضمان دور اساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن .ضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين.	اعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات ابداء آراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهنيي المحاسبة اعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسييرها اعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والاخلاقيات اعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والاخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن

المصدر: محمد امين لونيسة ،تطور مهنة التدقيق في الجزائر واثره على تحسين جودة المعلومة المالية،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك مالية ومحاسبة 2016-2017 بدون صفحة

المطلب الثالث: الرقابة البرلمانية.

تحتل الرقابة البرلمانية مكانة هامة نظرا لما تتوفر عليه من آليات لمراقبة السابقة و المعاصرة و اللاحقة، فالرقابة السابقة تكون أثناء التصويت على قانون المالية والمعاصرة عن طريق الاستجواب و الأسئلة الموجية لمحكومة و عن طريق لجان التحقيق و اللاحقة عف طريق قانون ضبط الميزانية و ملتمس الرقابة و بيان السياسة العامة،

اولا :التعريف بالبرلمان .

يعتبر الهيئة العليا للرقابة البعدية على المال العام [1]

يتشكل البرلمان في الجزائر من غرفتين:

1) المجلس الشعبي الوطني.
2) مجلس الامة.

حيث تمارس كل غرفة رقابة سياسية هدفها ضمان الاستقلال الاقل للأموال العمومية ، فيمارس لبرلمان الرقابة المكرسة في الدستور لا سيما المادة 159 ، و كذا القانون العضوي 02 / 99 المؤرخ في 08 مارس 1999و المحدد لتنظيم المجلس الشعبي و مجلس الامة و عملها ، و كذا العلاقات الوظيفة بينهما و بين الحكومة.

و حتى تكون الرقابة المالية فعالة و ناجعة يجوز للبرلمان الاستعانة على عديد الآليات و الوسائل كتقارير و الاسئلة المكتوبة ، و الشفوية و المناقشة التفصيلية التصويت النهائي كما تمتاز الرقابة البرلمانية بالازدواجية.

-مزامنة للتنفيذ عن طريق لجنة الاقتصاد و المالية.

-الرقابة البعدية عن طريق التصويت على قانونه ضبط الميزانية (مجاهد ، صفحة 133)[2]

يتمتع البرلمان بسلطة مالية اتجاه الحكومة، و ذلك بمنحها الترخيص بتنفيذ الميزانية، وللمحافظة على هذه

[1] محمد براغ ، دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية، محلة الاقتصاد الجديد ،العدد 18،2018،ص94.
[2] محاهد رشيد ،دور اليات الرقابة المالية في الحفاظ وترشيد المال العام نقلا عن موقع WWW.ASJP.CERIST.DZ يوم2020/09/18على الساعة23:10.

السلطة يستوجب على البرلمان فحص ورقابة صحة ودقة تنفيذها التي يباشرها بعد إقفال السنة المالية المتعلقة بسنة مدنية واحدة بعد التنفيذ الفعلي والنهائي لكل العمليات المالية والمحاسبية المرخصة سنويا بواسطة قانون المالية مع اتخاذه للإجراءات في حالة تجاوزها هذا ما يعرف بالرقابة البرلمانية اللاحقة أو البعدية.[1]

ثانيا أليات الرقابة البرلمانية :

يمكن للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني)أن يراقب النشاط و الأداء الحكومي (الوزارات) في مختلف المجالات و منها المجال المالي بواسطة الآليات الأساسية التالي:[2]

- **الاستماع و الاستجواب** :طبقا للمادة 133 من الدستور يمكن للجان البرلمان بغرفتيه أو مجلسيه أن تستمع إلى أي وزير (عضو الحكومة) ، كما يمكن لأعضاء أي مجلس استجواب الحكومة برمتها.
- **السؤال** :يمكن لأعضاء البرلمان، وفقا للمادة 134 من الدستور، أن يسألوا أي وزير كتابيا أو شفويا عن أي موضوع أو قضية، و منها القضايا المتعلقة بتنفيذ الميزانية، طبقا لأحكام النظام الداخلي لكل من مجلسي البرلمان.
- **مناقشة بيان السياسة العامة** :طبقا للمادة 84 من الدستور تلتزم الحكومة بأن تقدم كل سنة، بيانا عن السياسة العامة، تعقبه مناقشة لعمل و أداء الحكومة، لمعرفة مدى تنفيذ برنامج الحكومة الذي كان البرلمان قد وافق عليه لدى تقديمه من طرف الحكومة بعد تعيينها.
- **لجان التحقيق** : بموجب المادة 161 من الدستور ، يمكن لكل غرفة من البرلمان ، في إطار اختصاصاتها، أن تنشأ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة.و ضمانا لفعالية هذه الوسائل يحدد القانون و النظام الداخلي لغرفتي البرلمان كيفية تشكل هذه اللجان و إجراءات و وسائل أداء مهمتها في التحقيق و الحماية المبسوطة على أعضائها و الجزاءات المترتبة على نتائج التحقيق....الخ .

[1] دواعر عفاف ،واقع وافاق الرقابة البرلمانية على تنفيذ المالية العامة،مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد 03جانفي 2016ص210.
[2] شويخي سامية ،مرجع سابق ،ص 77-78.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تنفيذ الرقابة المالية وكل ما تشمله من مراحل ومستلزمات ومتطلبات ،كما تم اعطاء حوصلة شاملة حول مساهمة الرقابة المالية بمختلف اجهزتها في ترشيد المال العام،و هذا راجع لتزايد اهمية الرقابة في نظام الدولة و التي تمثل اداة فعالة لتدخلها في جميع الميادين و المجالات كما ان الاستخدام الرشيد للنفقات العمومية يتطلب وجود هيئات خاصة مكلفة بذالك حيث انه يتم بالإنفاق على مختلف القطاعات لتحقيق التزاماتها ، وأهدافها اتجاه مختلف الافراد المتعددة الاقتصادية و الاجتماعية منها و السياسية لتحقيق هذه الالتزامات و الاهداف لازم اخضاع كل مراحل التنفيذ للنفقات الى مختلف الرقابات القبلية و المرافقة و البعدية مما تحمل معنى الاشراف و الفحص و المراجعة و هذا لاستغلالها الامثل في الاطار القانوني و طبق للنصوص و التشريعات المعمول بها ، حيث يقدم مختلف الاجهزة الرقابية التي اتى بها المشرع الجزائري لكشف الاخطاء و الثغرات قبل حدوثها من اجل تفادي وقوعها .

الفصل الثالث:

واقع تطبيق الرقابة المالية في خزينة ولاية بسكرة

تمهيد

ولان الدراسة النظرية تظل ناقصة بدون تطبيق فإننا نجد أنه يستلزم علينا دراسة ميدانية وأخترنا خزينة ولاية بسكرة لذلك ،ويرجع هذا الاختيار كون هذه الاخيرة المسؤولة عن عملية الرقابة الإنفاقية للدولة وتجسيد البرنامج الاقليمي للولاية حيث نقم قراءة عامة للخزينة بالإضافة الى اهدافها ومهامها كما اننا في هذا الفصل سوف نبرز بالتفصيل النفقات المدفوعة من طرفها لسنة 2018 على ضوء تطبيق الرقابة المالية على مستوى الخزينة من خلال الدراسة الاحصائية باستخدام الاستبيان ومنه فقد فصلنا هذا الفصل الى مبحثين .

المبحث الاول: بطاقة قراءة لخزينة ولاية بسكرة ونفقاتها المدفوعة خلال سنة 2018.

المبحث الثاني: واقع تطبيق الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة في خزينة ولاية بسكرة.

المبحث الأول : بطاقة قراءة لخزينة ولاية بسكرة ونفقاتها لسنة 2019.

تعتبر خزينة ولاية بسكرة مثيلة لغيرها من الخزائن فهي تلك الهيئة التي تتحكم في كل التدفقات النقدية[1]،ففي هذا المبحث سنتطرق الى تعريف الخزينة وهيكلها التنظيمي بالإضافة الى مهامها واهدافها .

المطلب الاول: نظرة عامة حول خزينة ولاية بسكرة .

نقدم في هذا المطلب تعريفا لخزينة ولاية بسكرة والتدرج الاداري لها .

الفرع الاول : تعريف بخزينة ولاية بسكرة .

تم انشاء الخزائن الولائية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 67-37المؤرخ في 1967/02/08 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للخزينة ثم المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 1967/05/11 الذي تم تعديله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 40/03 المؤرخ في 2003/01/19 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحيتها وعملها ثم جاء القرار المؤرخ في 2005/9/7 تطبيقا للمرسوم 03/ 40 .

يشرف على خزينة الولاية بسكرة في مهامه وكيلين مفوضين يمكنه أن يفوضها للإمضاء فرديا او جماعيا على وثائق تسيير المركز المحاسبي والمالي .

تم انشاء خزينة ولاية بسكرة بعد تقسيم الاداري لسنة 1974 حيث أنها كانت تابعة لولاية باتنة ولكن بعد التقسيم اصبحت بسكرة ولاية لوحدها وجب على ذلك انشاء مصالح ولائية من ضمنها خزينة ولاية بسكرة التي تقوم بتنفيذ ميزانيات كل القطاعات الولائية الكائن مقرها في بسكرة مثل :الولائية ،المديريات من خلال ميزانيتين اثنتين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز بالإضافة الى ميزانية المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري .[2]

[1] Paul marie qaude met ;finance publique ;politique ;financier ;budget et trésor ;paris ;1997 ;p475

[2] القرار المؤرخ في 7سبتمبر2005المعدل للمرسوم التنفيذي 40/03الصادر في 19جانفي 2003.

الفرع الثاني :التدرج الاداري لخزينة ولاية بسكرة .

أولا :المديرية العامة للمحاسبة :يتم ادارة هذه المديرية من قبل المدير العام للمحاسبة بمساعدة مديران للدراسات تتكفل المديرية العامة للمحاسبة تحت وصاية وزير المالية من خلال :

- اعداد القواعد والإجراءات المتعلقة بالمحاسبة
- القيام باي عمل او دراسة ترمي الى تصوير وعصرنة مصالح الخزينة وتوحيد الأنظمة المحاسبية
- مركز وتوحيد المعلومات المالية والمحاسبية وكذا الميزانية.
- تصميم نظام الاعلام الالي للخزينة وتسييره .
- ضمان تنشيط وتقسيم نشاط مصالحها الخارجية.

وتتكون هذه المديرية على مستوى المركزي من مفتشية المصالح المحاسبية وخمسة مديريات وعدة مديريات فرعية بالإضافة الى العون المحاسبي المركزي للخزينة ACCT اما على المستوى الوطني (خارجي) فهي تتكون من المديريات الجهوية للخزينة DRT ،الخزينة المركزية TCA الخزينة الرئيسية TRA،الخزينة الولائية TW، الخزائن البلدية TC.

ثانيا :المديرية الجهوية للخزينة بسكرة: تم انشاء المديريات الجهوية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 129-91المؤرخ في 1991/05/11 و الذي عدل وكمل بموجب القرار المؤرخ في 09/07/ 2005تضم هذه المديريات كل من الخزينة المركزية ،الخزينة الرئيسية الخزائن الولائية الخزائن البلدية ،خزائن القطاعات الاستشفائية والمراكز الاستشفائية وينحصر اختصاصها في الحيز المكاني لخزائن الولايات .

يدير المديرية الجهوية للخزينة المدير الجهوي وذلك بمساعدة ثلاث مكلفين بالدراسات وتتكون المديرية الجهوية بسكرة من 05 مديريات فرعية تضم كل مديرية مكتبتين الى ثلاث مكاتب ،تقوم المديرية الجهوية للخزينة ولاية بسكرة بتسيير كل من خزينة ولاية بسكرة وخزائن البلديات وخزائن القطاعات الصحية التابعة لها والتي تنحصر في اقليم ولاية بسكرة ،وكذلك خزينة ولاية الجلفة وخزائن بلدياتها والقطاعات الصحية الواقعة تحت اقليم ولاية الجلفة ،وكذلك خزينة ولاية المسيلة وخزائن بلدياتها والقطاعات الصحية الى خزينة ولاية الوادي وخزائن بلدياتها وخزائن القطاعات الصحية الواقعة تحت اقليم الواد.[1]

[1] موقع المديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية المتاح على الموقع الالكتروني www.mf.dgc.gov.dz تاريخ الاطلاع 16سبتمبر 2020الساعة 13:43.

شكل رقم 05:التدرج الاداري لخزينة ولاية بسكرة

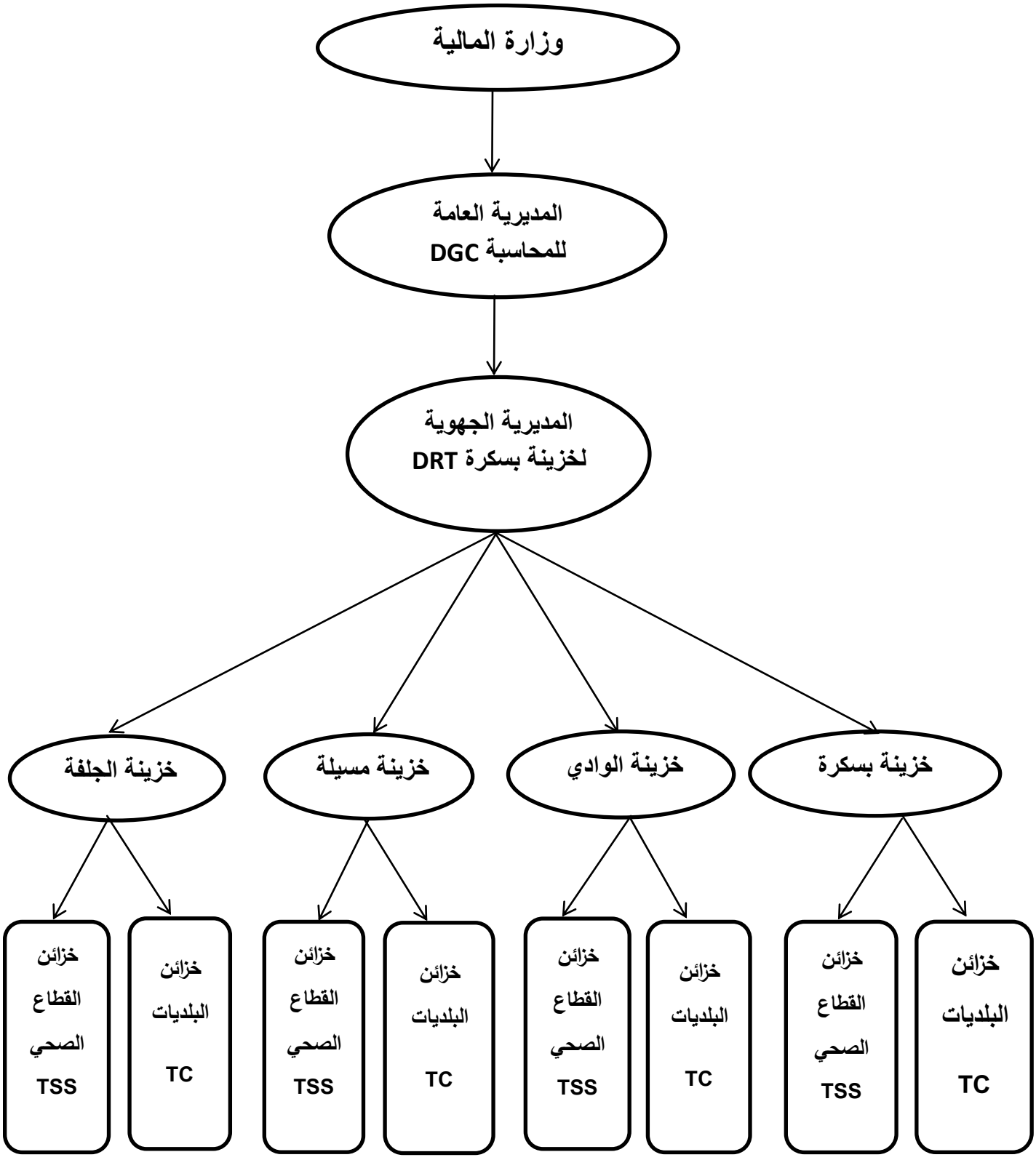

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المراجع السابقة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية بسكرة.

لخزينة ولاية بسكرة هيكل تنظيمي خاص نتعرض له بالتفصيل (انظر الملحق رقم 03)

الفرع الأول :أمين الخزينة والوكيل المفوض .

اولا: أمين الخزينة.

يعتبر المسؤول الرئيسي على الخزينة ،المحاسب العمومي للمؤسسات ذات الطابع الاداري حيث يتم الرجوع اليه في كل قضية يستعصى أمرها فهو يقوم بالسهر التام على جميع ما تقوم به الخزينة من حيث دفع النفقات وتحصيل الايرادات وجميع المعدلات المالية ويسمى ايضا بالمحاسب الرئيسي في الولاية انطلاقا من اسمه الدال على مسماه (امين)،ويعيل تحت اشرافه مجموعة من الاعوان يتقدمهم الوكيلين المفوضين بالإضافة الى رؤساء المكاتب والاقسام الفرعية ،ويحكمه قانون 90/21 يعين وتنتهي مهامه بقرار من وزير المالية .[1]

ثانيا :الوكيل المفوض .

يساعد أمين الخزينة الولائية وكيلين مفوضين في مهامه حيث يعتبران نائبان له يستخلفه احدهم في حالة غيابه كما يقومان بتوقيع الوثائق بتفويض من امين الخزينة ويعين وتنتهي مهامه بقرار من وزير المالية ،[2]ويمكن العمل معا لإمضاء فرديا او جماعيا على كل الوثائق التسيير حيث يقومان زيادة على ذلك بجميع المهام المخولة لآمين الخزينة في حال غيابه .[3]

الفرع الثاني مكاتب خزينة ولاية بسكرة .

إن قيام كيان اداري يتطلب مجموعة من الموظفين الذين يتم تقسيمهم الى مكاتب واتسم حيث كل مكتب شرف على عدد معين من الاقسام بغية القيام بأداء الواجبات فلابد من عرض مختلف المكاتب وكذلك اهم العمليات التي تؤديها وتحرص على ذلك بكل دقة وسلامة .

[1] المرسوم التنفيذي 91-31متعلق بتعين المحاسبين الرئيسين العمومين واعتمادهم ،الحريدة الرسمية الحزائرية ،199(ص 39
[2]المادة 02من القرار المؤرخ 2005/09/07،المتعلق بتنظيم خزينة الولاية الحريدة الرسمية ، العدد 33الصادرة في 2006/05/21.
[3] مقابلة مع الوكيل المفوض لخزينة ولاية بسكرة يوم 2020/06/02.

أولا مكتب النفقات العمومية :

تسند اليه مايلي :[1]

- استلام أوامر لصرف وحوالات الدفع التي يصدرها الامرين بالصرف على حساب ميزانيات الدولة وميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري والحسابات الخاصة للخزينة وواجبة الدفع من جميع امناء الخزينة المركزية بها وقبول دفعها.
- ضمان متابعة اصدار أوامر الصرف وحوالات الدفع .
- القيام بالتحقيق المنصوص عليه في المادة 36من القانون 21-90المؤرخ في 1990/08/15المتعلق بالمحاسبة العمومية .
- السهر على تطبيق التنظيم الذي سيرى على نفقات التجهيز المتعلقة بالعقود المبرمة في اطار الصفقات العمومية .
- مراقبة الملفات المتعلقة بدفع النفقات التي تتم في اطار التدخلات الاقتصادية المباشرة وضمان تسويتها.
- السهر على مسك الملفات الخاصة بعمليات التجهيز العمومي .
- القيام بتقنية عمليات الدفع المؤقت المأمور بصرفها في اطار التنظيم المعمول به والسهر على تسويتها.

ويتكون هذا المكتب من الاقسام الفرعية التالية :

- القسم الفرعي لميزانية التجهيز : ويتم فيه مراقبة الحوالات والعمليات المتعلقة بالاستثمار اي الصفقات العمومية وما مدى مطابقتها للقوانين التي تنضم الصفقات العمومية في التشريع الجزائري.[2]
- القسم الفرعي للميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري: [3]ويتم في هذا القسم الفرعي عملية الرقابة لمختلف الحوالات الواردة له من ميزانية الولائية حيت الوالي هو الامر بالصرف وهي ميزانية غير مركزة وتربع فيها السلطة بالصرف الوالي بالإضافة الى المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري ونقصد بها مختلف المؤسسات التي لا تحتوي على محاسب عمومي معتمد لدى الخزينة حيث يعتبر امين الخزينة الولائي هو المحاسب العمومي المباشر لها من خلال مجموعة من الموظفين الذين تستند لهم عملية رقابة كل النفقات من حسابات التسيير او الجمعيات بمختلف قطاعاتها .

[1] مقابلة مع رئيس مكتب النفقات العامة (تسيير وتجهيز)بتاريخ 2020/06/02.
[2] مقابلة مع رئيس القسم الفرعي لميزانية التسيير، بتاريخ 2020/06/02
[3] مقابلة مع رئيس القسم الفرعي لميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، بتاريخ 2020/06/02

- القسم الفرعي لميزانية التسيير والحسابات الخاصة: وهو القسم المسؤول عن عملية رقابة وتنفيذ النفقة التابعة لكل المديريات المتواجدة على اقليم بسكرة والتي تتقسم حسب كل القطاعات وعليه فهو القسم المسؤول عن رقابة النفقة المتعلقة بالأجور والمرتبات والمنح المختلفة كالمنح المأساة الوطنية وضحايا الارهاب وكذلك صناديق النشاط الاجتماعي صندوق النفقة للمطلقات والامهات العازبات . [1]

ثانيا مكتب المحاسبة والمحافظة :

يكلف هذا المكتب ما يلي :[2]

- ضمان مسك حساب ايداع الملفات اموال الخواص والمؤسسات العمومية والهيئات المختلفة .
- ضمان مسك المحاسبة الخاصة بالصكوك والقيم السندات .
- ضمان تسيير القروني سندات التجهيز وتسوية الفوائد والسندات المستهلكة .
- ضمان عمليات الايداع الصرف والحفاظ على الاموال ومسك محاسبتها .
- اعداد الموازنات الشهرية والقضائية .
- تحضير وضعية تطور الارصدة .
- اعداد الوضعيات الاحصائية المتعلقة بوضعية الخزينة الرئيسية .
- ضمان تسيير وتسديد ملفات المنح 'المجاهدين وذوي الحقوق .

ويدخل تحت هذا المكتب الاقسام الفرعية التالية :

1) **القسم الفرعي للمحاسبة العامة:** ويقوم هذا القسم ب

- مركز العمليات المحاسبة وكذلك العمليات المنحزة من القابض الوكالات المالية (قابض الضرائب قابض البلدية قابض الجمارك قابض البريد)
- محاسبة ومتابعة العمليات لحسابات المتاحة وحسابات التحويل بين الخزائن
- اعداد الموازنة الشهرية والوثائق وكشوفات المحاسبة الدورية في الأجال المحددة وارسالها الى عون المحاسب المركزي ACCTوالمصالح المعينة وكذلك حساب التسيير الذي يرسل الى مجلس المحاسبةCOUR DE COMPTE.

[1] مقابلة مع رئيس القسم الفرعي لميزانية التجهيز بتاريخ 2020/06/02.
[2] مقابلة مع رئيس مكتب المحاسبة والمحافظة بتاريخ 2020/06/03.

2) **القسم الفرعي للمنح** : يقوم هذا القسم الفرعي للمنح بمنح مختلف المنح للمجاهدين وذوي الحقوق (ارامل الشهداء) وابناء المجاهدين وارامله‍م وابناءهم المعاقين وابناء الشهداء بالإضافة الى اعداد الوضعيات للتسديدات وارسالها الى الخزينة الرئيسية من اجل تسويتها بإصدار بالصرف المعني بالاعتمادات المرخص بها سنويا في ميزانية الدولة فهذه المنح تتم بالتغطية حيث يتم الدفع ثم التصريح بالمبلغ في نهاية كل شهر وبالتالي لا يتم الدفع عن طريق الحوالات فليس له امر بالصرف ولائي يتولى اصدار الحوالات .[1]

3) **القسم الفرعي للحفاضة والاموال الخاصة:** يقوم هذا القسم بالسهر على الدفع من الصندوق والايداع فيه يتكون من حسابات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري مثل الجامعات ,الكليات ,الاقامات ,المراكز التكوين ,المؤسسات التربية, المركب الرياضي , وغيرها بالإضافة الى مسك الحسابات البنوك العمومية الخاصة وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وكذلك حسابات الاشخاص الطبيعيين وكذلك الحسابات الزبائن للمحاضرين القضائيين وكذلك الموثوقين وبالإضافة الى الحسابات الخاصة الوكلاء الماليين (التسبيقات وحسابات المناجم وغيرها ,ويسند له اي متابعة تحصيل سندات القرض المستندي وتحويل العمليات النقدية الى مختلف العمليات عن طريق المقاصة الالكترونية .

4) **القسم الفرعي لحسابات لتسيير الارشيف** : يتابع ارشفة الحوالات المدفوعة تنظيمها وترتيبها بالإضافة الى هذه المهام يقوم هذا المكتب بتنفيذ تطبيق الاحكام القضائية والسهر على وصول الاموال الى مستحقيها .

ثالثا مكتب التسديد والتحصيل:

يكلف هدا المكتب مايلي:[2]

ضمان مركز وتسديد اوامر صرف الحوالات الدفع المقبولة من ميزانية الدولة والولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري للحسابات الدولة والولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الخاصة بالخزينة الواجبة الدفع من الحسابات امين الخزينة الولائية

- مسك الاعتمادات
- ضمان التحقيق من توافر الاعتمادات قبل عملية التسديد كل امر امرنا الصرف او الحوالات

[1] مقابلة مع رئيس القسم الفرعي للمنح بتاريخ 2020/06/09.
[2] المادة رقم 05من القرار المؤرخ في 2005/09/07المتعلق بتنظيم الخزينة.

- تأشير سندات الدفع المباشرة
- ضمان مسك محاسبة قروض ميزانية الولاية والمؤسسات ذات الطابع الاداري ومتابعة وضعية الخزائن .
- اعداد وضعيات وكشوفات وحالات تطور الارصدة الضرورية بالإضافة الى كل الوثائق المطلوبة .
- ضمان تحصيل اعتمادات الدولة والمؤسسات ذات الطابع الاداري حيث يكون امين المخزن محاسبها المؤهل.
- ضمان التكفل بأوامر الايرادات وقرارات الاقفال لحسابات الدائنة .
- ضمان المحاسبة ومتابعة الاموال والقيم الخاصة بالولايات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التي يكون امين الخزينة هو المحاسب المؤهل لها .

اعداد كشوفات حالات مفصلة للمبالغ المتبقية والواجب تحصيلها بالإضافة الى مهام أخرى عديدة ويقسم هذا المكتب الي :

1) **القسم الفرعي للمعارضات:** يقوم بتحصيل سندات التحصيل وكذلك المعارضات opposition بالإضافة الى الحجوزات للمدنيين لدى الغير atd وكذلك للمدنيين saissie arret .
2) **القسم الفرعي للاعتمادات المتوفرة:** يقوم هذا القسم بالتحقيق من توفر الاعتمادات والاموال قبل عملية الدفع للنفقة العامة واعداد الكشوفات الشهرية لمختلف ارصدة المديريات في الميزانيتين التسييرية الاستثمارية (تجهيز) وكذلك مراقبة الحد المسموح به للصرف المعتمد حديثا نضرا للظروف المالية الصعبة للدولة .
3) **القسم الفرعي لمحاسبة التسديدات:** يقوم هذا القسم بالمتابعة للنفقات للتأكد التنفيذ الصحيح والدقيق للنفقة لذلك يسمى بالمحاسبة بعد التسديد.
4) **القسم الفرعي للتسديد** : يقع على عاتقه تسديد كل النفقات بمختلف الميزانيات ودفعها لمستحقاتها في ظل التوفر الاموال الازمة كل حسب طريقة التسديد (حساب بريدي, حساب خزينة , حساب بنك , حساب ولائي) .
5) **القسم الفرعي للتحصيل** : يقوم هذا القسم بتحصيل كل ايرادات الدولة وتنظيمها وترتيبها وتبويبها وفق القوانين تحويلها الي ميزانية الدولة في الخزينة العامة في العاصمة وكذلك اعداد التقارير حول الديون غير المحصلة والواجب تحصيلها .

رابعا :مكتب المراقبة والتدقيق.

يقوم ب [1]

- اعداد وتنفيذ البرامج السنوي للتفتيش والمراقبة .
- ضمان التحقق حسب الوثائق وفي عين المكان ولتسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري الخاصة في التربية والتعليم بالتكوين المتواجد في اقليم الولاية .
- ضمان فحص الاوراق النقدية .
- ضمان فحص مشروعية النفقات وطابعها الابرائي .
- اعداد التقارير الخاصة بالمراقبة ولتقرير السنوي برنامج التفتيش يندرج تحت اطار القسم الفرعي للمراقبة والتدقيق الذي يتكون من 4 الى6 فرق تفتيش كل فرقتها لها رئيس يقودها .

خامسا: مكتب ادارة الوسائل وحفض الارشيف.

يقوم ب

- دراسة كل التدابير والإجراءات المتعلقة بأمن المركز المحاسبي واقترافها .
- ضمان تسيير وصيانة ممتلكات المركز المحاسبي المنقولة والعقارية .
- القيام تنظيم سير العمل على مستوى الخزينة.
- متابعة التسيير الاداري للمستخدمين .
- السهر على محافظة على الارشيف.

ويتكون هذا المكتب من

1) **القسم الفرعي للمستخدمين والوثائق والتكوين** :يقوم بكل الاعمال المتعلقة بالتوظيف وربط العلاقة بين العمال والادارة الوصية المتمثلة في المديرية الجهوية للخزينة .
2) **القسم الفرعي للوسائل والصيانة والامن وحفض الارشيف:** يقوم بالسهر على توفير مستلزمات العمل المادية من ادوات ومكاتب وكذلك صيانة الأجهزة وضمان الامن في المؤسسة .

[1] المادة 06من القرار المؤرخ 2005/09/07المتعلق بتنظيم الميزانية.

سادسا: مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية .

هذا المكتب متواجد في الهيكل التنظيمي لكل في الارض الواقع لا يعمل حيث لم توضع له بعد الانظمة التي يخضع لها وطريقة تسييره على مستوى على مستوى حزينة ولاية بسكرة ولكنه يعمل في باقي الولايات التي يتواجد بها مستشفيات جامعية.

سابعا :مكتب مراقبة ميزانية البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية .[1]

يكلف ب :

- مراقبة ميزانية البلديات والمؤسسات العمومية المحلية وخزائن لبلديات .
- مراقبة مشروعية النفقات ومدى مطابقتها لترخيص الميزانية .
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل والتحديد النقائص والتأخيرات في اتخاذ الإجراءات الازمة وكذا تحديد الاسباب المؤدية الى ذلك واقتراح الحلول ويتكون من القسم الفرعي لمتابعة التحصيل والقسم الفرعي لعمليات الميزانية .
- وعلى مستوى خزينة ولاية بسكرة رغم وحود وتعيين المكلفين على هذا المكاتب غير انها لا تعمل واقعيا.

ثامنا :مكتب الاعلام الالي .

يقوم هذا المكتب ب :[2]

- تجسيد العمليات التي يتبادر بها المصالح المركزية (المديرية العامة للمحاسبة ,وزارة المالية , مديرية العصرنة وضبط المقاييس).
- ضمان امن العطيات والتطبيقات من خلال خلية الاعلام الالي .
- السهر على حسن سير النظام.
- توفير المعلمات الخاصة بتشغيل النظام المعتمد في خلية الاعلام الالي (oracle).
- تبليغ العطيات المحاسبية اليا عن طريق بعث ارسال مختلف الوضعيات للعون المحاسبي المركز ACCT, طريقة الإنترنت والإنترانت).

[1] المادة 09من القرار المؤرخ في 2005/09/07المتعلق بتنظيم الخزينة .
[2] مقابلة مع رئيس مكتب الاعلام الالي بتاريخ 2020/06/04.

يتكون هذا المكتب من

1) **القسم الفرعي لمتابعة التطبيقات** :ضمان التسيير الحسن لمختلف التطبيقات (LES RèSEAUX).
2) **القسم الفرعي لمتابعة الوسائل وصيانتها** : توفير العتاد الخاص بالإعلام الالي وصيانته وتصليحه في حالة العطب من طالبات وأجهزة الاعلام الالي (القسم الفرعي للمتابعة الوسائل وصيانتها توفير العتاد الخاص بالأعلام الالي وصيانته وتصليحه في حالة العطب من طالبات وأجهزة اعلام الالي روابط وغيرها.

الفرع الثالث :عمليات المراقبة والتحقق للنفقات عبر كل المكاتب .

تبدا عملية الرقابة من قبول مكتب النفقات العامة لها حيث يتم

1) **استسلام الحوالات** :في خزينة الولاية عن طريق شباك خاص بدفع الحوالات المرسلة باسم امين الخرينة مبعوثة من طرف الامر بالصرف الى المحاسب العمومية مرفقة بثلاث نسخ بيضاء وزرقاء وصفراء وترسل وفق جداول ارسال وتحمل ترقيم متسلسل يتأكد اعون المكلف باستقبالها من وحود الارسال والتأشير بالاستسلام الذي يتكون من نسختين حيث يقدمها الى رؤساء الاقسام الفرعية لمكتب النفقات العامة الذي بدوره يوزعها الاعوان الذين تقع على عاتقهم عملية المراقبة لمختلف الادارات كل حسب الادارة التي تمنح له من اقل الشهر حتى العشرين منه حسب التشريع العمول به .
2) **عملية المراقبة والتحقيق:** يستلم الاعوان المكلفين في كل قسم الحوالات ويراقبونها بالتحقيق من الوثائق والأوراق الثبوتية البطاقة الالتزام ' وبعدها يتم قبول هذه الحوالة او رفضها رفضا نهائيا او مؤقتا

قبول الحوالة: في حاجة الأجور يحب التحقق من الخصم والمعارضات اشعار وضع اليد atd في حالة وجود اقتطاع لا بد من تقديم سند تحصيل يتضمن كل المعلومات الضرورية للمعنى لعملية الخصم ويقوم المحاسب بالاقتطاعات وتحويلها الى حساب خاصة ويتم التصريح بالاقتطاع ويتم التأشير بختم التحصيل تحول الى القسم المعارضة اذا كان هناك معارضة او اشعار بوضع اليد للغير ثم توضع الحوالات على مستوى قسم الاعتمادات للتحقيق عن توفرها بعد اكمال التحقيقات تعتبر الحوالة مقبولة وقابلة للدفع الفوري .

رفض الحوالة: انضر ملحق (1)وهي حالة عدم شرعية الحوالة فان المحاسب ويرفضها ويضع عليها ملاحظة التحقيق وإرجاعها للأمر بالصرف من اجل تسويتها.

- اذا اقدمت في نفس الشهر فهي مرفوضة اذا لابد من 1 الى 20 من الشهر بحسب تعدل

- اما الرفض النهائي وانها تكون مصحوبة بحجج الرفض ويتم الغاؤها ويتم الاحتفاظ بالحوالة الصفراء عند المحاسب المعين غير انه يمكن للأمر بالصرف بعد رفض المحاسب صرف النفقة ان يحرر امرا بالصرف الحوالة (انظر ملحق (2)) في حالة التسخير حيث ان المسؤولية تكون ملقاة على الامر بالصرف ولا يتحمل المحاسب العمومي اي مسؤولية لكن مثل هذه الاحالات نادرة الحدوث وتكون وفق إجراءات يتولاها امين الخزينة بالتنسيق مع الجهات الوصية لإعطاء الضوء الاخضر لتسديد هذه النفقة

3) **عملية التسديد** :بعد التحقق من شرعيتها تدفع هذه النفقة للتحقق من وحود الاموال اللازمة والتأثير عليها وكذلك ختم العون المكلف بذلك ثم تمر هذه النفقة لمرحلة التسديد حيث تقسم وفق الابواب المدرجة فيها وتخصص النفقة للوجهة الإجرائية لها اي المستفيد وصاحبها حسب التحويل المقدم من خلال الحساب (بريدي , خزينة ,بنك) عن طريق التحويل العادي او الالكتروني عن طريق المقاصة الالكترونية وتدوين هذه العمليات قسم المحاسبة ثم الاموال الخاصة لدفعها .[1]

ملاحظة: هذه الخطوات تتم في كل الحوالات سواء كانت ميزانية التسيير او المؤسسات ذات طابع الاداري ولكن تم استثناء حوالات التجهيز في بعض القطاعات نتيجة عملية ترشيد النفقات التي تبنيها وزارة المالية وفقا لإرساليه مبعوثة لمراقبيها الولاءين وامناء الخزائن تحت رقم 3059 بتاريخ 15,05,2016 تحثهم على تسقيف الفقرات بنسبة 50 بالمئة .

المطلب الثالث: أهداف خزينة ولاية بسكرة ومهامها .

تهدف الخزينة العمومية الولاية بسكرة وغيرها من الخزائن الولائية على المستوى الوطني الى جملة من الاهداف وتقوم بمهام مختلفة .

الفرع الاول : اهداف خزينة ولاية بسكرة 1

تهدف خزينة ولاية بسكرة للأهداف التالية:[2]

- تهدف الى تنفيذ ومراقبة العمليات العمومية ذات الطابع الاداري .

[1] Ministre de finance ;manual des prosidured de chiniques et comptable de trésor ;2015p55-56.

[2] المرسوم التنفيذي 91-122المؤرخ في 1991.

- مراقبة المحاسبين واعداد تقارير خاصة بهم وارسالها الى خزينة الدولة في الجزائر العاصمة .
- تعيين محاسب من المؤهلين بقرار الخزينة الى المؤسسات الاخرى .
- التنسيق والربط بين المؤسسات ذات الطابع الاداري .
- تعيين المحاسبين المؤهلين ومراقبتهم.
- توفير مقومات الحفاظ على الموجود النقدي بما في ذلك التأكد من صحة عمليا الدفع .
- تقديم خدمات ذات نوعية وتحقيق رضا زبائنها واصحاب المصالح لديها .
- اداء الرقابة على المال العام بكل شفافية ونزاهة وتطبيق للقوانين والتشريعات للحفاظ عليه من الهدر.

الفرع الثاني : مهام خزينة ولاية بسكرة .

طبقا للمادة 10من المرسوم التنفيذي رقم 91-29المؤرخ في 11ماي 1991المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها نذكر الاتي :[1]

- القيام بالعمليات تحصيل الايرادات وتسديد النفقات والموازنة واعداد ميزانية الدولة والحسابات الخاصة بالخزينة وميزانيات الولاية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري.
- تتداول الاموال وتقوم بحساب حركات ارصدة الخزينة .
- تقوم بحراسة الاموال وحفظها ،كذا حراسة وحفظ الوثائق الثبوتية الخاصة بالعمليات على مستوى الولاية والمحاسبة التي تتكفل بها .
- تجمع مركز العمليات على مستوى المصالح التي يقوم بها محاسبون عموميون اخرون كحساب بالخزينة قصد ادراجها في المحاسبة واعداد الوثائق والبيانات الادارية المتعلقة بها وارسالها الى عون المحاسبة المركزي في الخزينة والى الهيئات والمصالح المعنية .
- مراقبة وفحص صناديق الحسابات الخاصة الايرادات وتسير الاعوان المحاسبين في المؤسسات ذات الطابع الاداري الموجود في اقليم الولاية كالجامعة والكليات والاقامات ومراكز التكوين والمؤسسات التربوية وغيرها .

[1] المادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي 91-122المؤرخ في 11ماي 1991،المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية بالخزينة وصلاحيتها وعملها .

المطلب الرابع :النفقات العامة المدفوعة من قبل خزينة ولاية بسكرة لسنة 2018.

بالاعتماد على تقرير امين الخزينة لولاية بسكرة المقدم مع اختتام السنة المالية 2018/12/31تمكنا من تقديم النفقات التي قامت بها الخزينة خلال سنة 2018 لمختلف القطاعات في الولاية .[1]

الفرع الاول :مختلف نفقات ميزانية التسيير والتجهيز البلدية .

اولا :ميزانية التسيير.

وتضم هذه الميزانية ما يلي :

- عدد المديريات المتواجدة والمتكفل بها على شكل امر بالصرف هو 41.
- عدد العمال التابعيين لميزانية التسيير 20638منهم 13980تابعون لقطاع التربية .
- الاعتماد المرصد لهذه المديرية والمقدرة ب 3839226114564 دج.
- تمثيل مديرية التربية ما يعادل 13038282061

الجدول التالي يقدم النفقات الشهرية الخاصة بميزانية التسيير لسنة 2018.

جدول رقم03:يمثل النفقات الشهرية لميزانية التسيير لسنة 2018.

الشهر	المبلغ
جانفي	118350907950
فيفري	134844823874
مارس	201515860734
افريل	140329971105
ماي	137261691700
جوان	220202946953
جويلية	173567776546
اوت	136061741402
سبتمبر	205064533584
اكتوبر	151639126078
نوفمبر	168480388135
ديسمبر	2051906346503

المصدر: التقرير السنوي للسيد امين الخزينة المقدم حصيلة سنة 2018.

انطلاقا من الجدول السابق يمكننا توضيح نفقات التسيير في الشكل الاتي :

[1] تقرير السيد امين خزينة ولاية بسكرة المقدم في اختتام السنة المالية 2018،المؤرخ 2018/12/31.

الشكل رقم 06:منحنى بياني يمثل نفقات التسيير خلال سنة 2018على مستوى خزينة ولاية بسكرة

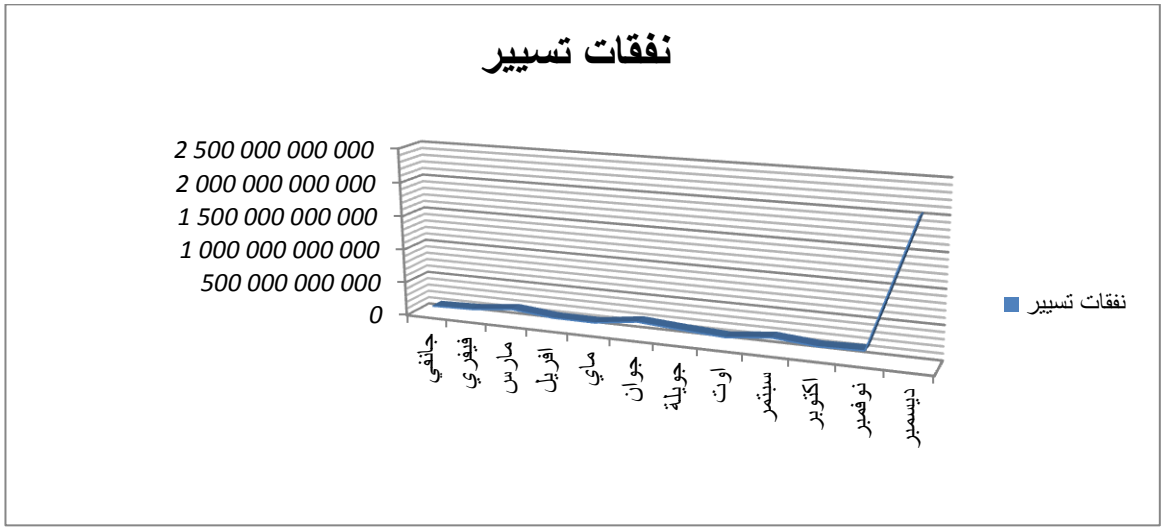

المصدر :بيانات الجدول رقم **03**

التعليق: من خلال المنحنى البياني نلاحظ ان حجم نفقات التسيير متماثلة نسبيا في اغلب الاشهر باستثناء شهر ديسمبر، حيث سجل ارتفاع ملحوظ في حجم النفقات التسيير، ويعود يذلك الى الحجم الكبير في ايداع الحوالات من قبل الامرين بالصرف الذين يستهلكون ميزانيتهم بنسبة كبيرة في ختام السنة المالية .

ثانيا :ميزانية التجهيز.

1) التسيير المركزي :عدد الامريين بالصرف هو 09اما بالنسبة لاستهلاك الاعتمادات فكان حسب الجدول التالي

جدول الرقم 04:حساب عمليات الاستثمارات العمومية الممركزة 2018

نوعية القطاع	الاعتماد	الانفاق	الرصيد
الفلاحة و الري	/	/	/
قطاع الانتاج	3517438940	18918378387	3517438940
الاقتصادي والاداري	40370621308	26567176132	21452242921
التربية و التكوين	81803046237	/	55238470105
الثقافة	/	43360312687	/
السكن	100033530043	/	56673217356

المصدر: تقرير السيد امين الخزينة لسنة 2018

ويمكننا ايضاح بيانات الجدول اكثر من خلال التمثيلي القطاعي الاتي لنفقات التجهيز

الشكل رقم 07 :التمثيل القطاعي لعمليات التسيير المركزي لنفقات التجهيز

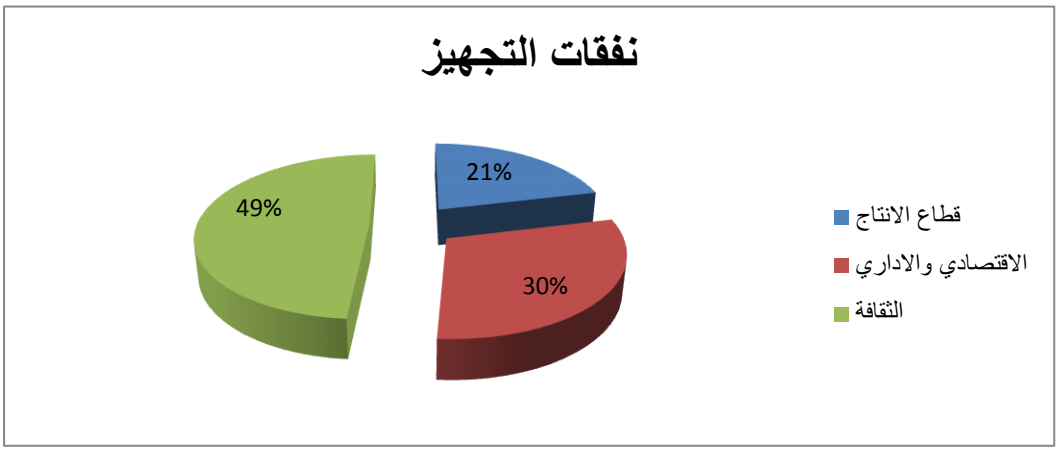

المصدر: بيانات الجدول رقم 04

التعليق : ان اكبر حصة من الانفاق كانت للقطاع الاقتصادي والاداري متمثلة في الحي الاداري الجديد الذي يضم العديد من المنشآت الادارية الخاصة بالمديريات والادارة ويليها قطاع الثقافة .

2) التسيير غير الممركز

جدول رقم 05:النفقات غير الممركزة لنفقات التجهيز

القطاع	الاعتماد	الانفاق	الرصيد
صناعة	122502500000	22491942673	100010553727
فلاحة و ري	114741922513	54229800851	20512121662
قطاع الانتاج	4990144391	3203870266	1786274125
الاقتصادي والاداري	131464779139	51408403891	80056375308
التربية والتكوين	251100771078	150054458282	101046312796
ثقافة	85628207673	49158839355	36469368318
السكن	98101655088	43026294725	55075360363

المصدر: تقرير السيد امين الخزينة

ويمكننا الايضاح اكثر من خلال وضع التمثيل البياني التالي

الشكل رقم 08:اعمدة بيانية توضح التسيير غير الممركز لنفقات التجهيز

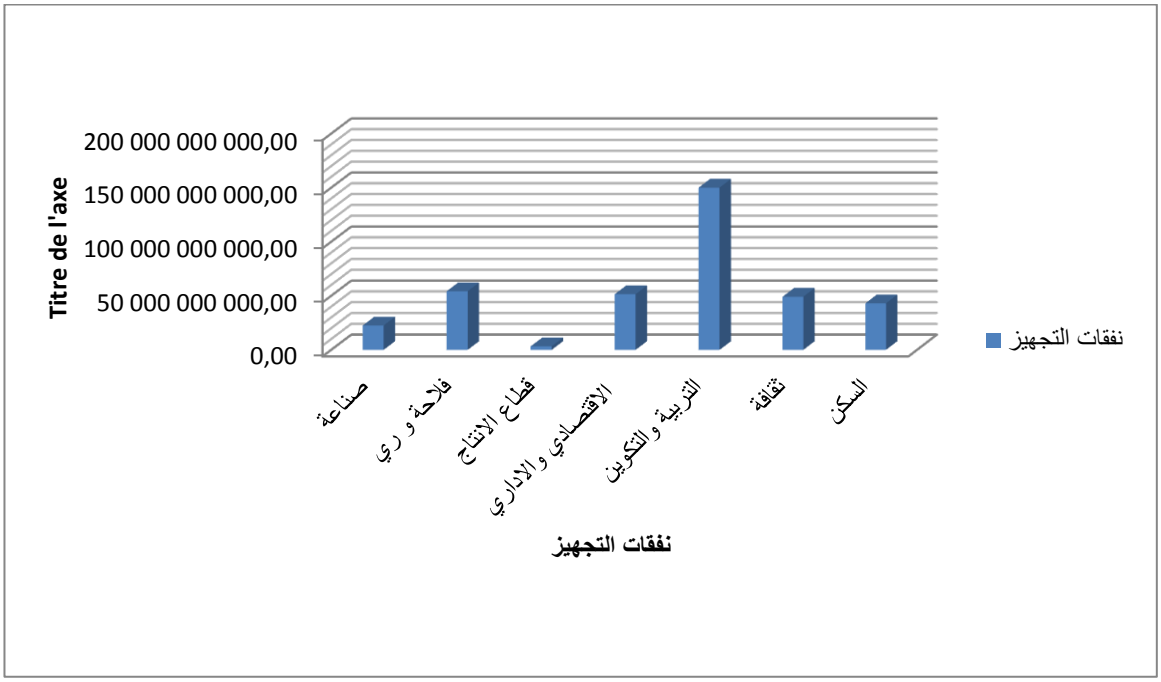

المصدر: بيانات الجدول رقم 05

التعليق :تعود اكبر نسبة من استهلاك نفقات التجهيز الى قطاع التربية والتكوين يليها قطاع الاقتصادي والاداري حيث يعود ذلك الى مركب الاسمنت ثم باقي القطاعات بنسب متقاربة وفي ذيل الترتيب قطاع الانتاج.

- **برنامج التنمية البلدية pcd**

ان الامر بالصرف هنا هو مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية والجدول التالي يوضح النفقات والاعتمادات لبرنامج البلديات

جدول رقم 06:الاعتماد والانفاق الخاص ببرنامج البلديات

القطاع	الاعتماد	الانفاق	الرصيد
مخطط تنمية البلديات	161869130783	71229053831	90640076952

المصدر : تقرير السيد امين الخزينة لسنة 2018

التعليق :من خلال جدول الاستهلاك الاعتمادات المالية لسنة 2018 على مستوى البلديات ان نسبة الاستهلاك غير مرضية ويعود ذلك لكون السلطات المعنية (المجالس البلدية) لا تتمتع بحق الاستهلاك نظرا لانتهاج سياسة التسيير اللامركزي .

- **البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب.**

الجدول التالي يوضح الاعتماد والاستهلاك المخصص ببرنامج تطوير مناطق الجنوب.

جدول رقم 07:يمثل الاعتماد والاستهلاك لبرنامج تطوير مناطق الجنوب.

القطاع	الاعتماد	الاستهلاك	الرصيد
الفلاحة والري	3200930109	/	3200930109

جدول رقم 09:الحالة التجمعية للحوالات المدفوعة والمقبوضة لميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع العمومي

الفترة	المأمور بصرفها	المقبولة	المرفوضة
من2018/01/01 الى2018/11/30	3823	3624	199
من2018/12/01 الى2018/12/31	805	262	00
المجموع	3886	543	199

المصدر تقرير: سيد امين الخزينة لولاية بسكرة 2018

الفرع الثاني :النفقات ذات الطابع الاجتماعي.

يعكس هذا الجانب الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتكفل الاجتماعي من خلال :

1. منح المجاهدين وذوي الحقوق.
2. منح المعاشات لضحايا الارهاب.
3. منح والمعاشات في اطار المصالحة الوطنية (المأساة الوطنية).
4. تنفيذ الاحكام القضائية.
5. وضعية حساب تعويض ضحايا الارهاب.

بالنسبة لمنح المجاهدين وذوي الحقوق بلغ العدد 12299من مختلف الاصناف ومبلغ المرصود لذلك تمثل في 523193861100دج.

بالنسبة لضحايا الارهاب بلغ عدد الملفات 131ملف المبلغ المرصود لضحايا الارهاب قدر ب 1177006417دج بينما 159600000دج للمأساة الوطنية .

بالنسبة لتعويض ضحايا الارهاب 40 اسرة قدر ب 333750000.

بالنسبة للأحكام القضائية عدد الملفات المودعة هو 158ملف عدد الملفات المنفذة هو 126ملف والملفات قيد الدراسة 32ملف قدر ب 33218712542دج.

المبحث الثاني : واقع تطبيق الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة في خزينة ولاية بسكرة.

ان الربط بين متغيرات الدراسة كان لابد من استخدام لغة كمية لتفسير الدور الذي يلعبه تطبيق الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة من خلال موظفي خزينة ولاية بسكرة بكل الاصناف والمهام التي توكل لهم .

المطلب الاول :اختيار منهج الدراسة .

يبحث علم الاحصاء في طرائق جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها من خلال مجموعة من الطرائق الرياضية والبيانية وتهدف هذه العملية الى وصف متغير او مجموعة من المتغيرات من خلال مجموعة من المتغيرات من خلال مجموعة من البيانات والتوصل بالتالي الى قرارات مناسبة تعمم على المجتمع والمعروف ان جمع البيانات من جميع افراد المجتمع امر شاق يصعب تحقيقه لأنه مكلف ومجهد ونحن في هذا البحث تم اختيار النظام الاحصائي SPSS من خلال تفريغ الاستبيان .

الفرع الاول :مفهوم الاستبيان .

اولا :تعريف الاستبيان .

الاستبيان هو مجموعة من الاسئلة لجمع المعلومات وتحليلها بغرض اتخاذ إجراءات او اصدار احكام او اتخاذ قرارات بهدف التطوير والتحسين .

ثانيا :انواع الاستبيان .

1) الاستبيان المغلق: ويكون محدد بإجابات معينة مثل نعم، لا، موافق ، محايد ،غير موافق .....،ومن مميزات هذا النمط هو انه محبب للباحثين لأنه سهل في عملية التحليل الاحصائي والتعامل وهو سهل الاجابة ومن عيوبه انه لا يمكن الباحث الحصول على تفاصيل العوامل والاسباب ولا يمكن المبحوث اعطاء رايه او وجهات نظره .

2) الاستبيان المفتوح : ويكون غير محدد الاجابة من مميزاته انه يمكن من الحصول على التفاصيل والاسباب ويمكن المبحوث في التحدث عن رايه ووجهات نظره .

3) الاستبيان المفتوح المغلق : ويشمل كلا النوعين من مميزاته يتجنب عيوب الاول ويستفيد من مميزاتهما.

الفرع الثاني: خطوات الاستبيان.

1) تحديد موضوع البحث لتحديد نمط البيانات التي ارغب في الحصول عليها.
2) التأكد من أن البيانات المراد الحصول عليها غير متوفرة في سجلات او كتب .....
3) تصنيف الأسئلة الى فئات او مجموعات وفق موضوع البحث .
4) تدقيق الاستبيان وتوضيح طريقة استخدامه.
5) تصميم مفتاح صدق الاستبيان مثل تكرار بعض الاسئلة بصيغ مختلفة للتأكد من صدق المبحوث.
6) اعادة فحص وتعديل الاسئلة اي استشارة من لهم خبرة .
7) اختيار مبدئي عن طريق توزيعه على عينة صغيرة لتصحيح الاخطاء الواردة فيه .
8) تجميع نسخ الاستبيان والتأكد من حصول النسبة الحيدة المطلوبة اذ لابد من توفر جمع 60% فاكثر من عدد الإجابات المطلوبة في ضوء حجم العينة .

الفرع الثالث: مميزات وعيوب الاستبيان.

اولا :مميزات الاستبيان

1) الحصول على قدر كبير من المعلومات في وقت قصير.
2) يمكن للباحث الحصول على المعلومات من عدد كبير من الافراد.
3) لا يحتاج تطبيق الاستبيان الى عدد كبير من الباحثين .
4) سهولة وضع الأسئلة .
5) يوفر الاستبيان وقت للمجيب ويمنحه فرصة التفكير.

ثانيا: عيوب الاستبيان.

1) يصعب استخدامه اذا كان المبحوثين غير مثقفين او يجهلون الكتابة والقراءة ّ.
2) احتمال سوء فهم بعض الاسئلة .
3) احتمال فقدان بعض نسخ الاستبيان أو عدم الاجابة عنها أو عن بعض الاسئلة الواردة .

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة واختيار العينة .

الفرع الأول :مجالات الدراسة .

ان المجال البشري المخصص لهذا البحث تمثل في عمال خزينة ولاية بسكرة وذلك راجع لكون الاطار المكاني لهذه الدراسة هو خزينة ولاية بسكرة اما المحال الزماني فهو ينطلق من البداية الزمنية للسداسي الثاني للموسم الجامعي 2020/2019 .

الفرع الثاني :مجتمع الدراسة .

ان المجتمع المعني بالعملية الدراسة هو خزينة ولاية بسكرة من خلال عمالها التقنين اي الذين يمارسون العمل الرقابي للنفقات العامة من اقل رتبة والى اعلاها: عون معاينة ،مراقب ،مفتش ،مفتش رئيسي ،مفتش مركزي ،متصرف....، والبالغ عددهم 88تقني موزعين بالشكل التالي

جدول رقم 10:توزيع الاختصاص حسب الاسلاك 2018

الرقم	المنصب	العدد
01	مفتش رئيس	01
02	مفتش قسم	06
03	مفتش مركزي	13
04	مفتش رئيسي	33
05	مراقب	03
06	عون معاينة	18
07	متصرف رئيسي	01
08	متصرف محلل	03
09	مهندس دولة في الاعلام الالي	05
10	مساعد مهندس دولة	01
11	تقني سامي في الاعلام الالي	01
12	تقني في الاعلام الالي	01
13	عون حفظ البيانات	02
المجموع		88

المصدر :تقرير السيد امين الخزينة لسنة 2018 المتعلق بالسلك التقني للموظفين

ثانيا: اختيار العينة وخصائصها .

-اختيار العينة :

ان العينة المختارة التي مستها الدراسة مكونة من 57موظف تم توزيع الاستبيان الموضوع محل الدراسة حيث تم ارجاع 50 من الاستمارات وملئها من طرفهم في حين لم نتحصل على 7من الاستبيانات الموزعة .

-خصائص العينة الشخصية والوظيفية :

1) حسب الجنس :

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	29	%58
انثى	21	%42
المجموع	50	%100

التعليق : بعد دراسة و تحليل الاستمارات المقبولة ورقيا والكترونيا، اتضح لنا أنه من بين العينة المدروسة والمقدر عددها 50فردا نجد منهم 29 ذكر بنسبة 58% و21انثى بنسبة 42% حيث نلاحظ تكافئ العينة من حيث الجنسين ،ويمكن توضيح ذلك من خلال التمثيل القطاعي للعمال في الشكل التالي .

الشكل رقم 10:التمثيل القطاعي للعمال حسب الجنس .

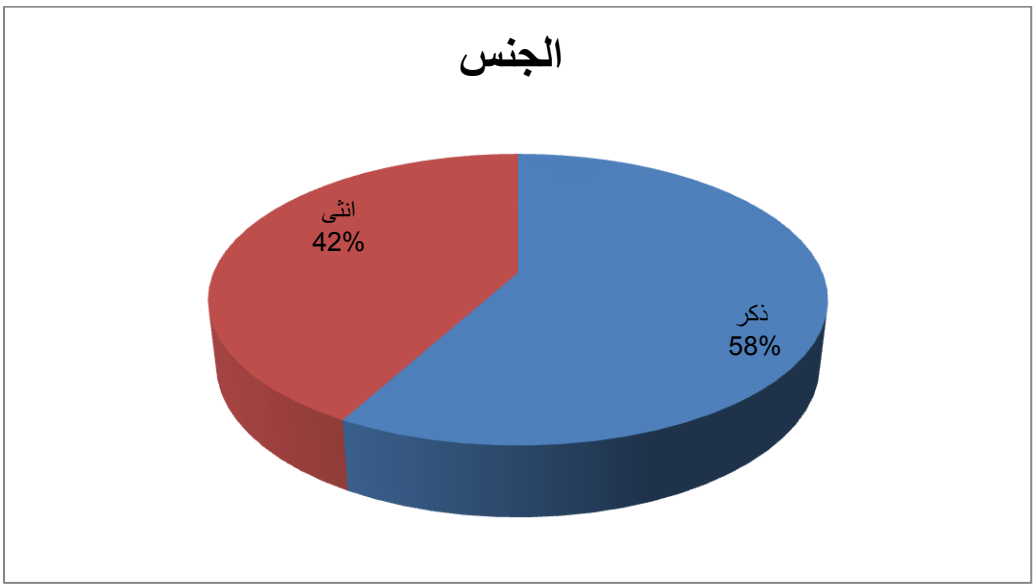

2) حسب الوظيفة :

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
رئيس قسم فرعي	18	%36
رئيس مكتب	32	%64
المجموع	50	%100

التعليق :من بين المجيبين على الاسئلة يوجد 18موظف من لهم وظيفة فرعية اي رئيس قسم فرعي بنسبة 36% في حين نجد 32رئيس مكتب بنسبة 64% .

3) حسب العمر:

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30سنة	10	%20
من 30 سنة الى 45سنة	25	%50
اكبر من 45سنة	15	%30
المجموع	50	%100

التعليق: تتسم الفئة العمرية للعمال بالشباب فاكبر نسبة كانت للفئة من 30سنة الى 45سنة حيث مثل عددهم 25عامل بنسبة 50%،بينما فئة العمال الاقل من 30 سنة بلغ عددهم 10 عمال بنسبة 20% ،والفئة الاكبر من 45سنة بلغت 15 عامل بنسبة 30% .

4) حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	10	%20
جامعي	35	%70
ما بعد التدرج	5	%10
المجموع	50	%100

التعليق:المستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة له أهمية بالغة خاصة مع الدراسات الحديثة، والتي في غالبها تتطلب أفردا ذوي أهلية علمية من أجل استجوابهم، والأخذ برايهم، ومن خلال التحليل الديمغرافي لعينة د راستنا لاحظنا أن غالبية أفراد العينة الذين تم استجوابهم من حملة شهادات جامعية بنسبة 70% كما لاحظنا أن هذه الفئة كانت لها سهولة أكبر في فهم موضوع الدراسة على عكس الفئة الأخرى التي تضم للعمال ذوي المستوى الثانوي هو 20% وعددهم10وفئة ما بعد التدرج فعددهم 5وتبلغ نسبتهم 10%

5) حسب الرتبة:

الرتبة	التكرار	النسبة المئوية
عون معاينة	11	%22
مفتش	10	%20
مفتش رئيسي	25	%50
مفتش قسم	2	%4
متصرف	1	%2
مهندس دولة	1	%2
عون حفظ بيانات	0	%0
المجموع	50	%100

التعليق :ان الرتب التي كانت بنسب كبيرة هي مفتش رئيسي ب 25فرد بنسبة 50% وعون معاينة ب11فرد وبنسبة 22% في حين تراوحت الرتب الاخرى بنسب متفاوتة.

6) حسب الخبرة المهنية:

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5سنوات	9	%18
من 5سنوات الى 10سنوات	20	%40
اكثر من 10سنوات	21	%42
المجموع	50	%100

التعليق :ان توفر الخبرة لدى افراد عينة الدراسة امر مهم حدا ،فتوفر اصحاب الخبرة في المحال المهني سيسهل في الوصول الى نتائج ذات صبغة وقيمة علمية موثوق بها ومن خلال دراستنا هذه وبعد تحليل النتائج الاستمارة اتضح لنا ان غالبية افراد العينة ممن تفوق خبرتهم 5سنوات وهذا بنسبة 82%،في حين بلغت نسبة من تقل خبرتهم عن 5سنوات18% ،وهذا ما يعطي للدراسة قيمة علمية وموثوقية اكبر في نتائجها.

المطلب الثالث: عرض نتائج الاستبيان الخاصة بتطبيق الرقابة المالية في خزينة ولاية بسكرة وتحليلها.

الفرع الثاني :معامل الفاكرونباخ للموثوقية .

جدول رقم :معامل الفاكرونباخ للاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المجموع	26	0.955

من خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه نلاحظ ان معامل الفاكرونباخ يبلغ 95% وهي نسبة مقبولة بدرجة كبيرة وهذا يدل على ان العبارات متناسقة داخليا وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان في الاجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات .

الفرع الثاني :عرض عبارات الاستبيان وفق محاوره وتحليلها

أولا : ادراك مفهوم النفقات العامة والرقابة المالية ومدى وجود اطار فعال لها .

جدول رقم 11:عرض نتائج الاستبيان وفق مخرجات spss للمحور الأول

رقم العبارة	التكرار و النسب المئوية	درجة المـوافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		غير موافق	محايد	موافق			
01	التكرار	8	5	37	2.58	0.75	موافق
	النسبة	%16	%10	%74			
02	التكرار	8	8	34	2.52	0.76	موافق
	النسبة	%16	%16	%68			
03	التكرار	3	8	39	2.72	0.57	موافق
	النسبة	%78	%16	%6			
04	التكرار	3	26	21	2.36	0.59	موافق
	النسبة	%6	%52	%42			
05	التكرار	3	5	42	2.78	0.54	موافق
	النسبة	%6	%10	%84			
06	التكرار	3	11	36	2.66	0.59	موافق
	النسبة	%6	%22	%72			
07	التكرار	3	8	39	2.72	0.57	موافق
	النسبة	%6	%16	%78			
08	التكرار	9	21	20	2.22	0.73	محايد
	النسبة	%18	%42	%40			
09	التكرار	6	5	39	2.66	0.62	موافق
	النسبة	%12	%10	%78			
10	التكرار	9	21	20	2.23	0.73	محايد
	النسبة	%18	%42	%40			
العام					2.54	0.46	موافق

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

التعليق :نلاحظ من خلال الجداول رقم ان الاتجاه العام لعينة الدراسة حول المحور الاول ادراك مفهوم النفقات العامة والرقابة المالية ومدى وجود اطار فعال لها ترتكز حول الموافقة على اغلب العبارات المكمونة لها ،حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.54وكما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.46وهي قيمة متوسطة تدل على تشتت متوسط وبالتالي فان اجابات افراد عينة الدراسة متجانسة وتركزت حول موافقتهم على ادراك مفهوم النفقات العامة والرقابة المالية ومدى وجود اطار فعال لها .

وبهدف تحليل الاتجاه العام لعينة الدراسات حول ادراك مفهوم النفقات العامة والرقابة المالية ومدى وجود اطار فعال لها نتناول كل عبارة من العبارة .

العبارة رقم 1: يدرك عمال خزينة ولاية بسكرة مصطلح الرقابة المالية والرقابة المالية ومدى وجود اطار فعال لها: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.58بانحراف معياري قدره 0.75،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يدركون معنى الرقابة المالية والنفقات العامة .

العبارة رقم 2: يلتزم عمال خزينو ولاية بسكرة بالسياسات الخاصة بالرقابة المالية . بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.52بانحراف معياري قدره 0.76،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يلتزمون بالسياسات الخاصة بالرقابة المالية.

العبارة رقم 3: تقام على مستوى خزينة ولاية بسكرة دوارات تكوينية وتعليمية للموظفين حول الرقابة المالية: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.72بانحراف معياري قدره 0.57،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز موافقتهم على انه يتم على مستوى الخزينة دورات تكوينية للموظفين حول الرقابة المالية .

العبارة رقم 4: تتوفر في خزينة ولاية بسكرة الظروف الملاءمة لتطبيق الرقابة المالية : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.36بانحراف معياري قدره 0.59،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يتفقون على توفر الظروف الملائمة لتطبيق الرقابة على مستوى خزينة ولاية بسكرة .

العبارة رقم 5: يحافظ عمال خزينة ولاية بسكرة على المال العام : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.78بانحراف معياري قدره 0.54،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز اجابتهم بالموافقة على ان عمال خزينة بسكرة يحافظون على المال العام .

العبارة رقم 6: يقوم عمال خزينة ولاية بسكرة بأداء مهامهم الرقابية بكل اخلاق : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.66بانحراف معياري قدره 0.55،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يتفقون ان عمال خزينة ولاية بسكرة يقومون بأداء مهامهم الرقابية بكل اخلاق .

العبارة رقم 7: القوانين التي يطبقها عمال خزينة ولاية بسكرة تتماشى مع تشريعات الرقابة المالية: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.72بانحراف معياري قدره 0.57،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز اجابتهم على ان القوانين التي يطبقها عمال خزينة ولاية بسكرة تتماشى مع تشريعات الرقابة المالية .

العبارة رقم 8: اطلاع عمال خزينة ولاية بسكرة على كل القوانين الحديدة التي تمس رقابتهم للنفقات العامة: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.22بانحراف معياري قدره 0.73،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة

"محايد" مما يعني ان اغلب فئات العينة غير متأكدين من ان عمال خزينة ولاية بسكرة يطلعون على كل القوانين الحديدة التي تمس رقابتهم العامة .

العبارة رقم 9: يتم التعامل مع كل النفقات التي تردهم بنفس الطريقة وتطبق قوانين الرقابة المالية بكل حوافرها دون تمييز: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.66بانحراف معياري قدره 0.62،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يتفقون انه يتم التعامل مع كل النفقات التي تردهم بنفس الطريقة وتطبق قوانين الرقابة المالية بكل حوافرها دون تمييز.

العبارة رقم 10: يتم توضيح كل الامور غير المفهومة والتي يمسها التباس من طرف المسؤولين : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.23بانحراف معياري قدره 0.75،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة غير متأكدين من انه يتم توضيح كل الامور غير المفهومة والتي يمسها التباس من طرف المسؤولين.

ثانيا: اكتشاف الانحرافات.

جدول الرقم 12: عرض نتائج الاستبيان وفق مخرجات spss المحور الثاني

رقم العبارة	التكرار و النسب المئوية	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق	محايد	غير موافق			
01	التكرار	3	27	20	2.34	0.59	موافق
	النسبة	%6	%54	%40			
02	التكرار	6	5	39	2.66	0.68	موافق
	النسبة	%12	%10	%78			
03	التكرار	12	11	27	2.30	0.83	محايد
	النسبة	%24	%22	%54			
04	التكرار	3	11	36	2.66	0.59	موافق
	النسبة	%6	%22	%72			
05	التكرار	3	17	30	2.54	0.61	موافق
	النسبة	%6	%34	%60			
06	التكرار	3	5	42	2.78	0.54	موافق
	النسبة	%6	%10	%84			
07	التكرار	12	27	11	1.98	0.68	محايد
	النسبة	%24	%54	%22			
08	التكرار	9	35	6	1.94	0.54	محايد
	النسبة	%18	%70	%12			
09	التكرار	12	33	5	1.86	0.57	محايد
	النسبة	%24	%66	%10			
العام					2.34	0.44	موافق

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

التعليق: نلاحظ من خلال الجداول رقم ان الاتجاه العام لعينة الدراسة حول المحور الثاني اكتشاف الانحرافات ترتكز حول الموافقة على اغلب العبارات المكمونة لها ،حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.34وكما بلغت قيمة الانحراف المعياري0.44 وهي قيمة متوسطة تدل على تشتت متوسط وبالتالي فان اجابات افراد عينة الدراسة متجانسة وتركزت حول موافقتهم على اكتشاف الانحرافات.

وبهدف تحليل الاتجاه العام لعينة الدراسات حول اكتشاف الانحرافات نتناول كل عبارة من العبارات على حدى كما يلي :

العبارة رقم1 :النتائج الفعلية المحققة من الخزينة تطابق النتائج المطلوبة: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.34بانحراف معياري قدره 0.59،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز موافقتهم على ان النتائج الفعلية المحققة من الخزينة تطابق النتائج المطلوبة.

العبارة رقم2: هل استعمال المال العام يتم في اطار الاهداف التنظيمية المؤطرة : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.66بانحراف معياري قدره 0.68،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز موافقتهم على ان استعمال المال العام يتم في اطار الاهداف التنظيمية المؤطرة.

العبارة رقم3:يتم التحقق ان العمل يسير في الخزينة وفقا للأهداف المرسومة في الوقت المحدد: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.30بانحراف معياري قدره 0.83،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "محايد" مما يعني ان اغلب فئات العينة غير متأكدين من انه يتم التحقق ان العمل يسير في الخزينة وفقا للأهداف المرسومة في الوقت المحدد.

العبارة رقم4:تقدم استفسارات في حالة غموض في المسائل المستعصية للسلطات العليا : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.66بانحراف معياري قدره 0.59 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز اراءهم على انع يتم تقديم استفسارات في حالة غموض في المسائل المستعصية للسلطات العليا.

العبارة رقم5: يتم التحقق من ان معاملات الانفاق العام استخدمت في الاغراض المخصصة لها: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.54بانحراف معياري قدره 0.61 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يتوافقون على انه يتم التحقق من ان معاملات الانفاق العام استخدمت في الاغراض المخصصة لها.

العبارة رقم6: يتم التأكد من ان جميع الايرادات العامة في الدولة قد حصلت وفق للقوانين واللوائح والانظمة السائرة: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.78بانحراف معياري قدره 0.54 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز اجابتهم على انه يتم التأكد من ان جميع الايرادات العامة في الدولة قد حصلت وفق للقوانين واللوائح والانظمة السائرة.

العبارة رقم7: يمكن التبليغ عن التجاوزات والانحرافات التي تحدث في الخزينة دون وجود صعوبة وبسهولة: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1.98بانحراف معياري قدره 0.68،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "محايد" مما يعني ان اغلب فئات العينة غير متأكدين انه يمكن التبليغ عن التجاوزات والانحرافات التي تحدث في الخزينة دون وجود صعوبة وبسهولة.

العبارة رقم8 تضع الخزينة الولائية بسكرة قانون داخلي للمساءلة ولتشجيع في حالة الالتزام بالضمير المهني والاداء الحيد : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1.94بانحراف معياري قدره 0.54،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "محايد" مما يعني ان اغلب فئات العينة غير متأكدين من ان الخزينة الولائية بسكرة تضع قانون داخلي للمساءلة ولتشجيع في حالة الالتزام بالضمير المهني والاداء الحيد.

العبارة رقم9:تملك خزينة ولاية بسكرة موقع انترنات يتوفر عليه كل التفاصيل الخاصة بالخزينة ويقدم المعلومات اللازمة : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1.86بانحراف معياري قدره 0.57،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "محايد" مما يعني ان اغلب فئات العينة غير متأكدين من ان خزينة ولاية بسكرة تملك موقع انترنات يتوفر عليه كل التفاصيل الخاصة بالخزينة ويقدم المعلومات اللازمة.

ثالثا: تصحيح الاخطاء

جدول رقم 13: عرض نتائج الاستبيان وفق مخرجات spss المحور الثالث

رقم العبارة	التكرار و النسب المئوية	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		موافق	محايد	غير موافق			
01	التكرار	11	16	23	2.24	0.79	محايد
	النسبة	%22	%32	%46			
02	التكرار	3	6	41	2.76	0.55	موافق
	النسبة	%6	%12	%82			
03	التكرار	3	26	21	2.36	0.59	موافق
	النسبة	%6	%52	%42			
04	التكرار	3	10	37	2.68	0.58	موافق
	النسبة	%6	%20	%74			
05	التكرار	3	5	42	2.78	0.54	موافق
	النسبة	%6	%10	%84			
06	التكرار	3	14	33	2.60	0.60	موافق
	النسبة	%6	%28	%66			
07	التكرار	3	21	26	2.46	0.61	موافق
	النسبة	%6	%42	%52			
العام					2.55	0.46	موافق

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

التعليق: نلاحظ من خلال الجداول رقم ان الاتجاه العام لعينة الدراسة حول المحور الثالث تصحيح الاخطاء ترتكز حول الموافقة على اغلب العبارات المكونة لها ،حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.55وكما بلغت قيمة الانحراف المعياري0.46 وهي قيمة متوسطة تدل على تشتت متوسط وبالتالي فان اجابات افراد عينة الدراسة متجانسة وتركزت حول موافقتهم على تصحيح الاخطاء .

وبهدف تحليل الاتجاه العام لعينة الدراسات حول تصحيح الاخطاء نتناول كل عبارة من العبارات على حدى كما يلي :

العبارة رقم 1:معاقبة المسؤولين عن الانحرافات والاخطاء دون تمييز: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.24بانحراف معياري قدره 0.79،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "محايد" مما يعني ان اغلب فئات العينة غير متأكدين من انه يتم معاقبة المسؤولين عن الانحرافات والاخطاء دون تمييز.

العبارة رقم 2:تصحيح الاخطاء والانحرافات فوريا مع اتخاذ بعين الاعتبار عنصر الزمن: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.76بانحراف معياري قدره 0.55 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يتوافقون انه يتم تصحيح الاخطاء والانحرافات فوريا مع اتخاذ بعين الاعتبار عنصر الزمن.

العبارة رقم 3:ازالة كل المعوقات التي تأدي للوقوع في الاخطاء والانحرافات: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.36بانحراف معياري قدره 0.59 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز اجابتهم على انه يتم ازالة كل المعوقات التي تأدي للوقوع في الاخطاء والانحرافات.

العبارة رقم 4:العمل على جعل انظمة العمل تأدي الى اكبر نفع ممكن واقل تكلفة: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.36بانحراف معياري قدره 0.58 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز اجابتهم على انه يتم العمل على جعل انظمة العمل تأدي الى اكبر نفع ممكن واقل تكلفة.

العبارة رقم 5: يتم مراجعة الحسابات الختامية والقوائم المالية والتأكد من صحتها: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.78بانحراف معياري قدره 0.54 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يوافقون العبارة القائلة انه يتم مراجعة الحسابات الختامية والقوائم المالية والتأكد من صحتها.

العبارة رقم 6: العمل على تقليص الفجوة الزمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الاهداف والخطط ووقت تنفيذها : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.60بانحراف معياري قدره 0.60 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة ترتكز اجابتهم على انه يتم العمل على تقليص الفجوة الزمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الاهداف والخطط ووقت تنفيذها.

العبارة رقم 7:تصحح الانحرافات والاخطاء دون ان تكرر امرة اخرى: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2.46بانحراف معياري قدره 0.61 ،وهي القيمة التي تمثل فئة الاجابة "موافق" مما يعني ان اغلب فئات العينة يوافقون انه يتك تصحيح الانحرافات والاخطاء دون ان تكرر مرة اخرى .

خلاصة الفصل الثالث

ان الخزينة العمومية ذات دور فعال في الحياة المالية للدولة فهي صراف الدولة و جيبها وهي المسؤولة عن عملية تنفيذ النفقات العامة وتسعى الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وتعتبر خزينة ولاية بسكرة ممثلا عن الخزينة العمومية على المستوى الاقليمي وتقوم بنفس الاعمال ويعكس التقرير السنوي المقدم من امينها حجم الانفاق الذب قامت به الخزينة خلال سنة 2018،كما اعطى لنا الاستبيان نتيجة إيجابية حول تطبيق الرقابة المالية على مستوى خزينة ولاية بسكرة فكانت احابتهم بالموافقة على ادراك مفهوم النفقات العامة والرقابة المالية ومدى وجود اطار فعال لها يضمن اكتشاف الانحرافات وتصحيح الاخطاء ،وهذا ما ترجمه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور مقدم ،كما نشير الى الحصول على معامل الفاكرونباخ بقيمة 0,95وتعكس هذه النتيجة صدق النتائج المتحصل عليها

الخاتمة

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الاولى: الرقابة هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها اجهزة معنية بغية المحافظة على الاموال العامة وضمان حسن تحصيلها وانفاقها بدقة وفعالية واقتصادية وفقا لما اقرته السلطة التشريعية والقوانين المالية الاخرى اذن فان اجهزة الرقابة والمتمثلة في المحاسب العمومي والمراقب المالي ومحلس المحاسبة والمفتشية العامة والبرلمان تمثل طرف اساسي لتفعيل الرقابة المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى .

الفرضية الثانية: تعد حماية المال وترشيد الانفاق و اكتشاف حالات الغش والسرقة والاختلاس والتلاعب في المال العام او سوء الاستعمال سواء كانت الاصول نقدية او غيرها وهذا ما يبين صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة: يطبق عمال خزينة ولاية بسكرة الرقابة المالية في تنفيذ العمليات الانفاقية في خزينة ولاية بسكرة وهذا ما توصلنا اليه من خلال الجزء التطبيقي ومنه فالفرضية الثالثة خاطئة.

وبناء على دراستنا توصلنا للإجابة على الاشكالية المطروحة فان الرقابة المالية تساهم بشكل كبير في ترشيد الانفاق العمومي وذلك من خلال منع الانحرافات والتجاوزات ومحاربة الفساد وتصحيح الاخطاء فالنفقة العامة هي احدى ادوات السياسة المالية وعليه فان ترشيدها ومنع تزايدها يعكس بحبوحة مالية على البلاد .

ومن النتائج المتوصل اليها هناك نتائج نظرية ونتائج تطبيقية :

أولا نتائج نظرية :

من خلال دراستنا للاطار المفاهيمي للرقابة المالية والنفقات العامة توصلنا الى ما يلي :

1) تعتبر النفقة العامة أداة من ادوات السياسة المالية ولابد من ضرورة مراعاة شروط تنفيذها .
2) تعد عدم فاعلية الرقابة على الإنفاق العام، ونقص الشفافية في تسيير الأموال العامة من بين الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهدر والإسراف في النفقات، واستمرار الاختلاسات، وقد اتخذت الجزائر خطوات ايجابية لمكافحة هذه الظواهر كإعادة إحياء دور مجلس المحاسبة، وتفعيل قانون ضبط الميزانية وتوسيع مجال اختصاص المفتشية العامة للمالية، بالإضافة إلى إصلاح النظام المحاسبي وإصدار قانون جديد للصفقات
3) تطبق الرقابة المالية على النفقات العمومية من خلال اجهزة رقابية خاصة تتمثل في المحاسب العمومي والمراقب المالي ومحلس المحاسبة والمفتشية العامة والبرلمان .

4) الاصل في ميزانية الدولة التوازن لكن ظاهرة تزايد النفقات مشكلة اقتصادية استثنائية تواجهها الحكومات من حين لأخر لذلك وحب دراسة اسبابها ومواجهتها .
5) يتضح من خلال التشريع المالي الجزائري المتعلق بالرقابة على المال العام كثرة النصوص القانونية التنظيمية و كأن المشكل يتعلق بكم النصوص التي كثرت و تعددت بل و تجددت من حين لآخر لكن دون العمل بها و دون تجسيدها على أرض الواقع، في حين أن هناك بعض التشريعات التي تتناقض مع الواقع و التي تحتاج إلى تعديلها لتنسجم معه.
6) إن المنظومة الرقابية في الجزائر لم تحقق أهدافها خصوصا و أن جزءا هاما منها(مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية)قد تم إنشاؤه عندما كان الاقتصاد موجها في بداية الثمانينات و لم يتم تحديثها، و هذا ما لا يتماشى مع الوضع الراهن للبلاد.

ثانيا نتائج تطبيقية:

تتمثل النتائج المتوصل اليها في الجانب التطبيقي :

1) الخزينة العمومية مؤسسة مالية مهمة في النظام المالي للدولة مهمة في النظام المالي للدولة وهذا ما تعكسها مختلف الانشطة التي تؤديها فهي جيب الدولة المالي حيث تسهر على تطبيق الميزانيات لكل القطاعات المتواجدة وتركز على الجانب الانفاقي ولا تهمل جانب الايرادات .
2) الخزينة العمومية تمثل صورة للشفافية والافصاح في تطبيق القوانين والتشريعات ويبرز ذلك من خلال التقارير التي تعدها دوريا وتقرير السيد امين الخزينة الذي يضم كل الحسابات بالأرقام والاحصائيات .
3) تتعامل الخزينة العمومية مع مختلف الافراد والمؤسسات ذات الطابع الاداري وتقوم بدفع الاحور والمرتبات ومراقبة ميزانية التسيير وميزانية التجهيز وميزانية الولاية بالإضافة الى البرامج المتخصصة فضلا عن النفقات ذات الطابع الاجتماعي كمنح المجاهدين واصحاب الحقوق ....
4) ان النسب المحصل عليها من مخرجات spssيعكس الصورة الإيجابية للهيكل البشري الذي يمثله والتحصيل العلمي الكفء لغالبية الموظفين الحائزين على مستوى جامعي والذي يشكل مؤشرا ايجابي للتكوين المستمر للعمال الذي يضمن العمل السليم والدقيق .
5) عدم وجود نظام معلوماتي على مستوى الشبكة العنكبوتية اثر على ابراز دور الخزينة ومدى مواكبتها للتطور التكنولوجي وتنافى مع مبدا الشفافية .

التوصيات :

1. الاخذ بالتجارب والانظمة والقوانين السابقة والتي اثبتت نجاحها والتي يمكن تطبيقها في بيئتنا ومنسجمة مع احتياجاتنا وذلك بشكل تدريجي.
2. اصدار قوانين صارمة لردع الفساد لتجنب حدوث التجاوزات .
3. تعديل القوانين والتشريعات التنظيمية الخاصة بالنظام المالي.
4. ضرورة اصدار انظمة وقوانين واضحة وصارمة قابلة للتطبيق خاصة فيما يتعلق بالشفافية والعدالة والمساءلة والمسؤولية .
5. تكوين الاطراف المعنية بالحرص على المال العام من خلال النفقات واطلاعها على كل المستجدات والتشريعات الجديدة خاصة قوانين الصفقات العامة نظرا لحجم الاموال الضخمة التي تخصص لها.

افاق الدراسة:

ان موضوع الرقابة المالية مون المواضيع الجديرة بالمتابعة خاصة في ظل ضرورة تطبيقها في القطاع العام فهو يحتاج للمزيد من الفحص ،الدراسة ،والتحليل في ظل انشاء هيئات متخصصة في الرقابة على المال العام لذلك فالباحثين مدعوين الى التعمق في :

1. واقع الرقابة المالية في القطاع العام .
2. مدى توافق قوانين وتشريعيات المحاسبة العمومية و نجعتها في الرقابة على المال العام .
3. الرقابة المالية كأدات لترشيد الانفاق العام .
4. فاعلية الدور الذي تؤديه اجهزة الرقابة على النفقات العامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا المراجع بالغة العربية :

الكتب :

1. أكرم ابراهيم حماد، الرقابة المالية في القطاع الحكومي ،جهينة للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،الطبعة الاولى 2002.
2. بسام عوض عبد الرحيم عياصرة ،الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي ،دار الحامد ،الطبعة الاولى ،عمان الاردن ،2009.
3. حمدي سليمان سحيمات القبيلات ،الرقابة الادارية والمالية على الاجهزة الادارية والمالية ،مكتبة دار الثقافة ،عمان الاردن ،الطبعة الاولى،1997.
4. خباية عبد الله ،الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق ،دار الجامعة الحديدة ،الاسكندرية ، بدون طبعة ،2016.
5. خديجة الاعسر ،اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ،2016.
6. رمضان صديق ،الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2009.
7. سوزي عدلي ناشد ،اساسيات المالية العامة ،منشورات الحلبي ،بيروت لبنان ،بدون طبعة 2009.
8. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،الطبعة الاولى، 2015.
9. عبد الرؤوف الجابر، دور الرقابة ديون المحاسبة، دراسة قانونية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1997 .
10. عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات المالية العامة ،الشركة العربية المتحدة ،الطبعة الاولى،2010.
11. عوف محمود الكفراوي ،الرقابة المالية ،مطبعة الانتصار ،الاسكندرية ،الطبعة الثانية 2006ص26-27.
12. عوف محمود الكفراوي ،الرقابة المالية في الاسلام ،مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،الاسكندرية ،1997، ص17,
13. عوف محمود الكفراوي ،تطور الرقابة المالية ،مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،2010.
14. كامل محمد المغربي ،المدخل لإدارة الاعمال اسس ووظائف ،مكتبة عمان ،عمان الاردن ،بدون الطبعة ،1974.
15. محمد خير العكام ،الرقابة المالية ،الاجازة في الحقوق ،منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ،2018.
16. محمد مسعي ،المحاسبة العمومية ،دار الهدى ،عين مليلة الجزائر ،طبعة ثانية ،2003،ص73

17. يونس احمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية ،بيروت،1984.
18. يونس منصور ميلاد ،مبادئ المالية العامة ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،ليبيا ،بدون سنة.

المذكرات والرسائل:

1. اسلام زياد شكري الظاظا ،دور ديوان الرقابة المالية والادارية في تطوير الاداء الاداري ،اطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في القيادة والادارة في اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ،جامعة الاقصى،2016.
2. امل سعدان خفاجة ،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ،ماجستير اقتصاديات التنمية ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية غزة ،2013.
3. انصاف محمود رشيد واخرون ،فاعلية نظام الرقابة المالية واثره على الفساد المالي في العراق ،محلة جامعة الانبار العلوم الاقتصادية والادارية العدد8،2012.
4. أوكيل حميدة ،دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه ،تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2015-2016.
5. حسين كشيتي ،دراسة اقتصادية لأثر تقلبات النفط على اعداد برامج الموازنة العامة للدولة ،اطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019.
6. رابح طويرات ، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الافصاح في القوائم المالية ،مذكرة شهادة الماجستير تخصص علوم التجارية ،العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة ،2013-2014ص147-
7. ساجدة احمد عاطف حرارة ،اثر كفاءة وفعالية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق ،رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل ،كلية الادارة ،جامعة الشرق الاوسط 2016.
8. شعبان فرج ،الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2011-2012.
9. شويخي سامية ،اهمية الاستفادة من الاليات الحديثة والمنظور الاسلامي في الرقابة على المال العام ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،2010- 2011.

10. عباس عبد الحفيظ ،تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة اوبكر بلقايد تلمسان،2011-2012.

11. عبد القادر موفق ،الرقابة المالية على البلدية في الجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير ،جامعة الحاج عدة اسماء ،اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،حامعة وهران 2،2015-2016.

12. عزيزة عبيد ،اثر الدين العام على الانفاق الحكومي ،رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ،كلية التجارة ،حامعة الاسلامية غزة 2015ص41لخضر باتنة ،2014-2015.

13. قدوري طارق ،مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ،تخصص نقود وتمويل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-2016.

14. كردودي صبرينة ،ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013-2014.

15. مبارك محمد الدوسري ،تقييم اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت ،رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة ،كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط ، 2010-2011.

16. محمد امين لونيسة ،تطور مهنة التدقيق في الجزائر واثره على تحسين جودة المعلومة المالية ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك مالية ومحاسبة 2016-2017 .

17. محمود بيداري ،العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران 2،2014.

18. مزيتي فاتح ،الرقابة على ميزانية البلدية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام تخصص : قانون الإدارة العامة ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2013-2014.

19. مناصرية خولة ،اثر السياسة على اداء سوق الاوراق المالية دراسة حالة الاردن ،اطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-2016.

20. هبة اسماعيل ،تنفيذ الصفقات العمومية والرقابة الخارجية عليها ،مذكرة ماجستير في القانون العام والاقتصادي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016-2017.

المؤتمرات والملتقيات:

1. بن دراجي عثمان ، محال تدخل المراقب المالي في الصفقات العمومية على ضوء القانون الحديد للصفقات العمومية ،مداخلة بمناسبة اليوم الدراسي حول قانون الصفقات الحديد ،بسكرة،2015.

2. بن رمضان بلقاسم تنفيذ النفقات العامة التكوين التحضيري للمفتشين الرئيسين للخزينة والمحاسبة والتامينات 2015.

3. رمضان بلقاسم، تنفيذ نفقات الدولة ،التكوين التحضيري للمفتشين الرئيسين للخزينة والمحاسبة والتأمينات ،الجزائر 2015.

4. سيروان عدنان ميزر الزهاوي ،الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة في القانون العراقي ،منشورات الدائرة العلمية في مجلات النواب ،2008.

المجلات:

1. براهيم خناطلة ،نادية خلفة ،ترشيد النفقات العامة كألية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،العددالاول،2020.

2. بعلي حمزة ،الرقابة المالية وفعاليتها في تشخيص حالات الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة المقريزي العدد 2،الجزائر ،2019.

3. بن زيدي عبد اللطيف وقالون جيلالي ،دور الرقابة المالية الادارية في ترشيد النفقات العمومية في الجزائر،مجلة البشائر الاقتصادية ،العدد 1، 2019.

4. بن موسى ام كلثوم وعيسى نبوية ،ترشيد النفقات العمومية ،محلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ،العدد الرابع ،بدون سنة نشر .

5. بن يحي ابو بكر الصديق ،الاسس اللازمة لتفعيل الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، العدد الثاني ،الجزائر ،بدون سنة نشر.

6. جليل مونية ،رهانات ترشيد النفقات ومكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية .

7. جمال الدين سلامة ،سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازني ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،العدد21،الجلفة.
8. حرمل خديجة ،دور مجلس المحاسبة في حماية المال العام ،مجلة صوت القانون ،العدد 2،2019.
9. حمودي محمد ،دور المراقب المالي في متابعة المسار المهني للموظف ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،العدد الثاني ،2018.
10. دواعر عفاف ،واقع وافاق الرقابة البرلمانية على تنفيذ المالية العامة،مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد 03جانفي 2016.
11. سالمي وردة ،طبيعة تدخل المفتشية العامة للمالية للرقابة وتدقيق تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،العدد 8.
12. صالح يسمينة صفاء ومحدوبي شهرزاد،المفتشية العامة كأداة لقياس اداء عمل المؤسسة العمومية الاقتصادية المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة،2016.
13. شوقي احمد دنيا ، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق ،حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية العدد 14،قطر ،1996.
14. صورية شنبي ،السعيد بن لخضر ، واقع الرقابة المالية في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، Revue Des Recherches En Sciences Financières Et Comptables، العدد 4،2017.
15. عمرو هشام محمد صفوت ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد25،2017.
16. قويدر عياش ،يوسف لزرق، دور المراقب المالي في الرقابة على نفقات الجماعات المحلية ،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة– العدد الرابع .
17. محمد براغ ، دور الرقابة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية، محلة الاقتصاد الجديد ،العدد 18،2018.
18. مصطفاوي ياسين وبختي فريد ،دراسة اثر تقلبات اسعار البترول على النفقات العمومية في الحزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ،محلة العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم التجارية ،العدد 18،2017.

المحاضرات:

1. بن طبي دلال ،محاضرات في مقياس المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر 2015-2016.

2. بوغزالة امحمد،محاضرات في المالية العامة ،سنة ثانية ،جميع التخصصات ،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016-2017.
3. دغمان زوبير ،محاضرات مالية عامة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس -2016.
4. عبد الكريم مسعودي ،محاضرات في المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة احمد دراية –ادرار- 2018-2019.
5. كردودي صبرينة ، محاضرات في مقياس المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية،2015-2016.
6. محمد خالد المهايني،محاضرات في المالية العامة ،المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية 2013.
7. معلم يوسف محاضرات في المالية العامة ،كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة 1،الحزائر بدون سنة .
8. يسرى ابو العلى واخرون ،المالية العامة والتشريع الضريبي ،كلية الحقوق مركز التعليم المفتوح ،جامعة بنها بدون سنة .

القوانين والتشريعات:

1. القرار المؤرخ في 7سبتمبر2005المعدل للمرسوم التنفيذي 40/03الصادر في 19جانفي 2003.
2. المادة 02من القرار المؤرخ 2005/09/07،المتعلق بتنظيم خزينة الولاية الجريدة الرسمية ، العدد 33الصادرة في 2006/05/21.
3. المادة 06من القرار المؤرخ 2005/09/07المتعلق بتنظيم الميزانية.
4. المادة 09من القرار المؤرخ في 2005/09/07المتعلق بتنظيم الخزينة .
5. المادة رقم 05من القرار المؤرخ في 2005/09/07المتعلق بتنظيم الخزينة.
6. مادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي 91-122المؤرخ في1991،المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية بالخزينة وعملها.
7. المرسوم التنفيذي 91-122المؤرخ في 1991.
8. المرسوم التنفيذي 91-31متعلق بتعين المحاسبين الرئيسين العمومين واعتمادهم ،الجريدة الرسمية الجزائرية .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. Ministre de finance ;manual des prosidured de chiniques et comptable de trésor ;2015
2. Paul marie qaude met ;finance publique ;politique ;financier ;budget et trésor ;paris ;1997

ثالثا التقارير:

1. تقرير السيد امين خزينة ولاية بسكرة المقدم في اختتام السنة المالية 2018،المؤرخ 2018/12/31

رابعا :المواقع الالكترونية.

2. www.ccomptes.dz
3. www.mf.dgc.gov.dz
4. WWW.ASJP.CERIST.DZ

خامسا: المقابلات الشخصية.

1. مقابلة مع الوكيل المفوض لخزينة ولاية بسكرة يوم 2020/06/02.
2. مقابلة مع رئيس القسم الفرعي للمنح بتاريخ 2020/06/09.
3. مقابلة مع رئيس القسم الفرعي لميزانية التجهيز بتاريخ 2020/06/02.
4. مقابلة مع رئيس القسم الفرعي لميزانية التسيير، بتاريخ 2020/06/02.
5. مقابلة مع رئيس القسم الفرعي لميزانية الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري ،بتاريخ 2020/06/02.
6. مقابلة مع رئيس مكتب الاعلام الالي بتاريخ 2020/06/04.
7. مقابلة مع رئيس مكتب المحاسبة والمحافظة بتاريخ 2020/06/03.
8. مقابلة مع رئيس مكتب النفقات العامة (تسيير وتجهيز)بتاريخ 2020/06/02.

الملاحق

لحق رقم 1:مذكرة الرفض

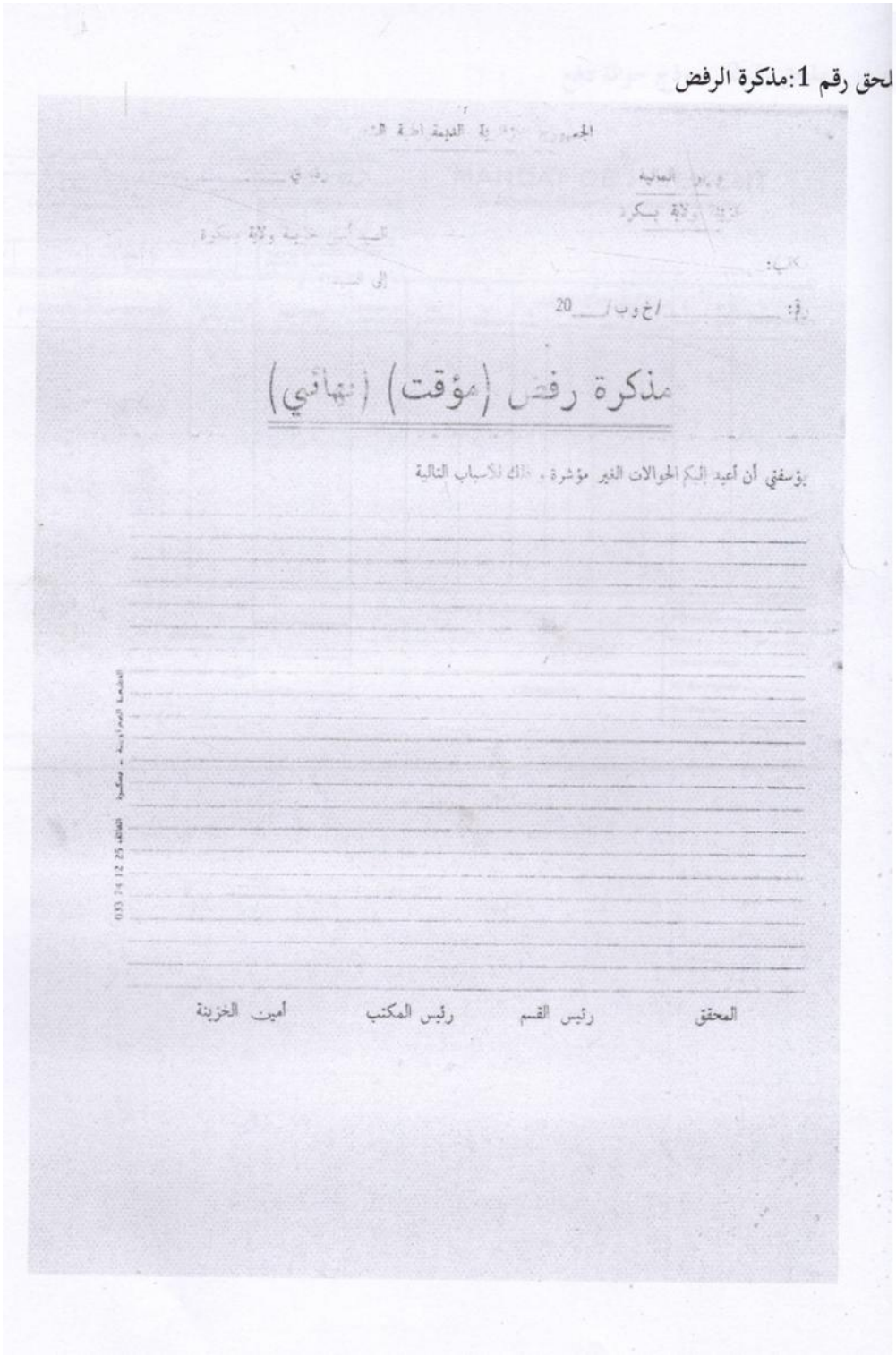

مذكرة رفض (مؤقت) (نهائي)

يؤسفني أن أعيد إليكم الحوالات الغير مؤشرة ، ذلك للأسباب التالية

المحقق رئيس القسم رئيس المكتب أمين الخزينة

ملحق رقم2: نموذج حوالة دفع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة المالية
المديرية الجهوية للخزينة
بسكرة

COMPTABLE ASSIGNATAIRE
Trésorier de la Wilaya - BISKRA
Compte à Débiter C. C. P. N°: 3000 37 - Alger

Ordonnateur	Gestion	Section	Chapitres

N° | Date | Mode de paiement | Virement C/C Postal | Centre :

MANDAT DE PAIEMENT
de Dépenses Imputables au Budget de L'état

1 DESIGNATION DU BENEFICIAIRE	2 N° DU C. C. P à Créditer	3 MONTANT	4 Retenu du comptable	5 NET A PAYER	6 N° Engagt	7 IDENTIFICATION a Chap.	b Art.	c Gest.	d Ordonnat.	e Section	8 N° Mandat	N° Ligne	REFERENCES ET

Total du mandat →
Chapitre →
Section / journée →

Arrêté à la somme de.....

L'Ordonnateur

Montant brut :.....
Rejets :.....
Dépenses admises :.....
Net du Comptable :.....
Montant Net :.....

ملحق رقم (03)

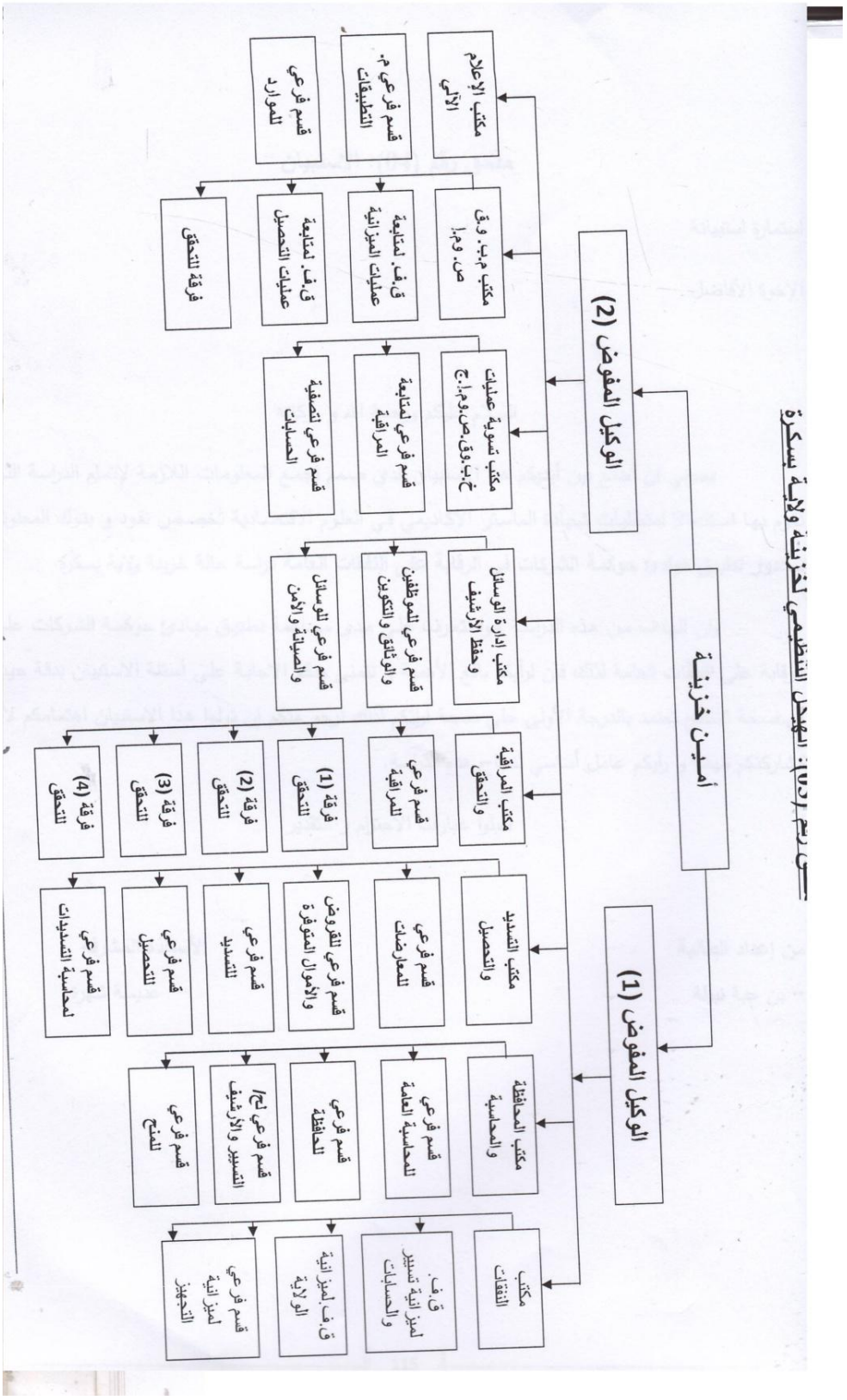
الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية بسكرة
أمين خزينة
الوكيل المفوض (1)
الوكيل المفوض (2)
مكتب النفقات
ق.ف. لميزانية تسيير والحسابات
ق.ف. لميزانية الولاية
قسم فرعي لميزانية التجهيز
مكتب المحافظة والمحاسبة
قسم فرعي للمحاسبة العامة
قسم فرعي للمحافظة
قسم فرعي لج/ التسيير والأرشيف
قسم فرعي للمنح
مكتب التسديد والتحصيل
قسم فرعي للمعارضات
قسم فرعي للقروض والأموال المتفرقة
قسم فرعي للتسديد
قسم فرعي للتحصيل
قسم فرعي لمحاسبة التسديدات
مكتب المراقبة والتحقق
قسم فرعي للمراقبة
فرقة (1) للتحقق
فرقة (2) للتحقق
فرقة (3) للتحقق
فرقة (4) للتحقق
مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف
قسم فرعي للموظفين والوثائق والتكوين
قسم فرعي للوسائل والصيانة والأمن
مكتب تسوية عمليات خ.ب.و.ق.ص.و.م.ا.ج
قسم فرعي لمتابعة المراقبة
قسم فرعي لتصفية الحسابات
مكتب م.ب. و.ق ص. و.م.ا
ق.ف. لمتابعة عمليات الميزانية
ق.ف. لمتابعة عمليات التحصيل
فرقة للتحقق
مكتب الإعلام الآلي
قسم فرعي م. التطبيقات
قسم فرعي للموارد

استمارة استبيان:

الاخوة الافاضل:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني ان اضع بين ايديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة لإتمام الدراسة التي نقوم بها استكمالا لمتطلبات شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير مؤسسات المعنونة ب :دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة دراسة حالة خزينة ولاية بسكرة

وان الهدف من هذه الدراسة و هو التعرف على مدى تطبيق الرقابة المالية على العامة لذلك فان لرايكم بالغ الاهمية ونتمنى منكم الاجابة على اسئلة الاستبيان بدقة حيث ان صحة النتائج تعتمد بالدرجة الاولى على صحة آرائكم لذلك نرحو منكم ان تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم لان مشاركتكم مهمة ورايكم عامل اساسي لنجاح هذه الدراسة .

تقبلوا عبارات الاحترام والتقدير

من اعداد الطالبة **الاستاذ المشرف**

سلمي العطرة محمد عدنان بن ضيف

البيانات: المتغيرات الشخصية

الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

الوظيفة: رئيس قسم فرعي ☐ رئيس مكتب ☐ غير ذلك

العمر : اقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 45 سنة ☐ أكثر من 45سنة ☐

المؤهل العلمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ ما بعد التدرج ☐

مجال الرتبة: عون معاينة ☐ مفتش ☐ مفتش رئيسي ☐ مفتش قسم ☐

متصرف ☐ مهندس دولة ☐ عون حفظ البيانات ☐ مجالات اخرى ☐

الخبرة المهنية : اقل من 5سنوات ☐ من 5الى 10 سنوات ☐ اكثر من 10 سنوات ☐

المحور الاول :ادراك مفهوم النفقات العامة والرقابة المالية ومدى وجود اطار فعال لها .

	موافق	محايد	غير موافق
يدرك عمال خزينة ولاية بسكرة مصطلح الرقابة المالية			
يلتزم عمال خزينو ولاية بسكرة بالسياسات الخاصة بالرقابة المالية .			
تقام علة مستوى خزينة ولاية بسكرة دوارات تكوينية وتعليمية للموظفين حول الرقابة المالية.			
تتوفر في خزينة ولاية بسكرة الظروف الملاءمة لتطبيق الرقابة المالية .			
يحافظ عمال خزينة ولاية بسكرة على المال العام .			
يقوم عمال خزينة ولاية بسكرة بأداء مهامهم الرقابية بكل اخلاق .			
القوانين التي يطبقها عمال خزينة ولاية بسكرة تتماشى مع تشريعات الرقابة المالية.			
اطلاع عمال خزينة ولاية بسكرة على كل القوانين الحديدة التي تمس رقابتهم للنفقات العامة .			
يتم التعامل مع كل النفقات التي تردهم بنفس الطريقة وتطبق قوانين الرقابة المالية بكل حوافرها دون تمييز.			
يتم توضيح كل الامور غير المفهومة والتي يمسها التباس من طرف المسؤولين .			

المحور الثاني: اكتشاف الانحرافات.

	موافق	محايد	غير موافق
النتائج الفعلية المحققة من الخزينة تطابق النتائج المطلوبة.			
هل استعمال المال العام يتم في اطار الاهداف التنظيمية المؤطرة .			
يتم التحقق ان العمل يسير في الخزينة وفقا للأهداف المرسومة في الوقت المحدد.			
تقدم استفسارات في حالة غموض في المسائل المستعصية للسلطات العليا .			
يتم التحقق من ان معاملات الانفاق العام استخدمت في الاغراض المخصصة لها.			
يتم التأكد من ان جميع الايرادات العامة في الدولة قد حصلت وفق للقوانين واللوائح والانظمة السائرة.			
يمكن التبليغ عن التجاوزات والانحرافات التي تحدث في الخزينة دون وجود صعوبة وبسهولة.			
تضع الخزينة الولائية بسكرة قانون داخلي للمساءلة ولتشجيع في حالة الالتزام بالضمير المهني والاداء الحيد .			
تملك خزينة ولاية بسكرة موقع انترنات يتوفر عليه كل التفاصيل الخاصة بالخزينة ويقدم المعلومات اللازمة .			

المحور الثالث :تصحيح الاخطاء

	موافق	محايد	غير موافق
معاقبة المسؤولين عن الانحرافات والاخطاء دون تمييز.			
تصحيح الاخطاء والانحرافات فوريا مع اتخاذ بعين الاعتبار عنصر الزمن .			
ازالة كل المعوقات التي تأدي للوقوع في الاخطاء والانحرافات.			
العمل على جعل انظمة العمل تأدي الى اكبر نفع ممكن واقل تكلفة .			
يتم مراجعة الحسابات الختامية والقوائم المالية والتأكد من صحتها.			
العمل على تقليص الفحوة الزمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الاهداف والخطط ووقت تنفيذها .			
تصحح الانحرافات والاخطاء دون ان تكرر امرة اخرى .			